



دَفَاعٌ عَنِ السُّنَنِ

وَرَدُّ شِبْهِ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْكِتَابِ الْمَعَاصِرِينَ

تأليف
الدكتور محمد محمد أبو شهبه
من علماء الأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذى كرم الانسان ، وميزه على كثير من خلقه بنعمة العقل والبيان ، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذى آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب ، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم باحسان .

أما بعد : فمرجع الشريعة الاسلامية الى أصليين شريفيين :

القرآن الكريم ، والسنة النبوية .

والقرآن أصل الدين ، ومنبع الصراط المستقيم ، ومعجزة النبي العظمى ، وآياته الباقية على وجه الدهر .

والسنة بيان للقرآن ، وشرح لأحكامه ، وبسط لأصوله ، وتمام لتشريعاته ، والسنة متى ثبتت عن المعصوم — صلوات الله وسلامه عليه — فهي تشريع وهداية ، وواجبة الاتباع ولا محالة .

والسنة بعضها بوحي جلى عن طريق أمين الوحي جبريل عليه السلام (١) وبعضها بالالهام والقذف فى القلب (٢) وبعضها بالاجتهاد على

(١) كما فى قصة من أحرم بعمره وهو متضخم وهى مروية فى الصحيحين .

(٢) كما يدل على ذلك الحديث المرفوع : « ان روح القدس نفث فى روعى لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا فى الطلب » رواه الحاكم عن ابن مسعود وصححه ، وأبو نعيم والطبرانى عن أبى أمامة والبزار عن حذيفة ، ورواه صاحب مسند الفردوس عن جابر .

حسب ما علم النبي من علوم القرآن ، وقواعد الشريعة ، وما امتلأ به قلبه من فيوضات الوحي والتعليم الالهي الذي لا يتوقف على قراءة وكتابة وكسب وبحث ، وصدق الله حيث يقول : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » فالتعليم بالقلم اشارة الى العلم الكسبي ، وما بعده اشارة الى العلم الوهبي الذي يضعه الله حيث شاء •

ومتى اجتهد — النبي صلى الله عليه وسلم — وسكت الوحي عن اجتهاده اعتبر هذا اقرارا من الله — سبحانه وتعالى — له واكتسب صفة ما أوحى اليه به وبهذا المعنى يعتبر كل ما صدر عن النبي وحيا ، وصدق الله حيث يقول : « والنجم اذا هوى ، ما ضل صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » (١) •

وقد عنيت الأمة الاسلامية بتبليغ هذين الأصلين عناية فائقة لم تعهد في أمة من الأمم نحو ما أثر عن أنبيائها وملوكها وعظمائها ، فقد حفظ الصحابة القرآن وتدبروه وفقهوه ، وبلغوه كما أنزله الله الى من جاء بعدهم من التابعين وحمله التابعون وبلغوه — كما تلقوه — الى من جاء بعدهم ، وهكذا تداوله الجمل الغفير الذين لا يحصون في كل عصر الى أهل العصر الذين يلونهم ، وانضم الى الحفظ والتلقي الشفاهي التقييد بالكتابة في عصر النبي وبعد عصر النبي ، حتى وصل اليها لا تزيد فيه ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل ، مصداقا لقول الله سبحانه : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون (٢) » •

وكذلك عنى الصحابة بالسنة المحمدية حفظا وفهما وفقها وبلغوها بلفظها — وهو الغالب والأصل — أو بمعناها الى من جاء بعدهم من التابعين، وبلغها التابعون لتابعى التابعين وهلم جرا •

ولم تكن السنن والأحاديث مدونة بصفة عامة فى القرن الأول وذلك لما ورد من النهى عن ذلك خشية اختلاطها بالقرآن أو اشتغال الصحابة بها عن القرآن وبذلك انتهى القرن الأول والكاثبون للسنة قليلون وإن كان الحافظون لها المقيدون لها فى الصدور كثيرين •

ولم يكد يبدأ القرن الثانى حتى بدأ التدوين بصفة عامة ، ونشط العلماء لهذا العمل المشكور نشاطا قويا ، وقد اقترنت حركة التدوين بحركة النقد والتعديل والتجريح والتحرى عن الحق والصدق والصواب ، ووضع أئمة الحديث وصيارفته لهذا أدق قواعد النقد وأصلها وأعدلها سواء أكان ذلك يتعلق بنقد الأسانيد أم المتن •

وقد تمخضت هذه الحركة التدوينية عن كتب قيمة ، وموسوعات ضخمة اشتملت على الأحاديث النبوية التى تصلح للاحتجاج ، أو للتقوية والاستشهاد ، ومن هذه الكتب ما هو خاص بالصحيح ، ومنها ما هو مشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ، ومنها ما هو خاص بالحديث النبوى ، ومنها ما يشتمل على أقوال الصحابة والتابعين •

وقد منى الاسلام من قديم الزمان بأعداء لا ينامون • يضمرون له الكيد وينسجون الخيوط ويحيكون المؤامرات لذهاب دولته وسلطانه •

وهؤلاء لما لم يتمكنوا من المجاهرة بالعداوة لجأوا الى الدس والخديعة واتبعوا فى سبيل ذلك وسائل متعددة : فطورا عن طريق اظهار الحب

والتودد لآل بيت الرسول كما فعل السبئيون (١) وطورا عن طريق التأويل في النصوص الدينية تأويلا لا يشهد له لغة ولا شرع ، ومحاولة ابطال التكاليف الدينية كما فعل الباطنية والقرامطة وأضرابهم •

وقد حاول هؤلاء الأعداء أن يشككوا المسلمين في أساس دينهم وهو القرآن الكريم وذلك بالتشكيك في تواتره واعجازه وسلامته من الاختلاف والتناقض وصلاحيه احكامه لكل عصر ولكل بيئة ، وفي سبيل هذه الغاية اختلفوا الروايات وحرفوا معانى الآيات •

وكذلك حاولوا أن يشككوا المسلمين في الأصل الثانى وهو السنة النبوية وقد اتخذوا للوصول الى هذه الغاية الدنيئة أساليب متعددة ، فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها ، وأنها آحادية وليست متواترة •

وتارة أخرى عن طريق اختلاق الروايات التى تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة في التفكير ومخالفة الواقع المحسوس أو العقل الصريح أو النقل الصحيح أو التجربة المسلمة الى غير ذلك من الأساليب ، وقد حمل لواء هذا التهجم من قديم الزمان « النظام » ومن على شاكلته من أعداء السنن النبوية ، وقد عرض للكثير من مقالاتهم في الأحاديث العلامة « ابن قتيبة » في كتابه « تأويل مختلف الحديث » •

وقد جاء القساوسة والمستشرقون في العصور الحديثة فأخذوا هذه الطعون والشبهات فنفضوا فيها وزادوا فيها ما شاء لهم هواهم أن يزيّدوا وحملوها أكثر مما تحمل وطلعوا بها على الناس •

ومما يؤسف له غاية الأسف أن بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن

(١) هم اتباع عبد الله بن سبأ اليهودى الذى اظهر الاسلام واستبطن الكفر

الغربيين من آراء ومذاهب قد تلقفوا هذه الشبهات والطعون ونسبها لبعضهم الى نفسه زورا فكان كلابس ثوبى زور ، والبعض الآخر لم ينتحلها لنفسه ولكنه ارتضاها وجعل من نفسه بوقا لتردادها ، ومن هؤلاء من ضمن كتبه هذه الشبهات بل وقوى من أمرها وذلك كما فعل الأستاذ أحمد أمين رحمه الله — فى كتابيه « فجر الاسلام » و « ضحى الاسلام » وهو وان كان جارى المستشرقين فى كثير مما زعموا فقد خالفهم فى بعض ما حدسوا ، وكان عفيفا فى عبارته ، مترفقا فى نقده .

وبعض هؤلاء المتلقفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوى وعصبية وعداء ظاهرا للسنة وأهلها وزاد عليهم الاسفاف فى العبارة وأتى فى تناوله للصحابة ولا سيما الصحابى الجليل « أبو هريرة » رضى الله عنه بألفاظ نابية عارية عن كل أدب ومروءة ، وذلك كما صنع الشيخ محمود أبو رية فى كتابه « أضواء على السنة المحمدية » .

وشتان ما بين صنع الأستاذ أحمد أمين ، وبين ما صنع أبو رية ، والفرق بينهما فرق ما بين العالم والمدعى ، والباحث الأصيل والمتعلق بأذيال الباحثين .

والبحث فى السنة وعلومها ليس هينا ولا سهلا ، وانما يحتاج الى صبر وأناة ، واعمال روية واطالة نظر ، والنظر السطحى والبحث الخاطف لا يؤديان الا الى آراء مبتسرة ونتائج فاسدة .

وقد تكشف لى أن بعض الأخطاء التى وقع فيها المستشرقون ومتابعوهم جاءت من أنهم لم يستكنهوا الأمور ، ولم يصلوا الى الأعماق والجذور ، ولم يستشفوا ما وراء الظواهر ، ولم يتمثلوا حق التمثل البيئية والعصر

والملايسات التي جمعت فيها الأحاديث ، والصفات التي كانت من ملازمات
أئمة الحديث من دين ، وعلم ، وثبت ، وحذر بالغ ، وأمانة فائقة ، ومراقبة
لله في السر والعلن •

وقد قيض الله — سبحانه — للسنن والأحاديث من نافع عنها ورد كيد
الكائدين لها ، ولن يخلو عصر من العصور من عالم ينفي عنها تحريف
الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين •

ورحم الله الامام « ابن قتيبة » فقد عرض لكثير من الشبه التي
أوردها أعداء الأحاديث ، وكان له في ردها جهاد مشكور مذكور بالاكابر
والاعظام •

ولا يزال في كل قطر من أقطار الاسلام من شغف بالسنن والأحاديث،
وتعمق في دراستها ، وجاهد في رد الشبهات عنها ، وألف في هذا السبيل
المؤلفات القيمة ، من علماء الأزهر وغيرهم من علماء الحجاز والشام والهند
والمغرب •

وقد شاء الله سبحانه لى — والله الحمد والمنة — أن أكون من
المتشرفين بدراسة السنة والمدافعين عن ساحتها الطاهرة دفاعا عن علم
وثبت ، ودراسة واقتناع ، لا عن عصبية وعاطفة ، وقد عرضت لبعض
هذه الشبهات وردها ردا صحيحا في كتابي الذي نلت به درجة الأستاذية
« الدكتوراه » وسميته « الوضع في الحديث » ورد شبه المستشرقين
والكتاب المعاصرين (١) •

(١) الفته عام ١٣٦٥ هـ الموافق سنة ١٩٤٦ م •

ولما صدر كتاب « أضواء على السنة المحمدية » وجدت مؤلفه تلقف فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ، ورجالها ، وما قاله المستشرقون والمبشرون ، وأذئابهم ، وحرص أشد الحرص على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاف والتناقض ، والتحريف والتبديل ، والسذاجة والتخريف ، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح ، وصحح المخلوق المكذوب ، وقد رأيت أن الرد على هذا الكتاب يعتبر ردا لكل ما أثير حول السنة من طعون ولغط فمن ثم أسميته « دفاع عن السنة » ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين .

وقد بدأت الرد على صفحات مجلة الأزهر ، وكتبت فيها سبع مقالات متوالية (١) ، ثم جدت أحوال وملابسات توقفت بسببها عن الرد على صفحات هذه المجلة ، ثم أخذت في اكمال الردود وتفرغت لذلك ، وقد يسر الله — وله الحمد والمنة — وأعان ، فكان هذا الكتاب .

ولا يفوتني أن أنوه بما قام به في هذا المضمار أخوان كريمان وشيخان جليلان ، هما الأستاذان : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، ومحمد عبد الرزاق حمزة .

فقد أخرج كل منهما في ذلك كتابا حافلا ، فلهما من الله سبحانه الجزاء الأوفى ، ومن الناس الثناء والدعاء .

(١) من المحرم الى شعبان عام ١٣٨٧ هـ . يعنى قبل أن يقدم الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله كتابه « السنة ومكانتها في التشريع » بعام لان تاريخ كتابته لمقدمة الطبعة الأولى لكتابه ١٥ من شعبان ١٣٧٩ هـ ١٢ شباط ١٩٦٠ م وقد ذكر السباعي رحمه الله في كتابه ص ٤٦٠ ان كتابه صدر في عام ١٩٦١ م حين كان يستشفى بالقاهرة .

وها أنذا أرف كتابي إلى قراء العربية ، وعشاق السنة ومحبيها ذوي
الغيرة عليها ، وإلى طلاب الحقيقة ، ومحبي المعرفة في كل قطر من أقطار
الإسلام والعروبة ، وسأقدم بين يدي الردود بحوثاً في منزلة السنة من
الدين ، والاحتجاج بها ، وموجزا في الأطوار التي مرت بها ، والأصول
والقواعد التي وضعها علماء الرواية وأئمة النقد في الإسلام .

فإن كان ما قلته صواباً فمن الله ، وإن كانت الأخرى فالحق أردت ،
والصواب قصدت « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » ،

كتبه

أبو محمد

محمد بن محمد أبو شهبة

من علماء الأزهر الشريف

منزلة السنة من الدين

القرآن الكريم هو الأصل الأول للدين ، والسنة هي الأصل الثاني . ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة وشارحة له تفصل مجمله . وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه . وتبسط ما فيه من إيجاز . قال تعالى « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون (١) » وقال : « وانك لتهدى الى صراط مستقيم ، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا الى الله تصير الأمور (٢) » .

وقد كان النبي صلوات الله وسلامه عليه يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم في قوله سبحانه : « الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون (٣) » بالشرك . وفسر الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه : « فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا . وينقلب الى أهله مسرورا (٤) » .

وأنه قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري وأنه قال في حجة الوداع : « لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتى هذه » وفي رواية « خذوا عني مناسككم » رواه مسلم وأبو داود والنسائي . وروى أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبادة بن الصامت في قوله تعالى : « أو يجعل الله لهن سبيلا (٥) » .

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣

(٤) الانشقاق : ٧ — ٩

(١) النحل : الآية ٤٤

(٣) الانعام : الآية ٨٢

(٥) النساء : الآية ١٥

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خذوا عني ، خذوا عني »
خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ،
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (١) » .

مثل من بيان السنة للقرآن :

قال الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ولكنه لم يبين عدد
الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها ولا فرائضها من واجباتها من سننها
فجاءت السنة المحمدية فبينت كل ذلك . وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟
وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفي أى شيء تجب ؟ فجاءت السنة فبينت
كل ذلك .

وكذلك قال الله تعالى : « والمسارق والمسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء
بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » ولم يبين ما هى السرقة ؟ وما
النصاب الذى يحد فيه السارق ؟ وما المراد بالأيدي ؟ ومن أى موضع
يكون المقطع ؟ فبينت السنة كل ذلك .

وقال تعالى : « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل
الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » ولم يبين الحد فجاءت السنة فبينته .

وقال الله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ولم
يبين لمن هذا الحكم فبينت السنة أن هذا الحكم للزاني غير المحصن أما
المحصن فحده الرجم .

وقال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم
الأرض بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم... » ولم يبين قصتهم وجنايتهم
فجاءت السنة فبينت قصتهم غاية البيان . الى غير ذلك من المثل الكثيرة التى

(١) اخذ بظاهر الحديث بعض الفقهاء ، وذهب الى نسخ التغريب في البكر
والجلد في الثيب آخرون .

تفوق الحصر ، والتي لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره ، وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة .
روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : « انك رجل أحمق أتجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة » ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا . ثم قال : أتجد في كتاب الله مفسراً ؟ ان كتاب الله أبهم هذا وان السنة تفسره » . وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحضره « جبريل » بالسنة التي تفسر ذلك .

وعن مكحول قال : « القرآن أحوج الى السنة من السنة الى القرآن »
وقال الامام أحمد : « ان السنة تفسر الكتاب وتبينه » .

استقلال السنة بالتشريع :

وقد تستقل السنة بالتشريع أحيانا وذلك كتحریم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وتحریم سائر القربات من الرضاة — عدا ما نص عليه في القرآن — الحاقا لهن بالمحرمات من الفسب ، وتحریم كل ذی ناب من السباع ومخلب من الطير ، وتحليل ميتة البحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد الى غير ذلك من الأحكام التي زادت بها السنة عن الكتاب (١) .

حجية السنة :

وقد اتفق العلماء الذين يعتد بهم على حجية السنة ، سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال . قال الامام الشوكاني : « ان ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف في ذلك الا من لا حظ له في الاسلام » (٢) .

(١) مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٧ — ٣٩

(٢) ارشاد الفصول ص ٢٩

وصدق «الشوكاني» فإنه لم يخالف في الاحتجاج بالسنة الا الخوارج والروافض ، فقد تمسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن ، فضلوا وأضلوا ، وجادوا عن الطريق المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى : « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » (١) ، وقال : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢) .

قل ميمون بن مهران : الرد الى الله هو الرجوع الى كتابه ، والرد الى الرسول هو الرجوع اليه في حياته والى سنته بعد وفاته .

وقال سبحانه : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٣) وما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم يشمل ما كان بقرآن أو بسنة ، وقد دلت الآية على أنه لا يكفي في قبول ما جاء به القرآن والسنة الاذعان الظاهري بل لا بد من الاطمئنان والرضا القلبي .

وقال : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤) فقد جعل سبحانه طاعة الرسول من طاعته ، وحذر من مخالفته فقال عز شأنه : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٥) فلو لا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار .

وقال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » (٦) .

(٢) النساء : الآية ٥٩
(٤) النساء : الآية ٨٠
(٦) الأحزاب : الآية ٢١

(١) آل عمران : الآية ٣١
(٣) النساء : الآية ٦٥
(٥) النور : الآية ٦٣

وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (١) فقد جعل سبحانه أمر رسوله واجب الاتباع له ، ونهيه واجب الانتهاء عنه .

وأما الأحاديث فكثيرة منها : ما رواه أبو داود في سننه عن المقداد بن معد يكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا اننى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحطوه » وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه ، فإن لم يقرؤه فعليه أن يعقبهم (٢) بمثل قراءه » قال الامام الخطابى : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه » يحتمل وجهين : أحدهما : أن معناه أنه أوتى من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو .

والثانى : أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى ، وأوتى من البيان مثله أى أفين له أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ، ويزيد عليه ويشرح ما فى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . وقوله : « يوشك رجل شبعان . . . » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التى سننها مما ليس له من القرآن ذكر ، على ما ذهبت إليه الفوارج والروافض فانهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى تضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله : « متكئ على أريكته » أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه (٣) .

(١) الحشر : الآية ٧ .

(٢) روى مشهدا ومخفيا من المعاتبة أى يأخذ من أموالهم بقدر قراءه .

(٣) تفسير القرطبى ج ٢ ص ٢٨ .

وقد دل الحديث على معجزة للنبي — صلى الله عليه وسلم — فقد ظهرت فئة في القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الضيئة وهي الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث ، وغرضهم هدم نصف الدين أو أن شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه إذا أهملت الأحاديث والسنن فسيؤدي ذلك — ولا ريب — إلى استعجام كثير من القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء .

وفي حديث العرياض بن سارية مرفوعا : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فقال : « ان الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ، ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فاحذروا ، انى تركت فيكم ما ان اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا : كتاب الله وسنة نبيه » وروى مثله الامام مالك في الموطأ .

وهي صريحة في أن السنة كالكتاب يجب الرجوع إليها في استنباط الأحكام وقد أجمع الصحابة — رضوان الله عليهم — على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص في القرآن ولم نعلم أحدا خالف ذلك قط فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه في السنة ، فإن لم يجده اجتهد في حدود القرآن والسنة وأصول الشريعة .

وقد وضع لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم

بإقراره لمعاذ حين بعثه الى اليمن فقد قال له : « بم تقضى اذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله . قال : فان لم تجد قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فان لم تجد قال : اجتهد رأيي ولا آلو فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

وقد فهم الصحابة رجوع جميع ما جاءت به السنة الى القرآن من قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن الله الواشحات والمستوشحات ، والمتنصمات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ فقال عبد الله : ومالى لا ألعن من لعن رسول الله ، وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

وهذه الآية تعتبر أصلاً لكل ما جاءت به السنة مما لم يرد له فى القرآن ذكر وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين ، روى عن الامام الشافعى رحمه الله تعالى أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شيء الا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم اذا قتل الزنبور ؟ فقال : لا شيء عليه ، فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر اسناداً الى سيدنا عمر أنه قال : للمحرم قتل الزنبور .

وذكر ابن عبد البر في كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرماً عليه ثيابه ، فقال : اتئنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابي ، قال : فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

حديث عرض السنة على القرآن مكذوب :

أما الحديث الذي يرويه القائلون بعدم استقلال السنة بالتشريع ، وهو : « اذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه » فقد بين أئمة الحديث وصيارفته أنه موضوع مختلف على النبى — صلى الله عليه وسلم — وضعته الزنادقة كي يصلوا الى غرضهم الدنىء من اهمال الأحاديث • وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له • لأننا وجدنا في كتاب الله « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ووجدنا فيه « قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (١) •

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يكذب هذا الحديث ويرده •

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم الذين صنعهم الاستعمار على يديه أن يحيوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ، ولكن الله سبحانه قيض لهؤلاء في الحديث — كما قيض للأسلافهم في القديم — من وضع الحق في نصابه ، ورد كيدهم في نحورهم « ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » •

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن :

ولمكانة السنة من الدين • ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة ، وحرصوا عليها حرصهم على القرآن ، فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها ، وعرفوا مغايرتها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية ، وبما كانوا يسمعون من أقوال النبى صلى الله عليه

وسلم ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث ، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه الرسول صلى الله عليه وسلم وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع ، روى البخارى في صحيحه عن عمر — رضى الله عنه — قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار في بنى أمية ابن زيد (١) » وهى من عوالى المدينة ، وكنا نقتاوب المنزول على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ينزل يوما وأنزل يوما ، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، واذا نزل فعل مثل ذلك... » (٢) الحديث . وبذلك جمعوا بين خيرى الدين والدنيا ، فما شغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلهم دنياهم عن دينهم .

واذا علمنا أن القرآن والسنة استفادنا ببيان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون في الاستماع اليه لذة وروحا ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعون منه غذاء الايمان وزاد التقوى (٣) ، وأنه سبيل الى الجنة (٤) .

اذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث وأن ذلك أمر يكاد يكون من المسلمات البديهيات .

وكذلك عنوا بتبليغ السنن لأنهم يعلمون أنها دين واجبة البلاغ للناس

(١) أى ناحية بنى أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب في العلم .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب الى مجلس الرسول : تعال تؤمن ساعة .

(٤) في الحديث الذى رواه مسلم « من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقا الى الجنة » .

كافة ، وكثيرا ما كان النبي — صلوات الله وسلامه عليه — يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله : «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع» وفي رواية بلفظ « فرب حامل فقه غير فقيه » ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » رواه الشافعي والبيهقي في المدخل .

وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال : « ليلغ الشاهد الغائب ، نان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخاري في صحيحه .
وكان اذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أوصاهم أن يحفظوه ويبلغوه ففي صحيح البخاري أنه قال لو فد عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراءكم » وفي قصة أخرى قال : « ارجعوا الى أهلكم فعلموهم » (١) .

وكثيرا ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كتم علما ألجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهى عن كتابة الأحاديث في العصر النبوى :

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم لأمرين :
(١) أحدهما : الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

(٢) ثانيهما : لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث والاذن في كتابة القرآن الكريم .

روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن » ومن كتب عنى شيئا فليمححه » ولهذا كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم .

والظاهر أن نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — عن كتابة الأحاديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلا لهم عنه ولاسيما أن القوم كانوا أميين ، أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه ، أما من أمن عليه اللبس بأن كان قارئاً كاتباً ، أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج في الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الاذن في الكتابة لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص «قال: قلت يا رسول الله : انى أسمع منك الشئ فأكتبه قال : نعم » قلت : في الغضب والرضا ؟ قال : نعم » فانى لا أقول فيهما الا حقاً » وروى البخارى عن أبى هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أكثر حديثاً منى الا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان يكتب وأنا لا أكتب » ومثل عبد الله ممن يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا ذلك الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : استعن بيمينك وأوماً بيده الى الخط » وروى البخارى ومسلم في صحيحيهما : أن أبا شاه اليمنى التمس من النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبى شاه » وروى البخارى في صحيحه : أن علياً رضى الله تعالى عنه سئل : هل عندكم من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شئ سوى القرآن ؟ فقال : « لا والذى فلق الحبة ، وبرأ النسمة الا أن يعطى الله عبداً فهمما في كتابه ، وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة » قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر » وثبت أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كتب كتاب المصداقات والديات والفرائض والسنن لعمر بن حزم وغيره . ومن العلماء من يرى أن أحاديث الاذن ناسخة لأحاديث النهى ،

اذ النهى كان فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن بعض أحاديث الاذن متأخرة التاريخ ، فأبو هريرة راوى حديث الكتابة أسلم عام سبع ، وقصة أبى شاه كانت فى السنة الثامنة عام الفتح •

ومهما يكن من شىء فقد انقضى العهد النبوى والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير •

كتابة الأحاديث بعد وفاة النبى :

وما ان توفى الرسول — صلى الله عليه وسلم — وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة • وكذلك كتب التابعون وأكثروا ، روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فاذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن ابن أبى الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس » وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاوية وكان يقول : « لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى » •

وقد هم الفاروق عمر — رضى الله عنه — أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأشاروا عليه بكتابتها ، وطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له ، روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير : أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ، ثم أصبح وقد عزم الله له فقال : انى كنت أردت أن أكتب السنن ، وانى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وانى — والله — لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا •

تدوين الأحاديث تدوينا عاما :

واستمر الأمر على ذلك ، البعض يكتب والبعض لا يكتب الى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز — رضى الله عنه — فرأى جمع السنن وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلتبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب الى بعض المبرزين من العلماء في الأمصار الاسلامية وأمرهم بجمع الأحاديث ، وكتب الى عماله في الأمصار يأمرهم بذلك ، روى مالك في الموطأ — رواية محمد بن الحسن — أن عمر بن عبد العزيز كتب الى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه فأنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، والقاسم ابن محمد بن أبي بكر •

وعلقه (١) البخارى في صحيحه فقال : « وكتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن حزم (٢) : أن انظر ما كان عندك أى في بلدك من حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاكتبه فأنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء » •

وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أهل الآفاق : انظروا الى حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاجمعوه •

وممن كتب اليه الخليفة العادل الامام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدنى أحد الأئمة الأعلام ، وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ •

(١) التعليق هو أن يحذف من مبتدأ الاسناد راو أو أكثر وقد أكثر من التعليقات البخارى في صحيحه وذلك في التراجم والشواهد لا في أصول الكتاب فانها كلها متصلة مسندة •

(٢) نسب الى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ولأبيه محمد رؤية وهو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على إمارة المدينة وولاه قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر توفى سنة ١٢٠ هـ •

نشاط حركة التدوين :

وقد قام العلماء في كل مصر بما ندبوا اليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد أحد من السلف يتخرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولا في كتابة الأحاديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الاجماع على جواز كتابته ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (١) .

وقد أخذت الحركة العلمية التدوينية في الحديث في الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت ، وأخذوا أنفسهم بمجافاة المضاجع ، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الأسياف ، والأخذ من الأفواه ، وسهروا في سبيل ذلك الليالي الطوال ، وقطعوا الفيافي والقفار ، وطوفوا في البلدان والأقاليم ، وضربوا في سبيل العلم والرواية ، على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر والارتحال ، مثلا عليا تجعلهم في عداد العلماء الخالدين .

ما زال العلماء يجمعون الأحاديث ، وينقدون ويمحصون ، ويؤلفون الصحاح والسنن والمسانيد حتى جمعت الأحاديث كلها تقريبا في القرن الثالث الذي يعتبر العصر الذهبي للأحاديث والسنن ، وبانتهاء هذا القرن كاد ينتهي الجمع والابتكار في التأليف ، والاستقلال في النقد والتعديل والتجريح ، وبدأت عصور الترتيب والتحذيب ، أو الاستدراك والتعقيب ، وذلك في العصر الرابع وما تلاه من العصور .

وهكذا نخلص الى هذه النتيجة :

وهي أن السنة لم يطل العهد بعدم تدوينها ، وأن التدوين بدأ بصفة خاصة في عصر النبي ، وأنه قوى وغلظ عوده في عصر الصحابة وأوائل عصر

التابعين ، وأنه أخذ صفة العموم في أواخر عصر التابعين ، ولم يزل يقوى ويشتد حتى بلغ عنفوانه واستوى على سوقه في القرن الثالث الهجرى خاتمة القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية ، خيرية الايمان والعلم والعمل ، والهدى والفلاح والاستقامة على الجادة .

الرحلة في سبيل العلم :

لعل ما يتميز به أئمة العلم في الاسلام ، ولاسيما أئمة الحديث وجامعوه كثرة الارتحال ، وملازمة الأسفار ، وقد جروا في ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم باحسان ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الرواة الثقات فلا يكتفى بهذا ، بل يرحل الأيام والليالي حتى يأخذ الحديث عن رواه بلا واسطة ، وقد ثبت في صحيح البخارى تعليقا بصفة الجزم أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر الى عبد الله بن أنيس (١) في حديث واحد ، والقصة بتمامها — كما أخرجها البخارى في « الأدب المفرد » وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما — من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاشتريت بعيرا ، ثم شددت رحلى فسرت اليه شهرا حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنيس . فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم ، فخرج فاعتقنى فقلت : حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فقال : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « يحشر الله الناس يوم القيامة عراة ... » الحديث .

وروى عن جابر أيضا أنه قال : كان يبلغنى عن النبى — صلى الله عليه وسلم — حديث في القصاص ، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيرا فسرت حتى وردت مصر فقصدت الى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى .

(١) بضم الهمزة مصغرا ، وهو جهنى حليف للأنصار .

وأخرج الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر على المسلم فذكره ، والظاهر أنها قصص متعددة رحل فيها جابر — رضى الله عنه — مرات متعددة •

ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري الى عقبة بن عامر الجهني بسبب حديث يرويه في الستر على المسلم رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل الى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث •

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والدين ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال : « بلغني حديث عند علي فحفت أن مات أن لا أجذه عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه العراق » وروى الامام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : « ان كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد » وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : « كنا نسمع عن أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلا نرضى حتى خرجنا اليهم فسمعنا منهم » (١) وقال الشعبي في مسألة أفنتي فيها : « أعطيناها بغير شيء ، كان يرحل فيما دونها الى المدينة » وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : « ان كنت لأركب الى مصر من الأمصار في الحديث الواحد » وقال أبو قلابة : « لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة الا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه » . وقيل للامام أحمد : « رجل يطلب العلم ، يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل » قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار •

وممن ارتحل في سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ومن المحدثين جم غفير ، ويأتى في الرعيّل الأول منهم الأئمة

البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم ،
وان منهم من لم يذق طعم الراحة والاقامة والاستقرار طوال حياته .

الاطوار التى مر بها تدوين الحديث :

قلنا ان التدوين العام بدأ فى آخر القرن الأول من الهجرة وابن العلماء
فى الأمصار استجابوا لدعوة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز . وتجرد
لجمع الأحاديث فى الأمصار أناس لهم قدم ثابتة فى الدين والعلم ، وتبارى
العلماء فى هذا المضمار الفسيح فألف الامام مالك (م ١٧٩) بالمدينة ،
وألف أبو محمد عبد العزيز بن جريج (م ١٥٠) بمكة والأوزاعى
(م ١٥٦) بالشام ، ومعر بن راشد (م ١٥٣) باليمن ، وسعيد بن أبى
عروبة (م ١٥٦) وحماة بن سلمة (م ١٧٦) بالبصرة ، وسفيان الثورى
(م ١٦١) بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك (م ١٨١) بخراسان ، وهشيم
ابن بشير (م ١٨٨) بواسط ، وجريز بن عبد الحميد (م ١٨٨) بالرى
وغير هؤلاء كثيرون . وكلهم من أهل القرن الثانى الهجرى .

وكان منهج المؤلفين فى هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال
الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجلاء فى موطأ الامام مالك .

ثم حدث طور آخر فى تدوين الحديث ، وهو افراد حديث رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — خاصة وكانت تلك الخطوة على رأس المائتين ،
وهؤلاء الذين خطوا هذه الخطوة . منهم من ألف على المسانيد . وذلك بأن
يجمع أحاديث كل صحابى على حدة من غير تقيد بوحدة الموضوع فحديث
صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث فى الجهاد وهكذا . وذلك كمسند
الامام أحمد وعثمان بن شيبه واسحق بن راهويه وغيرهم . وأصحاب
المسانيد لم يتقيدوا بالصحيح بل خرجوا الصحيح والحسن والضعيف .
ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية كأصحاب الكتب الستة المشهورة
وهؤلاء منهم من تقيد فى جمعه الأحاديث بالصحيح كالامامين البخارى

ومسلم ومنهم من لم يتيقذ بالصحيح بل جمع الصحيح والحسن والضعيف مع التنبية عليه أحيانا ومع عدم التنبية أحيانا أخرى ، اعتمادا على معرفة القارئ لهذه الكتب ومقدرته على النقد وتمييز الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود وذلك مثل أصحاب السنن الأربعة : أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وقد كان القرن الثالث الهجرى (٢٠٠ — ٣٠٠) أسعد القرون بجمع السنة وتدوينها ونقدها وتمحيصها ، ففيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته ، وحذاق النقد وصيارفته ، وفيه أشرقت شمس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على كل ما ثبت من الأحاديث ، ولا يغيب عنها الا النذر اليسير التى يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون ، والمؤلفون والمعلمون ، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون ، والمتأدبون والأخلاقىون ، وعلماء النفس والاجتماع .

عناية المحدثين بالنقد والدراسة :

ان أئمة الحديث كما عنوا به من ناحية جمعه فى الكتب الجامعة لمتونة عنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومتمنه مما يتوقف عليه قبوله أو رده . ولعمر الحق ان البحث عنه من هذه النواحي بحث جليل القدر . جم الفائدة اذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق . وبذلك تسلم الشريعة من الفساد ، وتلك النواحي التى بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ والمقلوب ، والمنكر ، والمضطرب ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل ، وألفاظ كل . والرواية ، وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه ، وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ،

وأوطانهم ، ووفاتهم ، الى غير ذلك مما تجده مبسوطا في كتب علوم الحديث والرجال .

وقد عملت آنفا أن السنة لم تدون تدويننا عاما الا في آخر القرن الأول ، ولا يشككن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم ، والتعديل والتجريح ، لم تكن مدونة آنئذ ، لأنها كانت منقوشة في الحواظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب ، شأنها في ذلك شأن متون الأحاديث ، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغائبة عنهم هذه القواعد بل كانوا يعرفونها حق المعرفة ، فكان وجودها في الأذهان وان لم توجد في الأعيان ، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقلنا من التثبت البالغ والتحوط الشديد في قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق اليها الكذب ، أو الغلط ، أو الخطأ .

وانك لتلمس هذا جليا في الكتب التي ألفت في القرون الأولى فقد مزجت فيها المتن بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للإمام المشافعي (م ٢٠٤) وما نقله تلاميذ الامام أحمد (م ٢٤١) في أسئلتهم له ومحاورتهم معه ، وما كتبه الامام مسلم (م ١٦١) في مقدمة صحيحه وما ذكره الامام أبو داود (م ٢٧٥) في رسالته الى أهل مكة في بيان طريقته في كتابه « السنن » المشهور ، وما ذكره الامام أبو عيسى الترمذي (م ٢٧٩) في كتابه « العلل » الذي هو في آخر جامعه من تصحيح وتحسين وتضعيف ، وما ذكره الامام البخاري (م ٢٥٦) في تواريخه الثلاثة ، الى غير ذلك .

ومن ثم يتبين لنا أن نقد المرويات ، وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازما لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد ، واذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمفكر والموضوع — على ندرة جدا — من غير تنبيه اليه ، فمرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في

الجرح والتعديل وشروطهم في التصحيح والتضعيف فمنهم المشدد « ومنهم المتساهل » ومنهم المتوسط في الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلل ما لا يخفى على الآخر وهذا شيء يدل على حرية البحث في الاسلام ، حرية منشؤها الرغبة في احقاق الحق وازهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الرواية المقبولة في الاسلام :

وقد وضع المحدثون شروطا للرواية المقبولة بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواية وسلامتهم من الكذب والخطأ والغفلة في النقل واليك هذه الشروط .

(١) الاسلام : وهو الانقياد ظاهرا وباطنا ، فيشمل التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه « والالتزام ذلك علما وعملا ، وانما اشتراطوا الاسلام وان كان الكذب محرما في سائر الأديان لأن الأمر أمر دين والكافر يسعى في هدم غير دينه ما استطاع « وهو متهم فيما يتصل به ، وما دام عنصر الاتهام موجودا كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين ، أما ان تحمل وهو كافر ولكن أدى وهو مسلم قبلت روايته .

(٢) التكليف : وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبي والمجنون ، أما الأول فلأنه لا وازع له عن الكذب لعدم مؤاخذته شرعا ، وأما الثاني فلعدم ادراكه وتمييزه ، نعم أن تحمل الصبي المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا اجماع الصحابة — رضى الله عنهم — على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير ومحمود ابن الربيع وغيرهم وعلى هذا درج من جاء بعدهم « وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين ، واستأنسوا في هذا بحديث محمود بن الربيع « عقلت من النبي — صلى الله عليه وسلم — مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين » رواه البخاري .

- (٣) العدالة : وهي ملكة تحصل على ملازمة التقوى والمروءة •
والتقوى امتثال الأمور واجتتاب المنهيات ، وذلك بأن لا يفعل كبيرة
ولا يصر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعا •
والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند
محاسن الأخلاق وجميل العادات •
وما يخل بالمروءة قسمان :
(أ) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلا •
(ب) المباحات التي تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول في الطريق
وغرط المزاح الخارج عن حد الأدب ، ومرجع هذا الى العادة
والعرف •

والمراد من العدل عند المحدثين عدل الرواية فيدخل فيه الذكر والأنثى
والحر والعبد والمبصر والكفيف ، وقد كان المحدثون على حق في عدم اشتراط
الذكورة أو الحرية أو الابصار • لأن كثيرا من الأحاديث روتها أمهات
المؤمنين وغيرهن من النساء ، ورواها للوالى كزيد بن حارثة ، والأكفاء
كابن أم مكتوم •

(٤) الضبط وهو قسمان :

- (أ) ضبط صدر •
(ب) ضبط كتاب •

فالأول : أن يحفظ ما سمعه من شيوخه بحيث يتمكن من استحضاره
والتحديث به متى شاء من حين سماعه الى حين أدائه •

والثاني : هو محافظته على كتابه الذي كتب فيه الأحاديث وصيانتها
عن أن يتطرق اليه تغير ما منذ سماعه فيه وتصحيحه الى حين الأداء منه ،
ولا يعيره الا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه •

وضبط الصدر مجمع عليه ، وأما ضبط الكتاب فخالف في قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار كأبى حنيفة ومالك (١) رحمهما الله ، والجمهور على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فإذا اجتمع في الراوى هذه الشروط كان أهلا لقبول روايته ، وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحا قويا صدقه على جانب كذبه . بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد وطريقهم في التعديل والتجريح ومبالغتهم في التحري عن معرفة حقيقة الراوى وطوية نفسه ، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته ، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضى واحتمال عقلى ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين فيها شيء من المغالاة ولكن الحق ما ذكرت ، ومن أبعد النجعة في كتب القوم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط — على المعنى الذى قدمناه — يكون احتمال الغلط أو الخطأ في روايته احتمالا بعيدا ، وقد ردوا رواية من كثر غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا حديثه منكرا ، ومن ثم نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية ، ولم يأخذوا الا عن العدل الفطن اليقظ ، ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين وأصحاب الأوهام ، ولم يتسامحوا الا في الغلط أو المغفلة النادرين اللذين لا يسلم منها غالب البشر (٢) وكم من رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه في نظرهم ليس أهلا للرواية ، واليك بعضا مما روى عنهم في هذا .

صح عن ابن سيرين أنه قال : « ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم . » وهذا هو امام الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول : « لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين ممن يقولون : قال فلان : قال رسول

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥

(٢) جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ شرح نخبة الفكر ص ٣٢ مطبعة الاستقامة

الله — صلى الله عليه وسلم — وان أحدهم لو أوْثمن على بيت مال لكان أميناً عليه ، فما أخذت عنهم شيئاً ، ولم يكونوا من أهل هذا الشأن » وقال يحيى ابن سعيد القطان : « كم من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له » يريد من عنده غفلة وسوء حفظ . وقال الامام أحمد : « يكتب الحديث عن الناس كلهم الا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو اليه ، أو كذاب ، أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل » وقال سليمان بن موسى : كانوا يقولون — يعنى أئمة الحديث — : لا تأخذوا العلم عن الصحفيين (١) . يعنى الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز ، والأئمة الذين جمعوا الأحاديث في كتبهم المشهورة كان الاعتماد عندهم فيها على الرواية . والتلقى شفاهاً من الرواة العدول الضابطين ، وانما كانت الكتابة زيادة في الوثوق والضبط . وحتى يرجع اليها من لم يكن في درجتهم من طالبي الحديث ممن سيأتى بعدهم .

عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون :

وقد عنى المحدثون عناية فائقة بنقد الأسانيد بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة . منها ما ألف في الثقات . ومنها ما ألف في الضعفاء . ومنها ما ألف فيما هو أعم منهما ، ولم يكتفوا في نقدهم للرجال بالتجريح الظاهري ، بل عنوا أيضاً بالنقد النفسى ، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية ، فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثانى ، لأن احتمال الكذب في الاول قريب ، ولا كذلك الثانى ، وكذلك ردوا رواية المبتدع وان كان غير داعية اذا روى ما يؤيد بدعته ، لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته ، وقبلوا

(١) الاداب الشرعية لابن مفلح ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها .

رواية المبتدع الداعية اذا روى ما يخالف بدعته ، لأن احتمال الكذب من الناحية النفسية بعيد جدا في هذا .

وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب الى بيوت الحكام ، وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه أن الدوافع النفسية قد تحمل صاحبها على الانحراف .

وكما عني المحدثون بنقد الأسانيد — النقد الخارجى — عني بنقد المتن — النقد الداخلى — وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم امكان تأويله تأويلا قريبا محتملا ، وأنهم كثيرا ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهورة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق ، وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف المنكر والشاذ ، ومعلل المتن ومضطرب المتن الى غير ذلك .

نعم لم يبالغ المحدثون في نقد المتن مبالغتهم في نقد الأسانيد لأمور جدية بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والانتاد في البحث الصحيح ، وسأعرض لهذا بالتفصيل والتوضيح فيما بعد .

عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عني بفقه الأحاديث وفهمها . ولم يكونوا زوامل للأخبار لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخربين على المحدثين ، والرعي الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقيا من الشوائب والغرائب . كانوا أهل فقه ودراية بالمقنون ، وذلك أمثال الأئمة مالك وأحمد والسفيانيين الثوري وابن عيينة . والبخاري ومسلم ، وباقي أصحاب الكتب

الستة وغيرهم ، قال أحمد بن الحسن الترمذى : سمعت أبا عبد الله — ع — أحمد بن حنبل — يقول : « اذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب الى من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم فى تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لئان ابن عيينة : « يا أصحاب الحديث تعلموا معانى الحديث » فانى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة (١) « وانك لقلمس أثر الفقه والفهم للأحاديث فى صحيح الامام البخارى فى تبويبه الأبواب ، وطريقته فى التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد فى مواضع بحسب مناسباته الفقهية » وكثيرا ما يدل على برأيه فى مسائل تكون موضع الخلاف ، وقد يترك المسألة من غير قطع اذا لم يترجح عنده شىء حتى لقد قيل : فقه البخارى فى تراجمه » وكذلك طريقة مسلم فى ترتيب كتابه ، وطريقة أصحاب السنن ولا سيما الترمذى فقد عرض فى سننه لكثير من الآراء الفقهية عرض رجل واع فاهم عارف .

نعم وجد فى العصور المتأخرة أناس — وهم قلة — جعلوا مهمهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للمتون « وهؤلاء انما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث فى دواوينها المعتمدة ولعل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزى فى كتابه « صيد الخاطر » ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون (٢) « والا فقد كان هناك من أمثاله كثيرون »

الرواية باللفظ والمعنى :

لاخلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من

(١) الاداب الشرعية ج ٢ ص ١٢٩ (٢) المرجع السابق ص ١٣٢

أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع الى ذلك سبيلا ، بل قد أوجبهم قوم ومنعوا نقل الحديث بالمعنى .

والذين أجازوا الرواية بالمعنى انما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة فقالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ الخبير بمعانيها ، العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والعام والأعم ، فقد جازا له ذلك ، والى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى رخصة تقتدر بقدرها ، وكان منهم من يتقيد باللفظ ويتخرجون من الرواية بالمعنى ، قال وكيع : « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة — رحمهم الله — يعيدون الحديث على حروفه » وممن كان يشدد في الألفاظ الامام مالك — رحمه الله — فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواها ، رواه البيهقي عنه في المدخل .

ومن السلف من كان يرى جواز الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : « كان ابراهيم النخعي والحسن والشعبي — رحمهم الله — يأتون بالحديث على المعانى » (١) .

ومما ينبغى أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى في غير ما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه

لفظا آخر بمعناه ، فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والمكتب ولأنه ان ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح (١) .

ومما ينبغى أن يعلم أيضا أنهم استثنوا من الأحاديث التي جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التي يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والادعية والشهد ونحوها كجوامع كلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة .

فاذا علمنا أن التدوين الخاص وجد في القرن الأول ، وأن التدوين العام كان في أول القرن الثاني ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز في المكتب المدونة ، والمصحف المكتوبة ، وأن الذين نقلوا الأحاديث ورووها منهم من التزم اللفظ ومنهم من أجاز الرواية بالمعنى ، وهؤلاء المجيزون كانوا عربا خلصا غالبا ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون ما هو دين ، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما شرع وحكم .

إذا علمنا كل ذلك — وقد دللنا عليه فيما سبق — أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تجز على الدين ، وأنها لم تدخل على النصوص التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين ومن لف لفهم ، وإن الله الذى تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه من التحريف والتبديل ، وقبض لها في كل عصر من

ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب
الباطل الدخيل ، وبقي الحق موردا صافيا للشاربين « قل جاء الحق وما
يبدىء الباطل وما يعيد » (١) .

والآن لنشرع في الردود والدفاع ، ومن الله أستمد العون والتوفيق .

نقد اجمالي لكتاب أبي رية

في رمضان من عام ١٣٦٤ هـ (أغسطس عام ١٩٤٥ م) نشر الأستاذ « محمود أبو رية » مقالا بالرسالة العدد « ٦٣٣ » تحت عنوان « الحديث المحمدى » ضمنه آراءه في بعض مباحث الحديث ، وذكر أنها خلاصة كتاب سينشر ، فلما قرأته وجدت فيه عزوفا عن الحق والصواب في بعض ما كتب ، فأخذت بالقلم وكتبت ردا أرسلت به الى « الرسالة » فنشر بالعدد « ٦٤٢ » وقلت في ختام الرد « وحيث أن المقال خلاصة كتاب سينشر ، فاني لأهيب بالأستاذ أن يراجع نفسه في بعض هذه الحقائق التي تكشفت له ، وليكر على الكتاب من جديد بالتمحيص والتدقيق ، وعلم الحديث ليس بالأمر الهين ، والبحث فيه يحتاج الى صبر وأناة وتمحيص وتدقيق » وقد أبى الكاتب أن يسلم بكل ما أخذته عليه ، فكتب ردا على ردي نشر بالرسالة العدد « ٦٥٤ » وذكر في مقدمة رده أن مقالى « ينزع الى الحق ويطلبه ، وأنه يستحق العناية ويستأهل الرد » ثم تريث الأستاذ في نشر ما عن له من فصول هذا الكتاب فقلت : لعله راجع نفسه .

وفي عامنا هذا (١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م) طلع علينا الأستاذ « أبو رية » بكتاب تحت عنوان : « أضواء على السنة المحمدية » فقرأت الكتاب قراءة باحث متثبت مستبصر ، فاذا هو صورة مكبرة لما أوجز في مقاله القديم ، واذا بالمؤلف لم يغير من أفكاره الا القليل النادر ، فعزمت على الرد عليه ردا مسهبا ولاسيما أن الكتاب أحدث بليلة في الأفكار عند من لم يتعمقوا في دراسة السنة ، وقوى عزمى على الرد رغبات الكثيرين من الفضلاء الذين لا يزالون يذكرون ردى الموجز القديم ، وحسن ظنهم بى .

وقد رأيت أن أنشر هذه الردود على صفحات مجلة الأزهر « الزهراء » ، وأى مجلة أحق بمثل هذه البحوث من مجلة الأزهر ، وهى لسان الأزهر

وحاملة لواء الاسلام والتعريف به والمذهب عنه ، واليهما يسكن المسلمون في جميع أقطار الأرض .

وقد آثرت أن أقدم بين يدي النقد التفصيلي للكتاب صورة موجزة « وان شئت فقل خطوطا عريضة تعطينا فكرة عن الكتاب وطريقة مؤلفه ومنهجه في البحث ، واليك البيان :

١ — ان المؤلف يدعى دعاوى عريضة ولا يدلل عليها ، أو يحاول أن يدلل عليها ، فيعوزه الدليل ، أو يستدل فيأتي الدليل قاصرا عن الدعوى . . . وذلك مثل ما ذكره في ص (٥) من : « أن علماء الحديث قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته . . . على حين أهملوا جميعا أمرا خطيرا كان يجب أن يعرف قبل النظر في هذا العلم ودرس كتبه — ذلك هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهل أمر بكتابة هذا النص بلفظه عند القائه أو تركه ونهى عن كتابته ؟ وهل دونه الصحابة ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه ؟ وهل ما روى منه قد جاء مطابقا لحقيقة ما نطق به النبي — لفظا ومعنى — أو كان مخالفا له ؟ . . . »

ويعلم الله والراسخون في العلم أن كل ما ادعى أنهم أهملوه جميعا قد قتلوه بحثا وبذلوا فيه غاية الوسع .

ومثل ما ذكره في ص (٧) من : « أنه وجد أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها — مما سموه صحيحا أو حسنا — حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه . . . » .

ومثل قوله في ص (١٣) : « ولما كان هذا البحث لم يعن به أحد من قبل . . . رأيت أن أسوى منه كتابا مبوبا جامعا أذيعه على الناس حتى يكونوا على بينة من أمر الحديث المحمدي » .

وفي الحق أنه ما من بحث عرض له الا قد أشبع العلماء فيه القول ، ولندع التدليل الى مقام التفصيل .

٢ — ان المؤلف اعتمد في التدليل على بعض ما ذهب اليه على كلام

المستشرقين !! أى والله المستشرقين ، وذلك كما فعل فى ص ٨١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، وكيف خفى على المؤلف الحقيق أن المستشرقين — الا القليل منهم — يحملون الضغن للإسلام والمسلمين ، وأنهم نفثوا سمومهم فى بحوث ادعوا أنها حرة نزيهة — وما هى من النزاهة فى شىء — وأن من مقاصدهم تقويض صرح الإسلام الشامخ ، وذلك بتقويض دعائمه القرآن والسنة ؟ ، وأنهم لما عز عليهم التشكيك فى القرآن — على كثرة ما حاولوا — ركزوا معظم جهودهم فى السنة بحجة عدم تواترها فى تفصيلها ، فلبسوا الأمر على بعض الناس حتى كان من أثر ذلك ما يطلع علينا به بعض الباحثين فى الأحاديث النبوية بين الحين والحين — ومنهم الأستاذ المؤلف — من آراء مبتسرة جائرة ، ويشهد الله أنها مصنوعة فى معامل المستشرقين ، ثم استوردوها هؤلاء فيما استوردوا من أفكار وادعواها لأنفسهم زورا وبهتانا .

٣ — ان المؤلف أفاض فى بعض المباحث وأكثر من النقول وذلك لكى يرتب عليها ما يريد من نتائج هى أبعد ما تكون مترتبة عليها ، وذلك كما صنع فى مبحثى الرواية بالمعنى وضررها الدينى واللغوى والأدبى ، بينما أوجز إيجازا مخلا فى بعضها كما فعل فى مبحثى العدالة والضبط !! وهل تعلم أن هذين المبحثين اللذين يقوم عليهما علم الرواية ونقد المرويات فى الإسلام لم يحظيا من الكتاب الا ببضعة أسطر ؟

والذى يظهر لى أنه أمر مقصود من المؤلف ، ذلك أنه لو ذكر شروط العدالة والضبط على ما أصلها وقعدها أئمة الحديث وصيارفته ، لعاد ذلك بالنقص على كثير مما ذكره المؤلف فى كتابه من استنتاجات لا تسلم له . ولا أكون مغاليا أو متعصبا اذا قلت : ان الأصول التى وضعها علماء أصول الحديث لنقد المرويات « هى أرقى وأدق ما وصل اليه العقل البشرى فى القديم والحديث وسأفيض فى بيان ذلك عند النقد الموضوعى ان شاء الله .

٤ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يستشهد بأحاديث موضوعه ، ما دامت تساعد على ما يريد ويهوى من آراء .

وذلك مثل ما فعل في ص ٢٩ من استشهاده بما روى أن عمر حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء في المدينة على الاكثار من الحديث فانه خبر ظاهر الكذب والتوليد — كما قال ابن حزم — ونسبته روايته الى ابن حزم ليس من الأمانة العلمية في النقل .

ومثل حديث عرض السنة على القرآن فهو موضوع باتفاق الأئمة . على حين حاول أن يشكك في أحاديث صحيحة ثابتة مثل حديث « ألا اننى أوتيت الكتاب ومثله معه » فقد نقده من ناحية متته موهما باختلافه ص ٢٥٢ .

وطعن في حديث « الاسراء والمعراج » وحمل موسى محمدا عليهما الصلاة والسلام على مراجعة ربه . واعتبر ذلك من الاسرائيليات ض ١٢٣ .

كما اعتبر ذكر المسجد الأقصى في حديث « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد » من الاسرائيليات ص ١٢٩ ، والامام ابن تيمية وهو من أئمة المنقول والمعقول وينقل عنه المؤلف كثيرا في كتابه « احتج بهذا الحديث ولم يبد عليه أى مأخذ من المأخذ ، وهو من الأحاديث التى اتفق عليها الشيخان البخارى ومسلم ، الى غير ذلك مما ستعلم الكثير منه عندما نتعرض للنقد التفصيلي .

ولا أكاد أعلم للمؤلف سلفا في الطعن في هذه الأحاديث من الأئمة ، اللهم الا أن يكون السادة المستشرقون وهم شئسنة نعرفها من أخزم .

وان مما يؤسف ويدهش أنه اعتبر حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذى رواه البخارى وغيره « انه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن » خرافة من خرافات كعب الأخبار امتدت الى تلميذه عبد الله بن عمرو (ص ١١٤) . ولا أدري كيف يتفق هذا وقول الحق تبارك وتعالى « الذين يتبعون الرسول النبى الأمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل » الآية ... الأعراف ١٥٧ .

٥ — جارى المؤلف المستشرقين حينما تكلم عن العصبية المذهبية

والسياسية في فصل « الوضع » فحكم على كل ما يدل على فضيلة لصحابي أو يشهد لفكرة أو رأى بأنه موضوع ، وهو تصرف لا يرتضيه المنصفون المثبتون ولا ترتضيه قواعد البحث الفزيه المستقيم ، فمن ثم طعن في كثير من الأحاديث الصحيحة في الفضائل ، وغير معقول ألا يكون لصحابة النبي الذين مثلهم في التوراة والانجيل — فضائل في جملتهم ، وألا يكون لبعضهم من المفضيلة والمزية ما ليس للآخر ، فادعاء أن كل ما ورد في الفضائل ، أو كل ما يشهد لفكرة أو رأى موضوع افراط واسراف في الحكم بغير دليل ، وكذلك ادعاء أن كل ما ورد في الفضائل ونحوها صحيح تفريط وتقصير في البحث ، فلم يبق الا الطريق الوسط العدل ، وهو الطريق الذي يهتدى فيه الباحث بصحيح النقد وصريح العقل الى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، وبيان المقبول من المردود ، وهذا هو ما صنعه جهابذة الحديث وأئمة النقد في موقفهم من أحاديث الفضائل ونحوها .

٦ — لقد تحامل المؤلف تحاملا لا يرتضيه المنصفون لذى دين وخلق على صحابي من صحابة رسول الله وهو أبو هريرة رضى الله عنه ، ونحن لا ندعى العصمة لأحد من البشر حاشا الأنبياء ، ولكننا نريد أن ننزل الناس منازلهم في الفضل والعلم ، ولا نحجر على العقول ، فلعل باحث أن ينتقد ويبدى ما يشاء من آراء في حدود قواعد النقد الصحيحة ، ولكننا نحب للناقد أن يأخذ نفسه بأدب النقد ، وأن يراعى النصفة ، وأن يكون عفيف القول ، كريم التعبير ، مترفعا عن الاسفاف ، كما هو الشأن في العلماء ، وقد كان سلفنا الصالح يختلفون ويتجادلون ، ولكنهم كانوا يخلقون في سموات من العفة والترف عن الهجر من القول ، والانصاف وعدم التجنى .

ولا أدري كيف استباح المؤلف لقلمه ، فضلا عن أدبه ، أن يرمى أبا هريرة بكل جارحة من القول تطيقا على كلمة لسيدنا أبي هريرة قالها تحدثا بنعمة الله (١) ، قال المؤلف ما نصه ص ١٨٧ : « ولقد استخفه أشره وزهوه — يعنى أبا هريرة — ونم عليه أصله ونحيزته فخرج عن حدود

(١) في الاصلبة عن مضارب قال : كنت أسير من الليل فإذا رجل يكبر فقلت ما هذا قال : كثر شكر الله على أن كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان ثم ذكر القصة .

الأدب والوقار ! مع هذه السيدة الكريمة فكان يقول بعد هذا الزواج الذى ما كان يحلم به : انى كتبت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ■ فكتبت اذا ركبوا سقت بهم ، واذا نزلوا خدمتهم والآن تزوجتها ، فأنا الآن أركب فاذا نزلت خدمتنى ■ الخ ■

ومما أخرجه ابن سعد أنه قال : أكريت نفسى من ابنة غزوان على طعام بطنى وعقبة رجلى ، فكانت تكلفنى أن أركب قائما وأورد حافيا ■ فلما كان بعد ذلك زوجنيها الله ■ فكلفتها أن تركب قائمة وأن تورد حافية ■ ويعلق الباحث الأديب على هذه العبارة ، فيقول بالهامش ما نصه : أنظر الى هذا الكلام الذى تعرى عن كل مروءة وكرم ، واتسم بكل دناءة ولؤم ، فتجده يباهى بامتهان زوجه والتشفى منها ■ وهل يفعل مثل ذلك رجل كريم خرج من أصل عريق (١) ! ■

وبحسبى أن أضع هذه العبارات ، التى نضحت بها نفس المؤلف الأديب بين يدى القراء ، وسأدع الحكم عليه ■ لمحنة الأدب السامى ، والضمير الانسانى ، وسيكون الحكم — ولا ريب — قاسيا ■

هذا الى ما جاء فى تضاعيف كتابه من رمى المنتصرين للسنة ، المخالفين له فى آرائه بالحشوية حيناً ، وبالمقلدة والجامدين حيناً آخر ، الى غير ذلك مما ينبغى أن ينزه التأليف والنقد عنه ■

هذا وليطمئن المؤلف أبو رية ■ أنى لن أتعرض لعقيدته ومذهبه ونشأته ، ولا لكرم أصله أو عدم كرمه ، ولا لمروءته أو عدم مروءته ■ الى غير ذلك مما تناول به السيد الجليل أبا هريرة ، فقد أخذت نفسى منذ أمسكت بالقلم أن أترفع عن مثل هذه السفاسف ! والسباب والشتم انما هى بضاعة العاجز الذى لا يسعفه المنطق السليم والحجة الدامغة ■ ولن يرى منى الا النقد الموضوعى للكتاب ■

ومن الله أستمد المعون والتوفيق ■ فاللهم أعن وسدد ■

(١) هذا ما قاله أبو رية فى السيد أبى هريرة ، وقال الامام ابن اسحق فيه ■ كان وسيطا فى دوس ، فانظر فرق ما بين المقاتلين . والوسيط : الرجل الفاضل ذو النسب العريق ■

النقد التفصيلي

زعمه أن العلماء لم يحنوا بالأحاديث :

قال في ص ١٠٠ ، هـ : « وعلى أنه — أي الحديث — بهذه المكانة الجليلة ... فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث ، يتداولونه فيما بينهم ويدرسونه على طريقتهم . وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل ، فترى المتقدمين منهم وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع في تاريخهم . ولا عليهم ان كان ما يصدر من هؤلاء صحيحا في نفسه أو غير صحيح . معقولا أو غير معقول ، ثم جاء المتأخرون منهم فمعدوا وراء الحدود التي أقامها من سبقهم ، ووقف هؤلاء عند ظواهر الحديث كما أدت إليه الرواية ... من غير بحث ولا تمحيص لها » الخ ما قال .

وقد تأثر المؤلف بالمستشرقين والمبشرين الذين لم يمكنهم أن يتحرروا من سلطان الهوى والتعصب في هذا البحث . بل — والحق يقال — أسرف في الحكم على الأحاديث أكثر مما أسرفوا ، حتى جاء بحثه ضقتا على إباله .

واليك الجواب كي يتضح الحق والصواب :

١ — لا أدري ماذا يريد المؤلف بقوله ، فإن أراد علماء الفقه والتشريع فهمهم قد بذلوا في ذلك غاية الوسع ، وأولوه ما يستحق من العناية

والدرس ، وبحسبك أن تستعرض الكتب التي ألغت في أحاديث الأحكام وشروحها لتتري في ذلك عشرات المجلدات والموسوعات ، وإن أراد علماء الدراية بالأحاديث فقد أوفوا في بحث متون الأحاديث وشرحها وتحليلها على الغاية ، ولم يدعوا ناحية من نواحيه الخصبة حتى قتلوها بحثا ، وما من كتاب من كتب الحديث المعتمدة الا ووضعت له الشروح المتكاثرة ، وبحسبك أن تتناول فهرسا من فهارس المكتبات العامة لتتري الى أى حد عنى العلماء المسلمون بالأحاديث النبوية عناية فائقة قد لا يربوا عليها الا عنايتهم بالقرآن الكريم ، وخلفوا لنا في ذلك ثروة ضخمة ، حتى انها لقيمتها العلمية ونفاستها جذبت فئة من العلماء غير المسلمين الى البحث فيها وقضاء الأعمار في العناية بها .

وان أراد علماء الأخلاق والمواعظ ، فقد جعلوا الأحاديث النبوية نبعيا فيأضوا لها ألفوه من الكتب فيهما ، وكذلك علماء البلاغة والأدب فقد أكثروا من الاستشهاد بالأحاديث في كتبهم ، وعنوا بها من حيث اختصاصهم ، وألف بعضهم في ذلك كتباً تكشف عما في الأحاديث من جمال فني وأدبي ، كما فعل الامام الشريف في كتابه « المجازات النبوية » ، والرحوم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي في كتابه « البلاغة النبوية » الذي جعله متمما لكتابه « اعجاز القرآن » .

ثم ماذا كان يريد المؤلف من العلماء غير المحدثين والأدباء ؟ أكان يريد منهم أن يجاوزوا طورهم — كما جاوز طوره — فيدسوا أنوفهم فيها ليس من صفاعتهم ويميزوا بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود والنفث والسمين ؟ .

ان علماء الأدب وأضرابهم ممن ليسوا من رجال الحديث وصيارفته أكرم على أنفسهم من أن يقفوا ما ليس لهم به علم ، وأن يزوجوا بأنفسهم في علوم ومعارف ليسوا أهلا لها .

٢ — محاولة المؤلف هنا وفي غير موضع من كتابه الازراء بالمحدثين

وغمزههم ولزمهم ورميهم بالجمود لن يقلل من أقدارهم ولن ترفع من شأنه، بل هي عند الباحثين والعالمين مما يزرى بالنقد ويلحقه بالشتيمة والسباب ، وإن ما وضعه المحدثون من قواعد لنقد الراوى والمووى هي أدق وأرقى ما وصل اليه علم النقد فى القديم والحديث ، والمتأخرون لم يأتوا فى ذلك بأمر جديد ذى خطر ، اللهم الا فى الاستفادة بما جد من المعارف النفسية والتوسع فى التطبيق ، ولو أنصف المؤلف لعقد مقارنة بين قواعد المحدثين وقواعد غيرهم ممن يرتضيهم ، ثم خلص من ذلك الى نتيجة صادقة ، أما وقد رمى بها قوله مجملة من غير برهان فبحسبنا فى الرد عليه هذا الاجمال ، وعندما أتعرض لبحثى العدالة والضبط سأفصل فيهما القول ، كى يتضح أن قواعد المحدثين ليست جامدة ولا قاصرة .

عناية المحدثين بنقد السند والمتن :

لا أدري كيف سولت للمؤلف نفسه أن يزعم أن المحدثين حصروا عنايتهم فى السند دون المتن الخ ؟ ! وكيف يتفق هذا وما ذهبوا اليه من الحكم على متن الحديث بالشذوذ والنفكارة والاضطراب والتعليل والوضع والاختلاق ، وما وضعوه من أمارات يستدل بها على الحديث بالوضع ! لقد جعلوا من أمارات الموضوع ركافة اللفظ بحيث يشهد الخبر بالعربية أن هذا لن يصدر من فصيح فضلا عن أفصح الفصحاء ، وركافة المعنى كأن يكون مشتملا على محال ، واشتمال الحديث على مجازفات ومبالغات لا تصدر من عاقل حكيم ، والمخالفة للحس والمشاهدة ، والمخالفة لصريح القرآن أو السنة المتواترة أو المسلمة أو الاجماع مع تعذر التأويل المقبول فى كل ذلك، أو يتضمن الحديث أمرا مستحدا لم يوجد فى العهد النبوى أو الى غير ذلك مما أفاضت فيه كتب تاريخ الوضع فى الحديث (١) قال الربيع بن (١) لقد ذكرت فى كتابى « الوضع فى الحديث » من امارات الوضع أربع عشرة امارة وجلها ما يرجع الى المتن ، وسيطبع ان شاء الله .

خثيم « ان للحديث ضوءا كضوء النهار يعرفه » وظلمة كظلمة الليل تتكره » وقال الامام ابن الجوزى « ما أحسن قول القائل كل حديث رأيت تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع » وللمحقق ابن القيم في ذلك كلام قيم نقله على القارى في موضوعاته ، ومن عجيب أمر المؤلف أنه ذكر نحواً من ذلك ص ١٠٤ ، ١٠٥ من كتابه « ولا ندرى كيف يتفق قوله أولاً وما ذكره عن المحققين آخره ؟ ! !

ولكى تزداد يقينا في هذا أسوق لك بعض نقود المحدثين للمتون « وستتأكد أن دعوى حصر العناية بالنقد في السند دون المتن دعوى مردودة . قال ابن الجوزى في الحديث الموضوع « شكوت الى جبريل رمد عيني فقال لى : انظر في المصحف » قال ابن الجوزى : وأين كان في العهد النبوى مصحف حتى ينظر فيه ؟ »

وقال الحافظ بن حجر في تزييف الحديث الموضوع : « أتانى جبريل بسفرجلة فأكلتها ليلة أسرى بى فعلقت خديجة بفاطمة » قال الحافظ : الوضع عليه ظاهر ، فان فاطمة ولدت قبل الاسراء بالاجماع .

وقال ابن القيم في نقد الحديث الموضوع « اذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق » قال : هذا ، وان صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه ، لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ، ولو عطس ألف رجل عند ذكر حديث يروى عن النبى لم يحكم بصحته بالعطاس .

فانظر الى أى مبلغ اعتماد أئمة الحديث على نقد المتن حتى وان كان السند غير واه أو ساقط أو ضعيف .

ومثل حديث وضع الجزية على أهل خيبر الذى قرنه واضعه بشهادة سعد بن معاذ « فقد قالوا في نقده : ان سعد بن معاذ توفى قبل ذلك في غزوة الخندق » وأيضا الجزية لم تكن نزلت ولا يعرفها الصحابة ولا العرب ، وانما نزلت بعد عام تبوك وفيه أنه وضع عنهم الكلفة (السفرة) مع

أنه لم يكن في زمنهم شيء من ذلك = الى غير ذلك من النقود التي أوصلها العلماء في هذا الخبر الى عشرة أوجه (١) =

وغير هذا كثير جدا يوجد في تضاعيف الكتب المؤلفة في الموضوعات والكشف عن أدوائها ومعاييبها ، فهل بعد ما ذكرنا يقال انهم حصروا عنايتهم في نقد السند دون المتن !! !

المر في اتقاد المحدثين في نقد المتن :

نعم نحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن ، ولذلك سر نحسب أن نجليه للقراء والباحثين •

وفي الحق أن علماء الحديث كانوا أبعد غورا وأدق نظرا وأهدأ بالاً حينما لم يجروا في نقد المتن الأسواط البعيدة التي جروها في نقد السند ، وذلك لاعتبار ديني لاحظوه في السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهراً وباطناً وضبطه وحفظه وتوقيه الكذب على رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في نص هو أصل ومرجع في الدين ، فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتخرج من التزديد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاق بعيداً جداً ان لم يكن ممتنعاً ، وإذا فلم يبق بعد من حاجة للمبالغة في نقد المتن وذلك لأن متن الحديث :

(أ) قد يكون متشابهاً غير مفهوم العبارة فلا محل — مع هذا الاحتمال — لتحكيم النقد العقلي المجرد في المتن ، اذ مثل هذا التشابه مما لا تستقل العقول بإدراكه ، ولا يدرك المراد منه الا من الله أو عن رسوله المبلغ عنه ، والواجب اما الايمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته الى الله والتزنيه عن الظاهر المستحيل ، واما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم من النقل ، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها •

(ب) وقد يكون متن الحديث ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفضه — باعتبار حملته على الحقيقة استنادا الى أن العقل أو الحس والمشاهدة لا تقره مع امكان حملته على المجاز المقبول لغة وشرعا — تهجم وتنكر لقواعد البحث العلمى الصحيح ، وذلك مثل حديث ذهاب الشمس بعد غروبها وسجودها تحت العرش المروى فى الصحيح (١) فلو حملناه على حقيقته لآدى ذلك الى البطالن « على حين لو حمل على المجاز المستساغ لظهر ما فيه من سر وبلاغة ، فسجود الشمس المراد به خضوعها وسيرها طبق ارادته سبحانه وعدم تأييدها عن النظام الدقيق المحكم الذى فطرها الله عليه واستمرارها عليه من غير انقطاع ولا فتور ومثل هذا الحديث يقصد به حث الخلق على الخضوع والاذعان لله رب العالمين « فاذا كانت الشمس على عظمها فى غاية الخضوع لله فما أجدر الانسان المخلوق الضعيف — وبخاصة عابدها — بالخضوع لله والايمان به ، ومثل هذا الأسلوب سائغ شائع ، فما نحن أولاء نرى العرب يقولون :

شكا الى جملى طول السرى صبرا جميلى فكلانا مبتلى

ولا شكوى ولا كلام ، وانما مجاز وتمثيل « فانظر الى الروعة فى التمثيل « ولو جاء على غير هذه الطريقة لخلا من هذه الروعة ، ومثل هذا التمثيل البديع قد جاء فى القرآن المتواتر الذى لا يتطرق اليه الشك مثل قوله سبحانه : « ويسبح الرعد بحمده » فليس ببعد أن تجيء به الأحاديث .

(ج) وقد يكون متن الحديث من قبيل المخيلات كأحوال القيامة واليوم

(١) زوى البخارى فى صحيحه عن أبى ذر قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم حين غربت الشمس « تدرى أين تذهب » قلت الله ورسوله أعلم ، قال : فانها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها « وتستأذن فلا يؤذن لها » يقال لها ارجعى من حيث جئت ، فتطلب من مغربها ، فذلك قوله تعالى : « والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم » .

الآخر فردها — تحكيما للعقل فيها وبناء على قياس الغائب على الشاهد — ليس من الانصاف ، وذلك كالأحاديث الواردة في صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك •

(د) وقد يكون متن الحديث من الأخبار التي كشف العلم عن مساتها واعتبرت من المعجزات النبوية التي جاءت الأيام بتصديقها وذلك مثل الحديث الصحيح : « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بالتراب » فقد أثبت بعض الأطباء (١) أثر التراب الفعال في قتل وازالة الميكروب المتخلف عن سؤر الكلب ، على حين كان بعض المارقين يعتبرون مثل هذا مجازفة وتعننا في التشريع ، وأما المؤمنون فكانوا يعتبرونه من قبيل التعبد حين خفيت عنهم الحكمة •

أرأيت أيها المنصف لو أن العلماء المحدثين تمسكوا بالنظر السطحي وتسرعوا في الحكم ببطلان هذا الحديث وأمثاله مما خفى وجه الحكمة فيه ثم ظهرت بعد ذلك الحكمة واضحة ، ألا يكون ذلك جهالة في البحث وقصورا في النظر ، واحجافا بحق صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؟ ثم ألا ترى معي أن المحدثين كانوا على حق في المسلك الذي انتهجوه •

ما زعمه في ص ٦ : « من أن المحدثين جميعا أهملوا أمرا خطيرا كان يجب أن يعرف قبل النظر في هذا العلم ودرس كتبه ، ذلك هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدث به الرسول صلوات الله عليه وهل أمر بكتابة هذا النص أو تركه ونهى عن كتابته ، وهل دونه الصحابة ومن بعدهم أو أنصرفوا عن تدوينه ؟ وهل ما روى قد جاء مطابقا لحقيقة ما نطق به النبي لفظا ومعنى أو كان مخالفا له ؟ ... ثم في أي زمن دون ما حملته الرواية منه ؟ ... وماذا كان موقف علماء الأمة منه المخ ما قال » •

زعم ليس له ما يؤيده ولا يخرج عن كونه اجحافا صارخا بحق أئمة الحديث فيما أفنوا أعمارهم فيه ، فهذه المباحث التي عرض لها وغيرها قد أكثر العلماء فيها البحث والتمحيص ، ووجدت في عشرات من كتب أصول الحديث ، وبحسبك أن ترجع إلى « علوم الحديث » للهاكم أبي عبد الله والامام ابن الصلاح ، و « ألفية الحديث » للحافظ العراقي ، و « التدريب » ل'امام النووي ، و « الباعث الحثيث » للحافظ ابن كثير ، و « نخبة الفكر » وشرحها للحافظ ابن حجر ، و « التدريب » للحافظ السيوطي ، وعشرات الشروح التي وضعت لها ، و « ظفر الأمانى » للعلامة المكنوي و « توجيه النظر » للشیخ طاهر الجزائري ، وغير هذه الكتب كثير مما ألف في القديم والحديث ، بحسبك — أيها الطالب للحقيقة — أن ترجع إلى أى كتاب منها ، وستعلم علم اليقين أن ما زعم صاحب الأضواء أنهم أهملوه قد عقدوا له الأبواب واليخوت المستفيضة ، وأنه تجنى على أئمة الحديث ما شاء له هواه أن يتجنى .

زعمه أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى :

ذكر المؤلف ص ٨ أنه بعد أن لبث زمنا طويلا يبحث وينقب بعد أن أخذ نفسه بالصبر والأناة ، انتهى إلى حقائق عجيبة ونتائج خطيرة « ذلك أنى وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث (كلها) — مما سموه صحيحا أو ما جعلوه حسنا — حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق به الرسول . . . وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة ، وذلك في القلة والندرة ، وتبين لى أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثا صحيحا إنما كانت صحته في نظر رواته لا أنه صحيح في ذاته » .

وقد بلغ المؤلف الغاية في المجازفة في الحكم ، ونحن لا نقول : ان الأحاديث كلها رويت بالفاظها ، وكيف وقد ثبت أن القصة الواحدة

أو الواقعة رويت بألفاظ مختلفة وإن كان المعنى واحداً ؟ ولا نقول : ان الأحاديث كلها رويت بالمعنى — كما زعم — وكيف ومن الأحاديث ما اتفقت الروايات على لفظها ؟ أفلا يدل اتفاق الروايات على اللفظ أن هذا حقيقة اللفظ المسموع من الرسول ؟ ومن الأحاديث ما لا يشك متذوق للبلاغة أنها من كلام أفصح العرب ، وأنها لن تخرج إلا من مشكاة النبوة ، ومن قبل أدرك أئمة في اللغة والبيان هذه الحقيقة فآلفوا الكتب في البلاغة النبوية .

ومما ينبغي التنبيه إليه أن أكثر ما ترد الرواية باللفظ في الأحاديث القصيرة ، على أن ورود الرواية بالمعنى في الأحاديث الطويلة إنما تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث ، وقلما تكون الرواية بالمعنى في جميع ألفاظ الحديث ، وهذا شيء نقوله عن دراسة واستقراء ، وليس أدل على ذلك من أن حديث « بدء الوحي » المروي عن السيدة عائشة في الصحيحين وغيرهما — وهو من الأحاديث الطويلة — لا تكاد تجد الرواة اختلفوا فيه إلا في بعض ألفاظ قليلة نادرة ، وبحسبنا هذا الآن ، وعند مناقشته في بحث الرواية بالمعنى الذي عقده في كتابه سافيز في الرد عليه ، وسأبين أن بعض ما استدل به هو دليل عليه لا له ، واليك ما قال في هذا الشأن امام من أئمة الحديث — غير مدافع — وهو الحافظ ابن حجر قال : « ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » متفق عليهما ، وحديث أبي هريرة « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وحديث المقداد « ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه » الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ، إلى غير ذلك مما (يكثر) بالتتابع ، وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه ، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقلل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه (١) .

وأزيد على ما ذكره الحافظ حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وحديث « الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة » وحديث « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا » وحديث « ترى المؤمنين في توادهم وتراحمهم الخ » وحديث « وهل يكب الناس في النار الا حصائد ألسنتهم » وحديث « ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم » وحديث « الحياء من الايمان » الى غير ذلك من الأحاديث المتكاثرة التي جاءت على حقيقة لفظها ومحكم تركيبها .

أما ما ادعاه من أنه تبيين له أن ما سموه صحيحا انما هو في نظر رواته لا أنه صحيح في ذاته فشيء سبق به من ألف سنة أو تزيد ، فقد قال أئمة الحديث : ان الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف انما هو بحسب ما ظهر للمحدث من تحقق شروط الصحة أو الحسن أو عدم تحققها ، وليس المراد أنه صحيح أو حسن أو ضعيف في الواقع ونفس الأمر ، اذ لا يعلم ذلك يقينا الا علام الغيوب ، وأنه يجوز — عقلا — أن يكذب الصادق ويمصدق الكذوب ، وهذا التجويز العقلي دعاهم اليه التعمق في البحث والتأني في النظر والثبت في الحكم وبلوغ الغاية في النصفة .

زعمه أن السبب في تواتر القرآن كتابته :

قال في ص ١٠ : ولو أن الحديث دون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم كما دون القرآن واتخذ له من وسائل التحري والدقة ما اتخذ للقرآن لجاء كله متواترا كذلك ، ولما اختلف المسلمون فيه هذا الاختلاف الشديد الى آخر ما قال .

وكأن المؤلف فهم أن السبب في تواتر القرآن كونه كتب في العصر النبوي ، والحق خلاف ذلك ، فالتواتر انما جاء في القرآن الكريم من جهة لفظه ونقله ، فقد تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وحفظه الألوف من

الصحابة ، وعن هؤلاء أخذ الألف المؤلف من التابعين ، وهكذا تلقاه العدد الكثير الذين يثبت بهم التواتر عن العدد الكثير حتى وصل إلينا متواترا ، وسيستمر كذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فالمعول عليه في تواتر القرآن هو الحفظ والتلقى الشفاهي لا الأخذ من الصحف ، أما الكتابة فقد كانت من دواعي الثبوت والحفظ ليجتمع للقرآن الوجودان : الوجود في الصدور ، والوجود في الصحائف والسطور ، كما كانت معتمد الجامعين للقرآن في الصحف والمصاحف في عهدي أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما فقد كانوا حريصين أن يكتبوه من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو أن السنة دونت في العهد النبوي ، ولكن لم يحفظها من يقوم بهم التواتر لما جاءت كلها متواترة — كما زعم — (١) ، فالعبرة في التواتر بعدمه إنما هو رواية الكثيرين أو عدم روايتهم ، ومع أن السنة لم تدون في العصر النبوي فقد جاء بعضها متواترا ، وإن كان قليلا ، ولو أن المعول عليه في التواتر الكتابة لكانت الكتب التي دونت وأحييت بالعناية والدقة كلها متواترة وأنى هي ؟

اضطرابه في بيان منزلة السنة من الدين :

ذكر في ج ١٧ : أنهم جعلوا السنة القولية في الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة من الدين ، وأنها تلي القرآن في المرتبة ، وبعد أسطر قال : وأما لذي هو في الدرجة الثانية من الدين فهو السنة العملية ، ومفهومه أن السنة لقولية ليست في الدرجة الثانية .

ولا ندري ما منشأ هذا الاضطراب وعدم الثبوت على رأى حتى نالف عجز كلامه صدره ؟ !

(١) عرف العلماء المتواتر بأنه ما رواه جمع يحيل العقل تواطؤهم على كذب ، وقالوا : انه يفيد العلم اليقيني ، والآحاد ما ليس كذلك .

ثم ساق كلام الامام « الشاطبي » في « الاعتصام » وليس في كلام الشاطبي ما يشهد للتفرقة بين السنة القولية والعملية ، بل دل كلام الشاطبي على أن المراد بالسنة القول والفعل والتقرير .

ثم نقل عن السيد « رشيد رضا » قوله : « والعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية وما ثبت عن النبي وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة في الدرجة الثالثة ، ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلما ناجيا في الآخرة مقربا عند الله تعالى » وقد قرر ذلك الغزالي .

فها أنت ترى أن مانقله ليس فيه ما يشهد لما اضطرب فيه من كلامه ، والذي عليه المحققون أن السنة قولاً وعملاً وتقريراً هي الأصل الثاني والأصل الأول هو الكتاب .

على أن ما ذكره السيد رشيد وجعله في المرتبة الثانية هو السنة العملية المتفق عليها لا مطلق سنة عملية ، ومثل هذا كان في حاجة الى تحرير ، لا أن يدع القارئ في مهمه من الشك والاضطراب .

تجنى المؤلف على سيدنا عمر وأنه حبس بعض الصحابة بسبب

رواية الحديث :

في ص (٢٩) تحت عنوان « الصحابة ورواية الحديث » قال : وفي رواية ابن حزم في الأحكام أنه حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء في المدينة على الاكثار من الحديث .

وقد تجنى المؤلف على الحقيقة وابن حزم ما تجنى ! فقد أوهم القارئ أن ابن حزم رواه ، وليس من روايته قطعا ، وانما ذكره في كتابه ، وفرق بين الذكر والرواية كما يعلم ذلك المبتدئون في علم الحديث ، وأوهم القارئ أيضا أنه ارتضاه ، وابن حزم برىء منه ، وانما زيفه وبين بطلانه .

واليك ما ذكره ابن صوّم في الأحكام : « وروى عن عمر أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا الدرداء وأبا ذر » فقد ذكره بصيغة « روى » الدالة على التضعيف ، ولو كان من روايته لقال : وروينا ، وقد طعن ابن حزم في الرواية بالانقطاع لأن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر لم يسمع منه ، والمنقطع من قبيل الضعيف لا يحتاج به لجواز أن كون البلاء في الرواية من المحذوف وأنه هو الذى اختلقها ، ثم قال ابن حزم (١) : « انه — أى الخبر — نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنن وألزمهم كتمانها وجحدها ، وهذا خروج عن الاسلام ، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك ، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا ، ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات المطعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء » .

هذا ما قاله ابن حزم ، فهل بعد هذا يزعم المؤلف لنفسه الأمانة في النقل ! ولو أن القارئ المتثبت تشكك فيما ينقله هذا الرجل عن العلماء ألا يكون معذورا ؟ .

ومن دواعى تزيف الرواية : أن ابن مسعود كان يتبع مذهب عمر وطريقته ، وكان يقول : لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلك وادى عمر وشعبه . وقد أرسله عمر إلى الكوفة ليعلم أهلها ، وقال لهم : لقد آثرتكم بعبد الله على نفسى ، فكيف يعقل أن يخالف عمر في التقليل من الرواية ؟ وكيف يعقل من عمر أن يحبسه ؟ ؟

ثم كيف غفل المؤلف عن هذا النقد للمتن ، وهو الذى أنحى على المحدثين باللائمة لأنهم أغفلوا جميعا نقد المتن ، وأنه هو الذى جاء —

في نقد المتن — بما لم يبلغه الأوائل ، مما زعمه نقدا والله يعلم أنه تهجم وتطاول ؟ ؟ !

بل وكيف غفل المؤلف عما يناقض هذا وهو ما ذكره بعد صحيفة واحدة في ص (٣١) عن عمر بن ميمون قال : اختلفت الى عبد الله بن مسعود سنة فما سمعته فيها يحدث عن رسول الله ولا يقول : قال رسول الله ، وأنه حدث ذات يوم بحديث فعلاه الكرب حتى رأيت العرق يتصدر عن جبينه !

وهل يليق به — وقد زعم أنه شيخ النقد — أن يأتي بروايات يناقض أولها آخرها وآخرها أولها من غير أن يعرض لبيان مفصل الحق فيها ؟

السر في هذا يا أخى القارئ أن المؤلف يأخذ ما يشاء بهواه ، ويدع ما يشاء بهواه ، وأنه خطف هذا الكلام خطفا من كلام بعض المستشرقين^(١) الذين ينتبعون شواذ الروايات ومنحوليها ، ونسبه الى ابن حزم كى يضىف عليه شيئا من القبول .

طعنه في حديث « من كذب على متعمدا » :

وفي ص (٣٧) عرض لحديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » وذكر ما قاله الحافظ ابن حجر من ورود الحديث في بعض رواياته بدون « متعمدا » وفي بعضها بذكرها في الصحيحين وغيرهما ، ثم قال : ولكن من حقق النظر وأبعد النجعة في مطارح البحث يجد أن الروايات الصحيحة التى جاءت عن كبار الصحابة ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين لم تكن فيه تلك الكلمة « متعمدا » ، وكل ذى لب يستعبد أن يكون النبى قد نطق بها . . . ولعل هذه اللفظة قد تسالت الى هذا الحديث من طريق الادراج المعروف عند العلماء ، ليسوغ بها الذين يضعون الحديث على

(١) انظر كتاب « نظرة في تاريخ الفقه الاسلامى » ص ٧١ لترى انه خطف

رسول الله حسبة — من غير عمد — أو يتكبر عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ أو الوهم أو بسوء الفهم لكي لا يكون عليهم حرج في ذلك ، لأن المخطيء غير مأثوم .

وهكذا نجده لا يقتنع بما قاله الحافظ الكبير ابن حجر ليطلع علينا بهذه الفروض والتمحلات ! !

واليك بيان مفصل الحق في هذا :

١ — روى هذا الحديث من طرق متكاثرة عن كثير من الصحابة في الصحيحين وغيرهما ، حتى قد أوصلها بعض المحدثين الى المائة ما بين صحيح وحسن وضعيف ، والحق أن الحديث روى بهذا اللفظ من طرق تصل به الى درجة المتواتر ، كما حقق ذلك الحافظ في الفتح^(١) ، وأما وصول طرقه الى هذا العدد الضخم فذلك فيما ورد في مطلق ذم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم لا في هذا اللفظ بعينه ولا في خصوص هذا الوعيد ، ثم انه لم يصح عن أحد من الخلفاء الا عن « على » في الصحيحين وعن « عثمان » في غير الصحيحين ، لا عن ثلاثة من الخلفاء كما زعم المؤلف^(٢) وقد جاءت كلمة (متعمدا) في أغلب روايات الصحيحين^(٣) وغيرهما من الكتب المعتمدة ، وطرق ذكرها أكثر من طرق تركها وأقوى ، فقد وردت في الصحيحين عن أنس وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، ولم ترد في رواية على ولا الزبير بن العوام ، والقاعدة عند نقاد الحديث وغيرهم أنه اذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقوى ، وهنا ترجح روايات ذكر اللفظ ويحمل المطلق على المقيّد ، ومن دواعي

(١) ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق فقد سرد فيه أسماء من روى عنهم من الصحابة بطريق صحيح أو حسن .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١ ص ٦٥ — ٧٠ .

ترجيح الزيادة أنها جاءت عن الزبير بن العوام في مستخرج الاسماعيلي وفي سنن ابن ماجه (١) ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، كما أن الزيادة جاءت في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وكان قارئاً كاتباً — كما في الصحيح — فروايته أوثق من غيره •

٢ — ما زعمه من أن هذه الكلمة وضعت ليسوغ بها الخ غير معقول ، ولا أدري — ولا أحد يدري — كيف يجتمع الموضع حسبة مع عدم التعمد ! ان معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله وثوابه وخدمة الشريعة — على حسب زعمه — بالترغيب في فعل الخير والفضائل ، وهم قوم من جهة الصوفية والكرامية جوزوا الموضع في الترغيب والترهيب ، فكيف يجامع قصد الموضع عدم التعمد ؟ ! ! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد غير مقبول ولا مسلم •

وأما تجويزه أنها أدرجت ليتكىء عليها الرواة الخ فمردود ، ذلك أن رفع اثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة ، وإنما ثبت بأدلة أخرى ، وقد تقرر في الشريعة أنه لا اثم على المخطيء والناسي ما لم يكن بتقصير منه ، فذكر الكلمة لا يفيد هؤلاء الرواة شيئاً ما دام هذا أمراً مقررًا ، والسر في ذكرها أن الحديث لما رتب وعيدا شديداً على الكذب ، والمخطيء والساهي والناسي لا اثم عليهم ، كان من الدقة والحيلة في التعبير التقييد بالعمد وذلك لرفع توهم الاثم على المخطيء والغالط والناسي ، قال الامام النووي في شرحه على مسلم (٢) : « وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا : الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمداً كان أو سهواً ، هذا مذهب أهل السنة ، وقال المعتزلة : شرطه العمدية ، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا فإنه قيده — عليه السلام — بالعمد ، لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً ، مع أن الاجماع والنصوص المشهورة في الكتاب والسنة متظاهرة على أنه لا اثم على الناسي والغالط ، فلو أطلق — عليه السلام — الكذب لتوهم أنه

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٦٢

(٢) ج ١ ص ٦٩

يأثم الناسي أيضا فقيده ، وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد والله أعلم •

على أن أئمة الحديث وان قالوا برفع الاثم عن الخاطيء والناسي والغالط فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطا أو سهوا أو خطأ من قبيل التشبيه بالموضوع في كونه كذبا في نسبته الى الرسول ، ولا تحل روايته الا مقتربا ببيان أمره ، والى هذا ذهب الخليلي وابن المصالح والعراقي وغيرهم^(١) ، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح — كابن معين وابن أبي حاتم — من قبيل الموضوع المخلوق ، وذهب بعض الأئمة الى أنه من قبيل المدرج ، ومهما يكن من شيء فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن في عدالة الراوى وضبطه •

٣ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتبع طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويترك « وأنتم سكارى » وقد رأيت أنفا ما صنعه فيما نقله عن ابن حزم من حبس عمر — رضى الله عنه — لثلاثة من كبار الصحابة عن التحدث ، وقد صنع هنا في حديث (من كذب على متعمدا الخ) مثل ما صنع سابقا ، فقد نقل عن الحافظ ابن حجر أنه لا يرى تواتر حديث « من كذب على الخ » حيث قال — في ص ٤٢ — : « والأجل كثرة طرقه أطلق عليه (جماعة) أنه (متواتر) ونازع بعض مشايخنا في ذلك ، لأن شرط المتواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها » • واقتصر على هذا القدر وقد ترك ما ذكره الحافظ عقب هذا وهو ما نصه (٢) بالحرف الواحد : « وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف في افادة العلم ، وأيضا فطريق « أنس » وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم ، نعم وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم • وكذا

(١) مقدمة ابن المصالح بشرح العراقي ص ١١٠

(٢) ج ١ ص ١٦٤ ط الأزهرية

حديث ابن مسعود وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو « فلو قيل في كل منها : انه متواتر عن صحابييه لكان صحيحا » فان العدد المعين لا يشترط في المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلوية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت « علوم الحديث » وفي شرح « نخبة الفكر » وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا الحديث ، وبينت أن أمثاله كثيرة منها حديث : « من بنى لله مسجدا » والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة ، والحوض ورؤية الله في الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك ، والله المستعان » .

والظاهر أن قوله : « وأيضا الخ » من كلام الحافظ لا من نقله ، فهل بعد هذا الكلام الصريح الذى تعمد المؤلف تركه يزعم أن الحافظ ابن حجر لا يقول بتواتره كما هو فحوى كلامه ؟!!

أما ما ذكره في حاشية ص ٣٩ من أن أدعياء السنة وعبيد الأسانيد في عصرنا لا يزالون يكابرون في اثبات الزيادة ، وكأنهم أعلم بالحديث من ابن قتبية والبخارى والنسائى والمنذرى والخطابى وابن حجر وابن القيم والسيوطى وغيرهم » : فهراء لا أرد عليه ، ولكنى أقول له : ألا تستحي من ذكر البخارى وهو الذى خرج الزيادة في أكثر رواياته ؟ بل ومن ذكر الحافظ ابن حجر الذى أفاض في بيان ثبوتها ؟ وصدق النبى الحكيم حيث يقول : « ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : اذا لم تستح فاصنع ما تشاء » .

الرواية بالمعنى لم تدخل ضرا على الدين :

١ — من دأب هذا المؤلف في كتابه أنه اذا استولت عليه فكرة أو غلب عليه هوى ، جعل البحث تابعا لما يرى أو يهوى ، وفي سبيل هذا يركب الصعب والذلول ، ولا عليه في هذا السبيل أن يحرف الكلم عن

مواضعه ، ويحمل اللفظ لما لم تتصل ، وأن ينقل نقولا بقراءه ، وأن يقع في أعراض بعض اللطماء والأكمة المتشبتين .

ومن دأبه أيضا التحويل والمبالغة عند عرض فكرة أو رأى له ، وأنه يجعل الفرع أصلا والأصل فرعاً ، وهذا هو ما صنعه عندما عرض لبحث « رواية الحديث » في ص (٥٤) وما بعدها فقد جعل رواية الأحاديث بالمعنى هى الأصل والقاعدة ، ومجيئها على اللفظ أمراً شاذاً نادراً ، بل وأنهى بالأكمة والتجميل للذين يحسبون « أن أحاديث الرسول التى يقرعونها فى الكتب أو يسمعونها ممن يتحدثون بها قد جاءت صحيحة المبني محكمة التأليف ، وأن ألفاظها قد وصلت الى الرواة مصونة كما نطق بها النبى بلا تحريف ولا تبديل » وأن الصحابة ومن جاء بعدهم ممن حملوا عنهم الى زمن التحويل قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها ، وأدوها على وجعها كما لقنوها ، فلم ينلها تغير ولا اعتراها تبديل ، وأن الرواة للأحاديث كانوا مسنفاً خاصاً فى جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة » ، الى أن قال : « ولقد كان — ولا جرم — لهذا الفهم أثر بالغ فى أفكار شيوخ الدين — الا من عصم ربك — فاعتقدوا أن هذه الأحاديث فى منزلة آيات الكتاب العزيز من وجوب التسليم بها ، وفرض الاذعان لأحكامها ، بحيث يائىم أو يرتد أو يفسق من خالفها ، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها » .

والقارىء لهذا الكلام — إذا لم يكن من أهل العلم والمعرفة بالحديث النبوى — يخيّل اليه أن السنة لم يأت فيها حديث على محكم لفظه ، وأنها قد دخلها الكثير من التخيير والتحريف ، مع أن الأصل فى الرواية أن تكون باللفظ المسموع من الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وأما الرواية بالمعنى فهى رخصة يترخص فيها بقدر الحاجة اليها اذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه .

ومما لا ينبغي أن يخفى على باحث في الحديث النبوي أن يعلم أن بعض العلماء والرواة قد منعوا الرواية بالمعنى مطلقا ، وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سمع ، وأن من أجاز من العلماء والرواة الرواية بالمعنى إنما أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من المتزيد والتغيير والتبديل ، فقالوا : لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لعالم عارف بالألفاظ ومقاصدها ، خبير بما يحيل معانيها ، بصير بمقدار التفاوت بينها ، كما قالوا : إن هذا فيما يروى قبل أن يدون ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تغييره بمرادفه ولا التصرف في لفظه بحال من الأحوال (١) .

والعجيب أن المؤلف نقل نحو من هذا عن كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائري « ولا أدري كيف ينقل شيئا ولا يقتنع به ؟ وكيف غاب عن ذهن المؤلف أن المتدوين بدأ بصفة عامة ورسمية في نهاية القرن الأول ، ولم يكد ينتهي القرن الثالث حتى كانت السنة كلها مدونة في الكتب من صحاح وسنن ومسانيد ؟ وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول ولا سيما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم (٢) فكيف تتفق هذه الحقائق وما رمى به من أحكام جائرة ظالمة ؟ وهل على أحد من حرج بعد هذا لو وصم هذا المؤلف بخبث الطوية وسوء القصد ومحاولة هدم الأصل الثاني من أصول التشريع ؟؟ »

وماذا يبتغى أعداء الاسلام أكثر مما يقوم به « أبو ريه » وأمثاله من تقويض إحدى دعائم الدين بهذه المحاولات الفاشلة المهازلة ؟ وليعلم أبو ريه أن شيوخ الدين — أعزهم الله — حينما يعرفون للسنة مكانتها من الدين ، ويحلوونها من أنفسهم المحل اللائق بها ، ويرون التزامها علما وعملا وسلوكا ، ويذبون عن ساحتها كل دعى زنيم ، ويفسقون أو يؤثمون من يرد ما ثبت من السنة ويحاول جاهدا إبطالها والكيد لها أو الاستهزاء

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرحها ص ١١٠ ط الشام

(٢) مفتاح السنة ص ١٨

والاستخفاف بها ، لا يستحقون منه كل هذا الغمز واللمز ، لأنهم يصدرون في هذا عن دين قويم ورأى مستنير وعلم أصيل •

٢ — ان هذه الأحكام الجائرة انما تصدر عن غفل عن العوامل الدينية والنفسية والخلقية التي اتصف بها الرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم •• من أهل القرون الفاضلة بشهادة المعصوم صلى الله عليه وسلم وشهادة الواقع التاريخي ، فهم ذوو الدين الكامل والخلق المعلى والتقوى والمروءة ، وهم يعلمون حق العلم أنهم يروون نصا يعتبر مرجعا في الدين وأصلا من أصوله وأن أى تزيد فيه أو تحريف أو تبديل يؤدي بهم الى أن يتبعوا مقاعدهم في النار • وهم الى ذلك ذوو حوافظ قوية ، وأذهان سيالة ووجدان حى ، وقلوب عاقلة واعية ، وانكار هذه الخصائص أو بعضها انكار للحق الثابت والواقع الملموس •

٣ — حينما نقل من أدلة المجوزين للرواية بالمعنى حديث عبد الله بن سليمان الليثي قال : قلت يارسول الله انى أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك يزيد حرفا أو ينقص حرفا ، فقال : اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس • فذكر هذا للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا • قال فى الهامش ص ٥٧ : هذا الحديث يناقض ولا ريب حديث : « نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها » ولكن لا بد لكل فئة من أن تؤيد رأيها بحديث ، يرد الطعن فيه بالوضع والاختلاق •

وانى أقول له : ان هذا الحديث رواه ابن منده فى معرفة الصحابة • والطبرانى فى المعجم الكبير • والخطيب فى كتبه ، وغيرهم ، ونقله أثمة الحديث وأطبأؤه فى كتبهم • ولم يحكم عليه أحد منهم بالوضع (١) ، وكنت

(١) حكم عليه الجوزي فى الحكم بالوضع • وابن الجوزي بالوضع • وهما من المتساهلين فى الحكم بالوضع ولذلك قال السخاوى بعد ذلك : « وفيه نظر » (منح المغيث للسخاوى ج ٢ ص ٢١٧)

أحب من المؤلف لو أراد البحث النزيه المستقيم أن ينقده نقدا صحيحا من جهة سنده أو مثته ، ويبين موضع الدخل فيه ، ولكنه لم يفعل ، أما ما تخيله من مناقضة بين الحديثين فغير صحيح ، فحديث « نضر الله امرأ... » للترغيب في المحافظة على اللفظ المسموع والحث عليه ، وليس من شك في أن المجوزين للرواية بالمعنى يرون أن الأفضل والأحسن رواية الحديث بلفظه ، وأما الحديث الثانى فهو لبيان جواز الرواية بالمعنى بشروطها ، ثم ألا يقال لمن روى كلاما بمعناه مع التحوط البالغ انه أداه كما سمعه ؟ بلى .

٤ — ولكي يدلل المؤلف على ما جازف به من آراء فانه ذكر أمثلة للرواية بالمعنى ، فعرض لما ورد في صيغ التشهد من أحاديث ، ولما ورد في حديث الاسلام والايمان ، وحديث زوجتكها بما معك من القرآن وحديث الصلاة في بنى قريظة ، وقد استغرق ذلك من كتابه عدة صفحات ، والغرض الذى قصده من وراء هذا أن يخلص الى ضرر الرواية بالمعنى من الناحية الدينية ، وقد شاء الحق سبحانه أن يسقطه بسبب ما عرض له سقطات لا لما له منها ، وقد أسفرت عن ضحالة المؤلف في البحث ، ومبلغ علمه بالحديث ، وسأبين وجه الحق فيما عرض له مع الإيجاز .

حديث التشهد لا اضطراب فيه :

عرض المؤلف لما روى في التشهد في الصلاة من صيغ ، فذكر تشهد ابن مسعود وابن عباس وعمر وغيرهم ، ثم قال : « هذه تشهدات ثمانية وردت عن الصحابة ، وقد اختلفت ألفاظها ، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التى زويت بالمعنى لقلنا عسى ، ولكنها من الأعمال المتواترة التى كان يؤديها كل صحابى مرات كثيرة كل يوم... » .

وردى عليه :

من أين لك أن هذه التشهدات قيلت في قصة واحدة حتى تدل بها

على ضرر الرواية بالمعنى « إن الطالب المبتدئ في الحديث ليدرك باديء
الرأى أنها وقائع متفرقة » وأن النبي قال كل ذلك في أوقات متفاوتة بهذه
الألفاظ المتغايرة ، ليبين للأمة أن التشهد بأى منها جائز ، فابن مسعود وهو
من السابقين الى الاسلام سمع أولا ، وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح
سمع بعد ذلك وهكذا ، قال ابن قدامة الحنبلى (فصل « وبأى تشهد تشهد
مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جائز » نص عليه أحمد فقال :
تشهد عبد الله أعجب الى ، وإن تشهد بغيره فهو جائز » لأن النبي صلى
الله عليه وسلم لما علمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجمع كالقراءات
المختلفة التى اشتمل عليها المصحف (١) » وقد اختلفت أنظار الأئمة في ترجيح
بعضها على بعض من غير طعن في المرجوح ولا رد له ، فالجمهور ومنهم
الحنفية والحنابلة أخذوا بتشهد ابن مسعود ، وأخذ الشافعية بتشهد
ابن عباس ، والمالكية بتشهد عمر ، ولهم في اختياراتهم مرجحات وأدلة
تدل على راحة الصدر في البحث وعمق الغور وشفوف النظر (٢) ، قال
الترمذى : « حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث في
التشهد ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم »
ولكى ترى الفرق بين العلماء والأدعياء أذكر لك ما روى عن الامام
الشافعى ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس قال : « لما رأيته واسعا
وسمعتة عن ابن عباس صحيحا كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غيره
وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح » ولو سلمنا — جدلا —
أن هذه الروايات في قصة واحدة فالخلاف بينها حين يسير لا يستأهل كل
هذا التهويل ، فتشهد ابن مسعود بلفظ : « التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبي الخ » وتشهد ابن عباس بلفظ : « التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود وتشهد عمر بلفظ :

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ٥٧٦

(٢) لى تقف على هذا ارجع الى فتح البارى ج ٢ ص ٢٥١ — ٢٥٢ ،
والمغنى والشرح الكبير الموضع السابق .

« التحيات لله الزاكيات لله ، الصلوات لله ، الطيبات لله » وسأثره كتشهد ابن مسعود وبقية صيغ التشهد الواردة لا تخرج عن هذه الصيغ بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان أخرى ، وذكر لفظ « لله » عقب كل كلمة منها ، أو في أولها أو آخرها ، وكل ذلك أمر جائز وله وجه في العربية ، وأما زيادة البسمة قبل التشهد ، فلم تصح كما قال الحافظ في الفتح ، فعلم كل هذه الضجة المفتعلة التي لا يقصد من وراءها إلا التثويش على السفة والأحاديث ثم من قال أيها المؤلف البحثة : ان التشهد من قبيل الأفعال المتواترة ، وليس من قبيل الأقوال ؟ ان الطالب المبتدئ يعلم أن الصلاة أقوال وأفعال ، والتشهد من الأقوال لا محالة .

أحاديث الإيمان والاسلام لا اضطراب فيها :

أما ما عرض له من حديث (كذا) (١) الاسلام الإيمان ، وزعمه أن الروايات التي ذكرها في قصة واحدة فمما لا يقضى منه العجب . ومن ذا الذي يجهل أن حديث جبريل المشهور هو غير حديث طلحة بن عبيد الله في قصة الرجل الذي جاء من أهل نجد ثائر الرأس يسأل عن شرائع الاسلام ؟ بل من الذي يشك في أن حديث جبريل غير حديث أبي أيوب الأنصاري في قصة الرجل الذي جاء الى النبي فقال : دلني على عمل يدنيني من الجنة ويباعدني من النار . وحديث أبي هريرة الذي فيه : « أن أعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله دلني على عمل اذا عملته دخلت الجنة — الحديث » ؟ نعم قد قيل ان حديث أبي أيوب وحديث أبي هريرة في قصة واحدة ، وقيل انهما قصتان ، وهو الذي مال اليه الحافظ في الفتح (٢) .

ولعل منشأ الشبهة عنده أنه وجد الامام « مسلما » ذكرها في صحيحه

(١) هكذا سمي المؤلف الأحاديث حديثا بناء على زعمه أنها روايات في قصة واحدة والحق خلاف ذلك .

(٢) فتح الباري ج ٣ ص ٢٠٤

في مكان واحد فظن أنها قصة واحدة ، أو لعل منشأ التشبهة عنده سوء فهمه
لعبارة الإمام النووي التي ساقها في ص ٦٧ من كتابه ، والإمام النووي
أجل من أن يظن أن حديث جبريل وحديث الرجل القائر الرأس وحديث
أبي أيوب وحديث أبي هريرة كلها في قصة واحدة ، ولو أن المؤلف رجع إلى
كتاب « فتح الباري » لعمدة المحققين في هذا الفن وأمير المحدثين الحافظ
ابن حجر لوقف على مفصل الحق ، ولما وقع في هذا الخلط الشنيع .

حديث أنكحتكها بما معك من القرآن لا تحريف فيه :

في ص (٦٨) استشهد على ضرر الرواية بالمعنى في الدين بحديث المرأة
التي جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأرادت أن تهب نفسها له فأعرض
عنها النبي « فتقدم رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها — ولم يكن معه من
المهر غير بعض القرآن — فقال النبي : « أنكحتكها بما معك من القرآن »
وفي رواية : « زوجتكها بما معك ... » وفي رواية ثالثة : « زوجتكها على
ما معك ... » وفي رواية رابعة : « قد ملكتكها بما معك ... » وفي رواية
خامسة : « قد أملكتكها بما معك ... الخ » إلى أن قال : فهذه اختلافات
ثمانية في لفظة واحدة ، ولكي يؤيد ما يريد نقل عن ابن دقيق العيد
والعلائي نقلين وبترهما لحاجة في نفسه كما ستعلم عن كتب .

ومع امكان احتمال أن تكون القصص والوقائع متعددة الا أن الأظهر
أنها في قصة واحدة ، وعليه فنحن لا ننكر أن هذا الحديث وغيره ورد باللفاظ
متغايرة الا أنها لا تحيل المعنى ، فهي متقاربة ويفسر بعضها بعضا ، فمثلا
في الحديث الذي ذكره نرى أن « زوجتكها » و « أنكحتكها » بمعنى ،
وكذلك لا فرق بين « بما معك » و « على ما معك » فمؤدى العبارتين واحد ،
ورواية « أملكتكها » و « ملكتكها » بمعنى أيضا ، وتمليك رقبة حرة غير
معقول عقلا ولا شرعا ، فلم يبق الا أن يكون المراد تملك حق الاستمتاع
بها وهو معنى الزواج ، فهذه خمس روايات ليس بينها تضاد أو تناقض ،

وبلغى الروايات الثمانية بعضها بلفظ « أنكحتكما على أن تقرئها وتطعما »
وبعضها بلفظ « أمكتكما بما معك الخ » وبعضها بلفظ « خذا بما معك »
وهكذا يتبين لك جليا أن الروايات الثمانية ليس بينها كبير فرق يسوغ
للمؤلف أن يرمى السنة بمنكر من القول « فيزعم أنها وصلتنا مغيرة مبدلة!

على أن طريقة العلماء المحققين في هذا الحديث وأمثاله هو الترجيح
وبذل الجهد في التحرى والبحث عن حقيقة اللفظ الذى صدر من الرسول
صلوات الله وسلامه عليه ، ولعلماء الحديث وجهابذته — وراء قواعد
النقد الظاهرة — ملكة خاصة وحاسة دقيقة بهما ينفذون الى معرفة اللفظ
الذى هو أليق بالصدور عن الرسول ، وهذا هو ما فعله الأئمة تجاه الروايات
في هذا ، قال ابن دقيق العيد : « هذه لفظة واحدة في قصة واحدة ، واختلف
فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح
وقد نقل عن الدارقطنى أن الصواب من روى زوجتكما وأنهم أكثر
وأحفظ ... » • ولما نقل المؤلف كلام ابن دقيق العيد وقف عند « مخرج
الحديث » وترك الباقي ، وغير خفى على القارئ الفطن السر في تركه
لعجز الكلام ، لأنه يهدم ما يريد أن يصل اليه ، وكذلك لما نقل كلام
العلائي ترك من آخره قوله : « ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج
أميل » لكونها رواية الأكثرين ، ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها
يا رسول الله « فلماذا تركت هذا أيها الأمين ؟! » وقال الحافظ ابن حجر :
« نعم » الذى تحرر مما قدمته أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عددا ممن
رواه بغير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ، ورواية
سفيان بن عيينة « أنكحتكما » مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة (١) :

وهكذا يتبين لنا أن لاضرر دينيا بسبب الرواية بالمعنى كما يريد
أن يصوره المؤلف ما دامت الألفاظ متوافقة أو متقاربة ، وما دام طريق
الترجيح بين الروايات يؤدي بالمجتهد الى الوصول الى الحق والصواب •

حديث الصلاة في بنى قريظة :

ذكر حديث البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد العصر الا فى بنى قريظة » الحديث ، ومقالة الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث : « كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ، ووقع فى جميع النسخ عند مسلم « الظهر » مع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد ، وقد وافق مسلما أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد . . وأما أصحاب المغازى فاتفقوا على أنها العصر » وإلى هنا اقتصر المؤلف من كلام الحافظ ، وتتمة كلام ابن حجر « وكذلك وافق البخارى الطبرانى والبيهقى فى الدلائل وهذا كله يؤيد البخارى » وقد جمع بعض العلماء بين الروایتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها ، فقليل لمن لم يصلها « لا يصلين أحد الظهر » ولأن صلاها « لا يصلين أحد العصر » ، وجمع بعضهم : باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة ، فقليل للطائفة الأولى : الظهر ، وللطائفة الثانية : العصر وكلاهما لا بأس به . . الى أن قال : ثم تأكد عندى أن الاختلاف فى اللفظ من حفظ بعض رواته . . أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيرا . . . لكن موافقة أبي حفص السلمى له — أى البخارى — تؤيد الاحتمال الأول وهذا كله من حديث ابن عمر ، أما بالنظر الى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان فى كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه . . . »

فما نحن أولاء نرى أن الحافظ ابن حجر ردد الوهم فى رواية البخارى بين أن يكون من أحد الرواة ، أو من البخارى نفسه مع ترجيح الاحتمال الأول . فجاء المؤلف فنقل من كلام الحافظ الاحتمال الثانى مقتضبا عما قبله وعما بعده ، وترك من كلام الحافظ ما قاله العلماء فى التوفيق بين

الروایتین ، ولا يخفى على القارئ الفطن ما يريده المؤلف من هذا الاقتضاب المخل والذي ينبغي من وراءه اظهار أئمة الحديث — ولا سيما أميرهم البخارى — بمظهر غير الضابطين المثبتين .

ولو سلمنا أن احدى الروایتین من قبيل الوهم فهل يؤدي هذا الى تغيير الحكم المستفاد من الحديث ؟ اللهم لا .

وبعد أن سرد ما زعم أنه يؤيده خلص الى هذه النتيجة الخاطئة : فقال فى ص ٧٠ : لما كانت أحاديثه صلى الله عليه وسلم قد جاء نقلها بالمعنى — كما بينا من قبل — وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيّدوا فيها ويختصروا منها وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها — بله ما سوغه من قبول الملحون منها — لما كان الأمر قد جرى على ذلك ، فقد نشأ من أثر ذلك كله — ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى — ضرر عظيم « وبحسبنا ما قدمت فى رد هذا التجنى على المحدثين .

تهكم أبى رية بالمحدثين وتجهيله لهم :

من ص ٧٥ — ٧٩ عرض للحن والخطأ فى الحديث ، والتقديم والتأخير فيه ، والزيادة والنقص منه ، ورواية بعض الحديث واختصاره بأسلوب تهكمى ، وطريقته فى سرد الأقوال تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين ، ثم ذكر عنوانا بالخط العريض فقال : « تساهلهم — أى المحدثين — فيما يروى فى الفضائل وضرر ذلك » .

وهو يوهم من لا يعلم أن المحدثين جميعا على هذا « مع أن كثيرا من الأئمة كالبخارى ومسلم وابن خزيمة قد جردوا كتبهم للصراح ، وتحروا غاية التحرى فى ذكر أحاديث الفضائل » وأيضا فالمحدثون لم يأخذوا بالأحاديث الضعيفة فى باب الفضائل الا بشروط فصلها أهل الفن والتحقيق فارسل القول على عواهنه — كما صنع المؤلف — ليس من الأمانة الطمية فى عرض الآراء ، وهو الى التدليس والتليبس أقرب منه الى التوضيح

والتبيين ، وبحسبك أيها القارئ الطالب للحقيقة أن تراجع هذه المباحث التي استعرضها بغير أمانة في كتب أصول الحديث لترى الى أى حد حاول المؤلف التشنيع والتشهير بالمحدثين ، وأقرب هذه الكتب وأحدثها كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائري .

تحوط المحدثين البالغ في الرواية بالمعنى :

« وبعد » : فلكي تزدد أيها الطالب للحقيقة علما بوصول السنن والأحاديث الثابتة من غير تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان ، أضع بين يديك هذه المقدمات والحقائق المستخلصة مما قدمنا :

- ١ — أن الرواية بالمعنى قد منعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رواة الحديث والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها .
- ٢ — أن الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء لمن كان عالما عارفا بالألفاظ والأساليب خبيرا بمدلولاتها والفروق الدقيقة بينها .
- ٣ — أن الذين أجازوها على أنها رخصة تتقدر بقدر الحاجة اليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية .
- ٤ — أن التدوين للأحاديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأولى ، وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث ، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول الهجري ولا سيما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .
- ٥ — أن الرواية بالمعنى إنما ترخص فيها من ترخص في غير الكتب المدونة ، أما فيها فلا ، كما قدمنا .
- ٦ — أن الرواية بالمعنى ممنوعة باتفاق في الأحاديث المتعبد بلفظها كالأذكار والأدعية وجوامع كلمه صلى الله عليه وسلم .
- ٧ — أن الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة ومن بعدهم من ثقات

الرواة كان لهم من الخصائص الدينية والنفسية والخلقية ما يعصمهم من التغيير والتبديل والتساهل في الرواية ، وانكار ذلك مكابرة .

٨ — أن القواعد التي أخذ جامعو الأحاديث بها أنفسهم عند تدوينها هي أدق وأرقى ما وصل اليه علم النقد ، في تمييز المقبول من المردود من الرويات ، والحق من الباطل ، والخطأ من الصواب .

هذه المقدمات والحقائق تسلمنا الى نتيجة صادقة وهي : أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت اليها بمحكم لفظها ، وأن بعض الأحاديث قد رويت بالمعنى مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي ، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد تنبه له العلماء وبينوه وصدق المبلغ عن رب العالمين حيث يقول : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين » .

اعتماد « أبي رية » على كلام المستشرقين :

في ص ٨١ ، ٨٢ نقل المؤلف بالمهامش كلاما عن دائرة المعارف الاسلامية في وضع الأحاديث جاء في آخره « وعلى هذا لا يمكن أن نعد للكثرة من الأحاديث وصفا تاريخيا صحيحا لسنة النبي ، بل هي على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرون الأولى بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم ونسبت اليه عند ذلك فقط ، ومعنى ذلك أن أكثر الأحاديث من آثار الوضع » ، وقد مر على هذا الكلام دون أن يعلق عليه بكلمة ، ومعنى هذا أنه يرتضيه ، بل ما ذكره في كتابه هو ترديد لهذا المعنى .

وانى لأقول :

ان هذا القول فيه اسراف وشطط في الحكم فليست الكثرة من الأحاديث من آثار التطور في الاسلام ، وأنها لا تمثل الواقع في نسبتها الى النبي

صحلت الله وسلامه عليه كما زعم كاتب هذه المباداة في « دائرة المعارف الاسلامية » بل الكثرة من الأحاديث المدونة ثابتة بطرق الاثبات الموثوق بها ، ومثقلة عن النبي . وقد احتاط أئمة الحديث عند جمعه غاية الاحتياط وعنوا بنقد السند والمتن عناية فائقة . كما وضحت ذلك فيما سبق بما لا يدع مجالاً للشك في هذا . وميزوا المقبول من المردود ، وكان لهم الى جانب ما وضعوا من أصول وقواعد لنقد المرويات ملكة خاصة يميزون بها بين الغث والسمين . ونحن لا نفكر ما كان للخلافات السياسية والمذهبية والكلامية من أثر في وضع الأحاديث . ولكن الذي ننكره غاية الانكار أن تكون الكثرة من الأحاديث المدونة من آثار الوضع والاختلاق .

طعنه في معاوية رضى الله عنه :

وفي ص (٩١) ذكر فصلاً عنوانه « معاوية والشام » ذكر فيه ما وضع في فضائل معاوية رضى الله تعالى عنه وبلاد الشام ، وذكر في حق هذا الصحابي الجليل أنه من الطلقاء ومن المؤلفلة قلوبهم .

وقد غاب عنه أن الكاتبين في تاريخ الصحابة ذكروا عن الواقدي وابن سعد أنه أسلم بعد الحديبية قبل الفتح وأنه أخفى اسلامه مخافة أهله (١) وأنه كان في عمرة القضاء مسلماً ، وإذا كان هو وأبوه من المؤلفلة قلوبهم في رأى البعض ، ففي رأى الكثيرين أنه ليس من المؤلفلة قلوبهم . قال أبو عمر بن عبد البر : معاوية وأبوه من المؤلفلة قلوبهم ذكره في ذلك بعضهم وهو يشعر بأن الكثيرين لا يريدون هذا الرأى ، ولذا نجد الحافظ المحقق ابن حجر لم يذكر في ترجمته شيئاً من هذا . وإنما ذكر في ترجمة أبيه أنه من المؤلفلة قلوبهم ، ومهما يكن من شيء فقد أسلم وحسن اسلامه ، وكان أحد كتبة الوحى بين يدي الفبي صلى الله عليه وسلم وكان له جهاد

(١) الاستيعاب ج ٣ ص ٣٩٥ على هامش الإصابة ج ٣ ص ٤٣٣ ، وفتح البارى ج ٦ ص ٨٢

مشكور في نشر دعوة الاسلام ، وتوسيع فتوحاته ، ولم تعرف عنه دخلة في ايمانه ولا ريبه في اخلاصه لإسلامه .

وتحس لا نشك أنه وضع في فضائله أحاديث كثيرة ، وكيف وقد أخصى الأئمة كل ذلك ، ولكننا نجله عن أن يكون له دخل فيما وضع في فضائله وفضائل الشام ، بل وعن الرضا به ، ولئن قال الامام اسحق بن راهوية : انه لم يصح في فضائل معاوية شيء ، فقد ذكر له الامام الكبير البخاري بعض فضائله ، ولا يضيره كون الامام البخاري أثر التعبير في حقه بلفظ « باب ذكر معاوية رضي الله عنه » ولم يقل « باب فضل معاوية » كما صنع في غالب الأبواب ، فقد صنع مثل هذا في فضل العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما (١) كما لا يضيره أن البخاري رحمه الله لم يخرج حديثا مرفوعا على شرطه في فضله وأنه خرج في صحيحه حديثين موقوفين عن ابن عباس رضي الله عنهما أحدهما يثبت الصفة ، والثاني الفقه في الدين ، وبحسب معاوية فضلا عند المنصفين أن يكون صحابيا وفقهيا ، ثم ان عدم ثبوت حديث في فضائله مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم على شرط البخاري لا ينفي ثبوت أحاديث في فضائله خرجها غير البخاري من أصحاب الكتب المعتمدة ، وقد ذكر المؤلف نفسه حديثين مرفوعين في فضائله رواهما الترمذي ، وهما من أصح ما ورد في فضائله ، وقد عرض لما ورد في فضائله الحافظ الناقد ابن كثير في « البداية والنهاية » (٢) وبين الموضوع من غيره ثم قال : « ساق ابن عساكر أحاديث كثيرة موضوعة بلا شك في فضل معاوية ، أضربنا عنها صفحا واكتفينا بما أوردنا من الأحاديث الصحاح والحسان والمستجدات عما سواها من الموضوعات والمنكرات » وإذا فليس من الانصاف في البحث أن نجعل ما ورد في فضائله موضوعا وأن نجرده من كل خصيصة وفضل .

(١) فتح الباري ج ٦ ص ٦٢ ، ٨٠

(٢) ج ٨ ص ٢١٠ وما بعدها

وأیضا فاننا لا ننكر ما وضع فی فضل الشام وغيرها من البلاد المشهورة وكذلك لا ننكر أن أحادیث الأبدال التي عرض لها مدسوسة على النبی صلی الله علیه وسلم كما نبه على ذلك نقاد الحديث وجهابذته ، وإن كان البعض قد أثبت بعضها ، ولكن الذي ننكره البتة أن يكون معاوية رضى الله عنه هو الذي أوحى بهذا الاختلاق ، وأن يكون له ضلع فيه ، واليك غمزه ولزه فی ص (٩٤) قال : وما كاد معاوية يذكر — یعنی فی خطبته التي خطبها لما عاد من العراق الى الشام بعد بیعة الحسن سنة ٤١ هـ — أن الشام هی أرض الأبدال حتی ظهرت أحادیث مرفوعة عن هؤلاء الأبدال ثم ذكرها .

ومما يلقم المؤلف حجرا وينفی اللفظة والتهمة عن معاوية رضى الله عنه ما قاله شیخ الاسلام ابن تیمیة من أن لفظ الأبدال لم یرد الا فی حدیث شامی منقطع الاسناد ، عن علی بن أبی طالب رضى الله عنه مرفوعا الى النبی صلی الله علیه وسلم وقال : ان الأئمة أنه لیس من كلام النبی ، ومن العجیب حقا أن المؤلف نقل كلام ابن تیمیة ضمن نقله عن السيد رشید رضا — رحمه الله — فی تزئيف أحادیث الأبدال من ص ٩٥ — ٩٩ هـ فلو أن هذا الحديث كان مرويا عن معاوية لقلنا معه : لعل وعسى : ولكن الأمر كما ترى ، وقد حاول السيد رشید أن یبین أن الحديث المروى عن علی — رضى الله تعالى عنه — على فرض ثبوته لیس المراد الأبدال بالمعنى المعروف عند الصوفیة ، ولكن المحرفين والمتزلفين هم الذين حملوه على هذا ، ومن أعجب العجب أيضا أن المؤلف ینقل نقولا یمتدحونها ، وهی فی الواقع ونفس الأمر ترد ما یمتنقه ويهواه من آراء مبتسرة ، وقد فعل ذلك فی مواضع كثيرة من كتابه .

وقصارى القول أن أئمة الحديث وسیارفته قتلوا المرويات بحثا ، وأفنوا أثمارهم فیها ، ولم یذعوا رواية فی الفضائل وغير الفضائل الا

وبينوا مكانها من الصحة أو الحسن أو الضعف والاختلاق ، وبحسبك أن تستعرض الكتب التي ألفت في الأحاديث الموضوعة ، وستتبين صدق ما أقول ، فهم لم يقصروا في خدمة السنة وتزييف الزائف منها ، ولكن المتأخرين هم الذين قصرت بهم الهمم عن العلم بما دون ، فمن ثم وقعوا في كثير من الأخطاء والأغلاط قال في ص ١٠١ : « ان وضاع الحديث وضعوا أحاديث تتسوغ لهم ما يضعون » ثم قال : وأورد ابن حزم في الأحكام عن أبي هريرة مرفوعا قال : « اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » وعنه أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما بلغكم عنى من قول حسن لم أقله فأنا قلته » ونحن لا نشك — ولا أى عاقل — فى أن هذين الحديثين وما على شاكلتهما — تتناقضا وتهافتا — موضوعان ، وأن نظرة فاحصة الى المتن لتدلنا أن هذا لا يصدر عن معصوم فضلا عن عاقل ، فكيف يتأتى من أعقل العقلاء أن مالم يقله ما دام حنبنا فقد قاله !! بل كيف يأمر بالأخذ بحديث حدث به أو لم يحدث ؟ ان هذا لمعجب عجاب !

طعنه فى حديث حسن :

ولو أن المؤلف اقتصر على ذكر الحديثين الموضوعين فى الاستدلال لما قال ، لما كان لنا عليه أية مؤاخذه ولاستقام كلامه ، ولكن الذى أؤاخذه عليه أن يأتى فى الهامش بعد ذكر الحديثين فيقول ما نصه : « يشبه هذين الحديثين حديث رواه أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا سمعتم الحديث عنى تتكروم قلوبكم ، وتبفر منه أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم بعيد ، فأنا إبعدهم منه » قال السيد رشيد : ان اسناده جيد .

فإذا كان السيد رشيد — رحمه الله — الذى يعول عليه فى كثير من نقوله ويعتبره من العلماء المحققين قال : لن اسناده جيد ، فكيف سوغت

له نفسه أن يلحقه بهذين الحديثين اللذين لا شك في وضعهما وتكرارتهما كما قال حفاظ الحديث ونقاده ، والعجيب أن المؤلف يعتمد على كلام السيد محمد رشيد رضا في كثير مما ينقل ، ويأخذه قضية مسلمة ، أما هنا فقد خالفه ولم يأخذ بكلامه وصدف عن الحق الى الباطل ، والذي يظهر لى أن المؤلف رجل هوى ومزاج ، فما وافق هواه أخذ به أو أخذ منه ، وما لم يوافق هواه طرحه دبر أذنيه ، ولعل السيد رشيد — رحمه الله — اعتمد في الحكم على الحديث بالجودة على ما قاله الحافظ ابن كثير في تفسيره^(١) عقب ذكره : رواه أحمد بإسناد جيد ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب ، والحق أن لا شبه بين الحديثين وهذا الحديث ، لافي الثبوت ولا في المعنى ، فهذان موضوعان وهذا حسن وهذا الحديث الذي رواه الامام أحمد قريب في المعنى من حديث : « استفت قلبك ، وإن أفتاك الناس وأفتوك » فهو يشير الى الاطمئنان القلبي أو عدم الاطمئنان عند سماع حديث من الأحاديث ، وهذا الوجدان القلبي انما يحصل للمسلم الذي عمر قلبه بالايمان ، واستضاء بهدى الشريعة ، ومعرفة قواعدها ، والذي يزاول السنة ، ويتعاهدها قراءة ودرسا وفهما حتى تصير عنده ملكة يميز بها بين ما يكون من كلام النبي وما ليس بكلامه ، والى هذه الملكة أشار الربيع بن خثيم حيث قال : « ان للحديث ضوءا كضوء النهار يعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره » وقال ابن الجوزي « الحديث المنكر يقشع له جلد الطالب للمعلم وينفر منه قلبه في الغالب » وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت رواية ، وصحيح رواية ومعنى .

وقد ذكر المؤلف من ص ١٠٥ — ١٠٧ عن كتاب « قواعد الحديث » العلامة القاسمي نقولا كثيرة عن بعض الأئمة كابن تيمية وابن القيم وابن دقيق العيد وابن عروة الحنبلي ، وكلها تدور حول الحديث عن الوجدان

القلبي والملكة التي تحصل عند المحدث ، ويميز بها بين الصحيح والسقيم ،
والمقبول والمردود .

خطأ أبي رية بين الوضع والادراج :

في ص ١٠٤ ذكر الوضع بالادراج « وجعل المدرج من قبيل الموضوع .
واطلاق الموضوع على المدرج تساهل » نعمان بعض أئمة الحديث
كانن الصلاح اعتبر الادراج عن طريق الغلط — بظن ما ليس بحديث
حديثا — ملحقا بالوضع وشبها به « والأكثر من على هذه ادراجا فحسب »
وكان على المؤلف أن يميز بين الادراج الذي لا لبس فيه ولا اشكال
ولا ايهام « والادراج الذي فيه ايهام أن ما ليس من الحديث هو منه »
فالادراج الذي يكون لتفسير كلمة غامضة أو توضيح اسم مبهم في السند ،
والادراج الذي يكون معه من القرائن اللفظية أو الحالية ما يدل على أنه
مدرج من كلام الراوي أمره سهل هين ، ولا يخل بعدالة الراوي « وهو
أبعد ما يكون من الوضع ، وأما الادراج الذي يكون فيه ايهام ولبس وهو
الذي لا تصحبه قرائن فهو حرام كله اذا كان متعمدا ، ويخل بعدالة
الراوي ، ويلحقه بالكاذبين قال السمعاني : « من تعدد الادراج فهو
ساقط العدالة » ومن يحرف الكلم عن مواضعه « وهو ملحق بالكاذبين »
وهكذا يتبين لنا جلليا تساهل المؤلف في عد الادراج كله وضعا ، وعلى قاعدة
المؤلف يكون كثير من أئمة الحديث الذين يدرجون للتفسير أو توضيح
المبهم موصوفين بالوضع ، فالزهري لما روى حديث « بدء الوحي »
في الصحيحين وفسر كلمة « التحنث » بالتعبد يكون وضاعا ، وراوى حديث
النسائي « أنا زعيم » — والزعيم الحميل — يكون وضاعا ، وأبو هريرة
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « للعبد المملوك أجران » والذي
نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت
وأنا مملوك » وهو في الصحيح يكون قوله « والذي نفسى بيده ... الخ »

من قبيل الوضع ، وهذا المثال الأخير مما يتبين في الادراج بداهة لاستحالة أن يقوله النبي صلى الله عليه وسلم الآن أمه ماتت وهو صغير ، ولأنه يمتنع منه أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق على الإطلاق ، فما ذهب اليه المؤلف لا يقره عليه أى باحث ولا خبير بالفن ! !

طعن أبى رية في كعب الأحبار :

في ص ١٠٨ ذكر عنوان « الاسرائيليات في الحديث » وبين منشأها ثم عرض لكعب الأحبار ووهب بن منبه وأضرابهما من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ، وقد نال أكثر ما نال من كعب « واعتبره الصهيونى الأول » .

واليك رأيي فيما عرض له :

١ — كعب الأحبار من التابعين ، وعلماء الجرح والتعديل — وهم الذين لا تخفى عليهم حقيقة أى راو مهما تستر — لم يتهموه بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه ، ولذا لا تجد له ذكرا في كتب الضعفاء والمتروكين وقد ترجم له الذهبي ترجمة قصيرة في « تذكرة الحفاظ » وتوسع ابن عساكر في ترجمته في « تاريخ دمشق » وأطال أبو نعيم في « الحلية » في أخباره وعظاته وتخويفه لعمر « وترجم له ابن حجر في « الاصابة » وتهذيب التهذيب ، وقد اتفقت كلمة النقاد على توثيقه^(١) ولكن يعكر على هذا ما ورد في حقه في الصحيح : روى البخارى بسنده عن معاوية وهو يحدث رهطا من قریش بالمدينة — يعنى لما حج في خلافته — وذكر كعب الأحبار فقال : « انه كان من أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب وان كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب » وفي رواية أخرى « لمن أصدق » وظاهر كلام معاوية — رضى الله عنه — يخدش كعبا في بعض مرويائه ، ولكنه لا يدل على ما ذهب اليه المؤلف وأمثاله من أنه كان وضاعا كذابا .

(١) مقالات الكوثري ص ٣١

وهذا الكلام من معاوية له وزنه فهو رجل داهية لا تخفى عليه الرجال ولا دسائسهم ، ومعاوية لا يخشى كعبا ولا يعقل أن يتملقه ، ولو يعلم فيه أكثر من ذلك لقاتله ، وقد حسن العلماء الظن بكعب فحملوا هذه الكلمة على محل حسن قال ابن حبان في الثقات : « أراد معاوية أنه يخطيء أحيانا فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذابا » وقال ابن الجوزي : « المعنى أن بعض الذى يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبا لا أنه كان يعتمد الكذب ، والا فقد كان كعب من أخيار الأحرار » ومن قبل ذلك قال ابن عباس في كعب « بدل من قبله فوقع في الكذب (١) » ، ولا يعزب عن بالنا أن ابن الجوزي صاحب ملكة في النقد وكان حزبا على الوضاعين وكتابه « الموضوعات » أشهر الكتب وأحفظها وإن أخذوا عليه فيه أنه يتساهل في الحكم بالوضع أحيانا •

فلو أنه كان يرى في كعب ما رأى المؤلف وأمثاله من أنه كان وضاعا دساسا لما تردد في تجريحه ، ولما حمل كلمة معاوية على هذا المحمل الحسن ولا سيما وقد كان لسانه حادا على الوضاعين كما يتبين ذلك جليا لمن راجع مقدمة كتابه المذكور ، فمن ثم يتبين لنا بعد ما سمعنا من مقالة العلماء في كعب أنه لم يكن وضاعا ولا متعمدا للكذب ، وأنه إن كانت وقعت في بعض مروياته اسرائيليات مكذوبة أو خرافات ، فذلك إنما يرجع الى من نقل عنهم من أهل الكتاب السابقين الذين بدلوا وحرفوا ، والى بعض الكتب القديمة التي ملئت بالخرافات والاسرائيليات ، ولو أنه تحرى الحق والصدق وميز بين الغث والسمين من هذه المنقولات لكان أولى به وأجمل •

طعنه في وهب بن منبه :

وأما وهب بن منبه فهو من خيار التابعين وثقاتهم ، ولم نعلم أحدا طعن فيه بأنه وضاع ودساس الا المؤلف •

والباحث المتثبت الناقد البصير لا ينكر أن الكثير من الاسرائيليات دخلت في الاسلام عن طريق أهل الكتاب الذين أسلموا ، وأنهم نقلوها بحسن نية ، وكذلك لا ينكر أثرها السيء في كتب العلوم وأفكار العوام من المسلمين ، وما جرته على الاسلام من طعون أعدائه ظنا منهم أنها منه والاسلام منها براء ، ولكن الذي لا يسلم به الباحث أن يكون كعب ووهب واضرابهما ممن أسلموا وحسن اسلامهم كان غرضهم الدس والاختلاق والافساد في الدين ، ولقد كان من لطف الله بالأمة الاسلامية أن هذه الاسرائيليات انما كانت في قصص الأنبياء والأمم السابقة ، وأحوال البدء والمعاد وأسرار الخليقة ، الى غير ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام والعقائد الا بعضا منها مما ينافي عصمة الأنبياء فانه يدرك كذبه وبطلانه بادىء الرأي .

وابن خلدون لما عرض في مقدمته لما دخل في التفسير بالمأثور من الاسرائيليات لم يرم مسلمة أهل الكتاب بالدس والوضع — كما صنع المؤلف — وانما جعلهم مصدرا لنقل هذه الاسرائيليات الى العرب ، وهذا شأن الباحث المنصف لا الطاعن المتحامل (١) .

نقد المحدثين للاسرائيليات :

ولقد كان لجهاذة الحديث ونقاده جهاد مشكور في الكشف عن هذه الاسرائيليات وتمييز صحيحها من باطلها ، وغشها من ثمينها ، وما من رواية من روايات كعب وغيره الا ونقدوها نقدا علميا نزيها ، ولولا هذا الجهاد الرائع من علماء المسلمين لكانت طامة على الاسلام والمسلمين ، ولقد بان من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا : ان قول الصحابي فيما لا مجال للرأى فيه انما يكون له حكم الرفع اذا لم يكن معروفا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ، فأما اذا كان معروفا بالأخذ عنهم

فلا ، لجواز أن يكون من الاسرائيليات ، وهو تحوط يدل على أصالة في النقد وبعد نظر محمود من المحدثين .

وأحب أن يعلم القارئ الكريم أنى كتبت بحثا مستقيضا نشر على صفحات مجلة الأزهر تحت عنوان « الدخيل وكتب التفسير » أمتت فيها اللثام عن كثير من الاسرائيليات والخرافات التى ألصقت بالاسلام (١) .

منهج أبى رية في البحث غير علمي :

ان المؤلف جرى في بحثه في الاسرائيليات على أن كل ما روى عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما مختلق مكذوب ، وأن مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق ، حتى ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروى ويصدق .

وهو اسراف في الحكم وتجن على الحق والواقع ، والعلماء المحققون المتثبتون على أن ما روى عن أهل الكتاب الذين أسلموا منه ما هو حق وصدق ، ومنه ما هو باطل وكذب . ومنه ما هو محتمل لهما ، فهذا هو الامام ابن تيمية — وهو زعيم مدرسة جمعت الى حفظ الحديث والبراعة فيه الفقه في الدين وجودة الفهم وأصالة النقد — يقسم أخبار مسلمة أهل الكتاب الى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذلك صحيح .
والثاني : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه . وتجوز حكايته لما تقدم ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود الى أمر ديني (٢) ، ومثل ذلك قال تلميذه ابن كثير في تفسيره (٣) .

(١) مجلة الأزهر في عامي ٧٣ ، ٧٤ هـ .

(٢) مقدمة التفسير ص ٤٦ ط السلفية . (٣) ج ١ ص ٨ ط المنار .

واليك ما ذكره الحافظ الكبير ابن حجر في الفتح (١) عند شرح الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة ؓ قال : « كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد » قال : « أى اذا كان ما يخبرونكم به محتملا ، لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبه أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج ، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعا بوفاقه ، نبه على ذلك الشافعي رحمه الله » وهكذا يتبين لنا أن الحكم على كل ما رووه بالصحة فيه تساهل وبعد عن الحق والصواب ، وأن الحكم على كل ما رووه بالكذب والبطلان فيه اسراف وتجن .

وقد تمخضت هذه الطريقة التي أخذ بها المؤلف عن جملة من الأخطاء والأغلاط ، فحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة التي لا يتعلق بها الريب بأنها اسرائيليات وخرافات من خرافات أهل الكتاب ، ولا حجة له في هذا الا الظن والحدس ، وقد بلغ به الشطط أنه زيف بعض الروايات التي نرى مصداقها في كتاب الله ، وهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بل وزيف بعض أحاديث ليس في روايتها أحد من مسامة أهل الكتاب ، ولا يحتمل أن تكون أخذت عنهم ، وسأعرض لهذه الأحاديث لتري طرائق للبحث عجيبه .

طعن أبي رية في حديث صحيح يشهد له القرآن الكريم :

في ص ١١٣ ؓ ١١٤ بعد أن ذكر ما روى عن كعب وابن سلام عن البشارة بالنبي ، وذكر أوصافه في التوراة قال : وقد امتدت هذه الخرافة — يعنى البشارة بالنبي وذكر أوصافه — الى أحد تلاميذ كعب : عبد الله بن

عمرو بن العاص : فقد روى البخارى عن عبد الله بن يسار قال : « لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص فقلت أخبرنى عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التوراة قال : أجل ، والله انه لموصوف فى التوراة ببعض صفته فى القرآن ! « يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا » ، وحرزا للاميين ، أنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صخاب فى الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيئة ، بل يعفو ويغفر ولا يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، بأن يقولوا : لا اله الا الله ، ويفتح به أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا » وزاد ابن كثير قال ابن يسار : ثم لقيت كعبا الحبر فسألته فما اختلفا فى حرف وكيف ؟ وكعب هو الذى علمه » .

وانها لحماقة حمقاء أن يطلق هذا المؤلف على البشارة بالنبي الأمي العربى فى الكتب السابقة : أنها خرافة ، ولا أدري أفقد المؤلف صوابه ؟ أم غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : « ورحمتى وسعت كل شئ فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون ، الذين يتبعون الرسول النبى الأمي الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون » (١) ؟ وهل هذا الحديث الا مصداق لهذا القرآن الذى لا يتطرق اليه الشك ؟ وسواء أكان هذا الحديث قد حملة عبد الله بن عمرو عن كعب ، أو هو مما علمه من كتبهم ، لأنه كان قارئاً كاتباً وعنده علم بكتب أهل الكتاب فقد صدقه القرآن المهيم والشاهد على الكتب فهو حق وصدق ، والتصديق به واجب ، وانى لأعجب للمؤلف كيف سولت له نفسه وسمح له ضميره أن يقول عن البشارة بالنبي وذكر أوصافه فى التوراة والانجيل :

انها خرافة • ألا فلتهللوا أيها المبشرون فقد وجد ممن يتسمى بأسماء المسلمين من يخدمكم ويشيع مقاللكم باسم البحث والمعرفة !!! •
طعنه في حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه :

في ص ١١٨ عرض لحديث الاستسقاء وذكر أن كعبا انتهر الفرصة ليفسد على المسلمين عقائدهم ، وأنه هو الذى أوقع عمر رضى الله عنه في الاستسقاء بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وبعد أن ذكر أن عمر استسقى بالعباس لم يلبث أن قال : ان عمر تنبه الى المكيدة وفطن لها فلم يستسبق بأحد حتى النبي صلى الله عليه وسلم واقتصر على الاستغفار • ولكي يؤيد زعمه هذا ذكر عن كتاب المغنى والشرح الكبير : « أن عمر خرج يستسقى فلم يزد على الاستغفار ••• » •

والرد على ذلك أقول :

١ — ان حديث الاستسقاء بالعباس رضى الله عنه رواه البخارى في صحيحه عن أنس : « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : « اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا فنتسقين انا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون » ولأجل أن يدل على ما ذهب اليه من أن الاستسقاء بالعباس دسيئة من كعب طعن في حديث أنس واعتده مخالفا للروايات القوية التى جاءت بخلافها ، ثم أتدرى أيها القارئ ما هي الروايات القوية التى رجحها على رواية البخارى •

هي رواية ذكرت في كتاب المطر لابن أبى الدنيا • وكتاب المغنى والشرح الكبير ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ! ! ثم ما هي المخالفة بين حديث أنس وما ذكره أن الاستسقاء له حالات : فمرة يكون بالصلاة والخطبة ومرة يكون في خطبة الجمعة أو عقب صلاة مفروضة ، ومرة أخرى يكون بدعاء من غير صلاة ، وحينما كان على المنبر في المسجد ، وحينما آخر كان

خارج المسجد ، وكلها حالات ثابتة في السنة الصحيحة (١) ، وعمر رضى الله عنه مرة استسقى بالعباس ، ومرة أخرى اقتصر على الدعاء بطلب السقيا ، ومرة ثالثة اكتفى بالاستغفار ، لأنه مجلبة للغيث ، وعلى هذا فلا تعارض قط بين الروايات ولا سيما والرواية التي رجحها لا حصر فيها « وكتاب المغنى والشرح الكبير الذى نقل عنه الرواية الثانية ، قال مؤلفاه بعد ذلك بصفحات ما نصه (٢) » ويستحب أن يستسقى بمن ظهر صلاحه لأنه أقرب الى اجابة الدعاء فان عمر رضى الله عنه استسقى بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم عام الرمادة « ثم ذكر استسقاء معاوية بيزيد ابن الأسود ، والضحاك بن قيس به أيضا وهكذا يتبين لنا أن المؤلف « يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء » بحسب هواه وما يتراءى له ، كى يصل الى ما يريد ، من أن الاستسقاء بالعباس دسياسة من كعب (٣) كى يفسد عقائد المسلمين .

٢ — ثم أى فساد فى العقيدة بالاستسقاء بالعباس رضى الله عنه ؟ ان المسلمين قاطبة مجمعون على التوسل بالأحياء ، ولم يقل أحد ان التوسل بالأحياء يفسد العقيدة ، وكيف خفى على المهاجرين والأنصار وفهيم عمر مخالفة الاستسقاء بالعباس للعقيدة حتى وقعوا فيما وقعوا فيه ؟ وكيف خفى على فقهاء الأمة ومحدثيها أن حديث أنس مدسوس فحكموا عليه بالصحة واستدلوا به ؟ ان هذا مما لا يقضى منه العجب !!! .

طعنه فى حديث الاسراء والمعراج :

فى ص (١٢٣) جعل مراجعة موسى لنبيينا محمد عليهما الصلاة والسلام

(١) انظر شرح النووى على مسلم ج ٦ ص ١٨٨ ، وزاد المعاد ج ١ ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) لو أن كعبا كان أحد رواة حديث أنس ، أو كان أنس معروفا بالأخذ عن أهل الكتاب لجاز عقلا ما ذهب اليه المؤلف ، أما والحديث لا يمت الى كعب من قرب أو من بعد فقد انسدت مسالك الاحتمال .

في حديث الاسراء والمعراج من الاسرائيليات « وجهل الذين يعتقدون صحة ذلك » واعتبرهم من حشوية آخر الزمان الى آخر ما نضح به قلمه من نبز وسباب .

والرد على هذا أقول لهذا المؤلف :

ان الرمي بالقول على عواهنه من غير حجة وبرهان لا يليق بالباحث النصف المتثبت « وهل يقتضى ذكر موسى عليه السلام ومراجعته للنبي عليه السلام ليلة المعراج كى يخفف الله سبحانه على أمته الصلوات أن يكون من الاسرائيليات « وعلى منطق المؤلف تكون كل الأحاديث التى ذكرت فضيلة لموسى أو لنبي من أنبياء بنى اسرائيل من الاسرائيليات ، واعتقد أن هذا لا يقوله عاقل فضلا عن باحث ، وبحسب القارىء ما ذكرته فى المقال السابق من موقف علماء الاسلام من أخبار بنى اسرائيل ، ولو أن حديث الاسراء والمعراج كان مرويا عن كعب الأحبار أو غيره من علماء بنى اسرائيل لجاز فى العقل أن يكون ذكر موسى عليه السلام من دسهم، أما الحديث مروي عن بضع وعشرين صحابيا ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب فقد أصبح الاحتمال بعيدا كل البعد ان لم يكن غير ممكن فى منطق البحث الصحيح ، وقد ذكر الحافظ أبو الخطاب بن دحية فى كتابه « التنوير فى مولد السراج المنير » الصحابة الذين روى عنهم حديث الاسراء والمعراج فوصل بهم الى خمسة وعشرين صحابيا ، واعتبر الروايات الواردة فيه متواترة ونقل كلامه الحافظ الناقد ابن كثير فى تفسيره ووصفه بالافادة والجودة^(١) فهل يجوز عند العقلاء أن يكون للدس مجال فى هذا ؟ وقد خرج حديث المعراج البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة من طرق متعددة ، وقد استعرض هذه الروايات الامام ابن كثير فى تفسيره فليرجع اليه من يريد زيادة اليقين ، ولم أر — فيما أعلم — عن أحد من أهل العلم الموثوق بهم أنه ذكر

(١) انظر تفسير ابن كثير والبغوى ج ٥ ص ١٤٣

أن مراجعة موسى لنبيينا عليهما السلام دسيسة اسرائيلية ، فهل خفى على علماء الأمة جميعهم ما تخيله هذا المؤلف ؟ ! وكان الأولى به أن يبحث عن السر في المراجعة وحكمتها بدل التشكيك فيها ، ومحاولة بيان استلزامها لنفى علم الله جل شأنه ، وعلم رسوله مبلغ احتمال الأمة وقدرتها على أدائها قبل التخفيف . وأى خير فى أن يعلم موسى عليه السلام بما سبق اليه من تجربة الناس ، ومعالجة بنى اسرائيل أشد المعالجة ما خفى على نبيينا عليه الصلاة والسلام حتى أشار عليه بالرجوع الى ربه وطلب التخفيف ، حتى يرتب عليه المؤلف ما زعم ثم من قال ان فرض الصلوات خمسين وتخفيفها الى خمس بسبب المراجعة تستلزم أن يكون الله سبحانه لا يعلم مبلغ قوة احتمال عبادته على أدائها حتى رتب عليه ما رتب ۱ ان الله سبحانه يعلم كل ما كان وما يكون ويعلم أن نبيه محمدا صلوات الله وسلامه عليه سيسأله التخفيف على العباد وبسبب هذا السؤال سيخفف الصلوات من خمسين الى خمس ، ولذلك سر وحكمة ، وهى اظهار رحمة الله سبحانه وتعالى بهذه الأمة ومنته عليها بالتخفيف عليها ، بدليل قول الرب تعالى : « أمضيت فريضتى وخففت عن عبادى » كما أن فيها اظهار منزلة النبى عند ربه بقبول شفاعته فى التخفيف عن أمته ، وبيان رأفته ورحمته بأمنته باستماعه الى مشورة أخيه موسى ، ولا تسل عما فى المراجعة من تكرار المناجاة بين العبد والمعبود والمحـب والمحـبـوب .

زعمه أن حديث « لا تشد الرجال ٠٠٠ » من الاسرائيليات :

فى ص (١٢٨) قال : « الاسرائيليات فى فضل بيت المقدس » وذكر بعضا منها .

وفى ص (١٢٩) ذكر أن الأحاديث الصحيحة كانت فى أول الأمر فى فضل المسجد الحرام ومسجد الرسول ، ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث فى فضلها وفضل المسجد الأقصى ، واعتبر ذكر المسجد الأقصى فى

حديث : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد : مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » من الاسرائيليات الموضوعة ، واستند في دعواه الى ما روى عن ابن عباس أن امرأة اشكت شكوى فقالت : ان شفاني الله لأخرجن فلاصلين في بيت المقدس ، فبرئت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك فقالت : اجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد رسول الله ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا مسجد الكعبة » قال : ولو أن المسجد الأقصى كان قد ورد فيه تلك الأحاديث لما منعت ميمونة هذه المرأة من أن توفي بنذرهما !! »

وللجواب على هذه المزاعم نقول :

١ - اننا لا ننكر أنه وضع في فضل بيت المقدس والصخرة أحاديث وآثار كثيرة ، ولكن الذي ننكره حقا أن يكون ذكر بيت المقدس في حديث « لا تشد الرحال » من قبيل الوضع والدس ، وأعتقد أنه من الاسراف في الحكم والشطط في البحث أن يجرد باحث بيت المقدس من الفضيلة ، ويعتبر كل ما ورد فيه من صنع بنى اسرائيل ، وكيف وفضل بيت المقدس لم يثبت بالأحاديث الصحيحة فحسب ؟ ولكنه ثبت ثبوتا قطعيا بالقرآن المتواتر الذي لا يتطرق اليه الشك قال تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير » ، فلم يعد ثمة مجال للمدس والظن الذي لم يقيم على أساس ولا يستند الى دليل وبيت المقدس قبلة الأنبياء السابقين ومهاجرهم ، وثاني المساجد التي وضعت في الأرض وشرفت بناء حفيد الخليل يعقوب عليهما الصلاة والسلام وجدده نبي الله سليمان عليه السلام واليه توجه المسلمون في صلاتهم بعد الهجرة بضعة عشر شهرا ، فكيف يستبعد المؤلف أن يذكر هو ومسجد مكة والمدينة في حديث وان كان دونهما في الفضل ؟ والمساجد الثلاثة يجمعها أنها آثار ،

وتحمل ذكريات مجيدة لبعض أنبياء الله ورسله الكرام ، ولو أن المؤلف كان باحثا حقا لنقده من جهة سنده ومثته نقدا علميا صحيحا بدل أن يلقي بالقول جزافا .

٢ — هذا الحديث رواه الامامان الجليلان : البخارى ومسلم فى صحيحيهما . وهما من هما فى علو كعبهما فى التصحيح ، ومعرفتهما التامة بالرجال والعلل ، ونظرهما الثاقب فى الكشف عن خفايا الأحاديث وعللها . ورواه غيرهما كابن حبان فى صحيحه ، وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى سننهم ، ورواه أحمد والبزار فى مسنديهما ، والطبرانى فى المعجم الكبير والأوسط ، وروى عن جمع من الصحابة كعمر وأبى سعيد الخدرى وأبى هريرة وأبى بصرة الغفارى وأبيه وأبى الجعد^(١) وقد تلقت الأمة هذا الحديث بالقبول ، واحتج به أئمة فطاحل لا يحصيهم العد ولا يشق لهم غبار فى النقد والبصر بالأحاديث من عصر السلف الى وقتنا هذا . فهل كل هؤلاء خفي عليهم ما لآخ وظهر لهذا المؤلف ؟ !!! .

٣ — أما ما ذكره من قصة المرأة التى نذرت أن تصلى فى بيت المقدس ان شفاها الله الخ . فمما يضحك الثكلى ! ومن قال — يا من زعمت أنك طوفت فى عشرات الكتب والمراجع — ان الفتوى على خلاف ما يدل عليه حديث أو العمل على خلافه يكون دليلا على كذبه ؟ لو كان الأمر كذلك لحكمنا على كثير من الأحاديث بالوضع والاختلاق .

قال العلامة ابن الصلاح « وهكذا نقول : ان عمل العالم أو فقيه على وفق حديث ليس حكما منه بصفة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحا منه فى صحته ولا فى راويه والله أعلم »^(٢) والسيدة ميمونة استندت فى فتواها الى هذا الحديث الذى يثبت أن الصلاة فى

(١) انظر عبدة القارى على البخارى ج ٧ ص ٢٥٢ ط منير .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢١ ط حلب .

المسجدين أفضل من الصلاة في المسجد الأقصى ، فيكون أداء النذر في الأفضل أولى ، ولا سيما أن فيه راحة من مشقة السفر وهي امرأة •

قال الامام العيني (واستدل قوم بهذا الحديث — حديث لا تشد الرحال — على أن من نذر اثنيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد والشافعي في البويطي » وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعي في الأم : يجب في المسجد الحرام لتعلق النفسك به بخلاف المسجدين الآخرين وقال ابن المنذر : يجب الى الحرمين وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « انى نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلى في بيت المقدس قال صل ههنا » (١) فمدار الفتوى في حديث جابر والسيدة ميمونة على أن من نذر الصلاة في مفضل أجزاء الصلاة في الأفضل ولا عكس (٢) • وها نحن أولاء نرى أن الشافعي رحمه الله في الأم أوجب أداء النذر في المسجد الحرام دون المسجدين الآخرين المشرفين » مع أن الشافعي ممن يرى صحة حديث (لا تشد الرحال) ، وعلى منطق المؤلف في البحث كان يلزم أن نقول استنادا الى رأى الشافعي في الأم : ان فضيلة المسجدين : مسجد المدينة ، والأقصى غير ثابتة ، وان ذكرها في الحديث اختلاق » وهو منهج في البحث سقيم ، لم نر له مثيلا في القديم ولا في الحديث •

طعن أبى رية في حديث في الصحيحين :

في ص (١٣١) ذكر تحت عنوان « اليد اليهودية في تقضيل الشام » حديث الصحيحين المرفوع ولفظه : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » قال : روى البخارى : « هم بالشام » •

(١) عمدة القارى ج ٧ ص ٢٥٣

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ١١ ص ٣٥٢

ونحن لا نفكر أن بلاد الشام وغيرها من بلاد الاسلام قد وضعت فيها أحاديث كثيرة بداعى العصبية الوطنية ، وقد سبق أئمة الحديث وصيارفته الى بيان ذلك منذ مئات السنين ، ولكن الذى ننكره على المؤلف الطمأن فى الأحاديث الصحيحة بالظن من غير تثبيت ، أو اعتمادا على تأويل مؤول للحديث .

وليس أدل على هذا من فكره هذا الحديث واعتباره من صنع اليد اليهودية ، وأى فائدة تعود على اليهود من هذا ، وبلاد الشام ليست بلادهم وإنما هى بلاد العرب قبل أن تكون بلادا لهم ! وهل يحقل من اليهود فى سبيل التزلف الى بنى أمية أن يضخوا هذا الحديث الذى يدل على بقاء الاسلام وبقاء سلطانه ، وبقاء هذه الطائفة الثابتة على الحق من الأمة المحمدية الى يوم القيامة ؟ وكيف وهم يدعون أنهم شعب الله المختار — كذبا وزورا — وأنهم أحق الشعوب بالبقاء ، لقد وصفهم المؤلف بالدهاء والمكر ، فكيف يضمنون أحاديث تطلى ببيان أعدائهم وتقوض بيتهم من أساسه ؟ الحق أن المؤلف يريد منا أن نلقى عقولنا .

وهذا الحديث رواه الشيخان فى صحيحيهما ، رواه البخارى فى (كتاب الاعتصام) عن المغيرة بن شعبة عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين حتى يأتىهم أمر الله وهم ظاهرون) والرواية التى أشار اليها المؤلف رواها البخارى فى باب بعد علامات النبوة بباين ، عن عمير بن هانىء أنه سمع معاوية يقول : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : (لا يزال من أمتى أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم ظاهرون) فقال عمير : فقال مالك بن يخامر : قال معاذ : وهم بالشام ، فقال معاوية : هذا ملك يزعم أنه سمع معاذ يقول : وهم بالشام .

ورواه مسلم فى صحيحه عن ثوبان وعن المغيرة بن شعبة وعن معاوية

وعن جابر بن عبد الله ، وليس في رواية مسلم عن معاوية « قال : معاذ وهم بالشام » ورواه غير البخارى ومسلم .

ومما ينبغى أن ينتبه اليه أن قول معاذ ليس من الحديث المرفوع كما يوهم صنيع المؤلف ، وانما هو تأويل لمعاذ في الحديث ، أما المرفوع فليس فيه هذه الزيادة ، قال البدر العيني في شرحه على البخارى : « وحديث مالك هذا — يعنى مالك بن يخامر عن معاذ — غير مرفوع » وقد فسر البخارى هذه الطائفة فقال بعد ايراد الترجمة للحديث : « وهم أهل العلم » وعن على بن المدينى أنه قال : هم أصحاب الحديث ، وهكذا روى الإمام أحمد ، وقيل غير ذلك ، وهكذا نرى أن الأئمة من لدن الصحابة اختلفوا في تعيين المراد من هذه الطائفة فتخريج الإمام البخارى لهذه الرواية عن معاذ في فهم الحديث لا ينهض دليلا للطعن في الحديث الصحيح واعتباره من دسائس اليهود .

وكذلك قول بعض العلماء في الحديث الذى رواه الإمام مسلم في صحيحه عن سعد بن أبى وقاص مرفوعا : « لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة » : ان المراد بهم أهل الشام ، لا ينهض للطعن في الحديث وذكر مع أحاديث نبه العلماء على وضعها في قرن واحد .

ومن عجيب أمر هذا المؤلف أنه يعتمد في نقل بعض الأحاديث التى توافق هواه على كتب الأدب كنهاية الأرب ، وكتب التاريخ « كالمعجب في تلخيص أخبار المغرب » على حين يطنن في أحاديث في الصحيحين بالوضع ما دامت على غير هواه ، ولا أدرى كيف غاب عنه أن كتب الأدب والتواريخ ونحوها تجمع الغث والسمين والمقبول والمردود ، فكيف يعتمد عليها فيما ينقل ! ألا ان المعول عليه في السنة هي كتب الحديث المعتمدة التى تبرز الأسانيد أو تعزو الأحاديث وتميز بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود .

زعم أبى رية أن فى الاسلام مسيحيات وطعته فى تميم الدارى :

فى ص (١٤٠) ذكر عنوان المسيحيات فى الاسلام وقال : اذا كانت الاسرائيليات قد لوثت الدين الاسلامى بمفترياتها ، فإن المسيحيات كان لها كذلك نصيب مما أصاب هذا الدين ، وأول من تولى كبر هذه المسيحيات هو تميم بن أوس الدارى . ثم عرض الأحاديث زعم أنها من المسيحيات . فمن ذلك ما ذكره فى ص (١٤١) حيث قال : مما بثه تميم الدارى من مسيحياته ما ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم من قصة الجساسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك الخ ما قال .

حديث الجساسة ليس بموضوع :

أما حديث الجساسة فقد رواه الامام مسلم فى صحيحه (١) عن فاطمة بنت قيس وذلك « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر مناديا ينادى : الصلاة جامعة ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليلزم كل انسان مصلاه ، ثم قال : أتدرون لم جمعتكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال انى ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة ؟ ولكن جمعتكم لأن تميما الدارى كان رجلا نصرانيا فجاء فبايع وأسلم » وحدثنى حديثا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال ، ثم ذكر لهم قصة تميم وخروجه مع جماعة من قومه راكبين منقينة فاضلوا شهرا فى البحر حتى وصلوا الى جزيرة فى البحر فنزلوها فوجدوا دابة عظيمة فكلمتهم ثم دلتهم على شخص بمكان بالجزيرة فذهبوا اليه فحدثهم بحديث طويل وأنه المسيح الدجال .

وليس للمؤلف سلف فى التشكيك فى هذا الحديث الا ما كان من المرحوم السيد محمد رشيد رضا الذى نقل المؤلف كلامه فى كتابه ، وكلام السيد رشيد فيه التصريح بكذب القصة ، ولا بتكذيب تميم ، وكل ما فيه محاولة اثبات أن سكوت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على صدق

القصة ، وأن مثل هذا لا يدخل تحت التقرير ، وأن تصديق الكاذب فيما لا يخل بأمر الدين ولا يترتب عليه حكم شرعى أمر جائز على الأنبياء وللدرد على ذلك نقول :

(١) أن حديث الجساسة رواه الامام مسلم فى صحيحه ورجاله ثقات عدول لا مطعن فى واحد منهم ، وقد رواه غير مسلم : الامام أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه ، ورواه غير فاطمة بنت قيس من الصحابة أبو هريرة وعائشة وجابر — رضوان الله عليهم — فالحديث لم ينفرده مسلم ، ولا انفردت بروايته فاطمة بنت قيس .

وقد حدث به النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر فى جمع من الصحابة واعتبروه موافقا لما كان يحدثهم به عن المسيح الدجال وغيره من أشراط الساعة الكبرى ، فالقول بأنه لا يدخل تحت التقرير غير مسلم ، وقد اعتبر الأئمة رواية النبى صلى الله عليه وسلم ذلك عنه من مناقبه . قال الحافظ الكبير ابن حجر فى الاصلبة (١) فى ترجمة تميم رضى الله عنه : « مشهور فى الصلابة كان نصرانيا وقدم المدينة فأسلم وذكر للنبى صلى الله عليه وسلم قصة الجساسة والدجال فحدث النبى صلى الله عليه وسلم عنه بذلك وعد ذلك من مناقبه » ثم نقل عن أبى نعيم أنه قال : كان راهب أهل عصره وعابد فلسطين وكان كثير التهجيد بالليل « قام ليلة بأية حتى أصبح وهى قوله تعالى « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم » (٢) ومن مناقبه ما ذكره فى الاصلبة أيضا (٣) قال : أخرج البخارى من طريق الجريدي عن أبى العلاء عن مطوية بن حرملة قال : قدمت على عمر فقلت : يا أمير المؤمنين ، تأتب من قبل أن تقدر عليه فقتل : من أنت ؟ فقلت مطوية بن حرملة

فخن مسيلمة — أى صهره — قال : اذهب فانزل على خير أهل المدينة قال : فنزلت على تميم الدارى فبينما نحن نتحدث اذ خرجت نار بالحره فجاء عمر الى تميم فقال : ياتميم أخرج فقال : وما أنا ؟ وما تخشى أن يبلغ من أمرى ؟ فصغر نفسه ثم قام فحاشها (١) حتى أدخلها الباب الذى خرجت منه ثم اقتحم فى أثرها ثم خرج قلم تضره » .

وعمر رضى الله تعالى عنه وهو العبقرى الملهم المحدث ما كان ليخفى عليه حال تميم ومنزلته من الصلاح والاستقامة والاخلاص وهو القائل : « لست بخب والخب لا يخدعنى » فكيف يجوز فى العقول أن يرمى مثل هذا بالكذب والدس والافساد فى الدين !! » .

(ب) ما زعمه السيد رشيد من أن هذا لا يدخل تحت التقرير ممنوع قال الحافظ فى الفتح (٢) : « وقد اتفقوا على أن تقرير النبى صلى الله عليه وسلم لما يفعل بحضرته أو يقال ويطلع عليه بغير انكار دال على الجواز ، لأن العصمة تنفى عنه ما يحتمل فى حق غيره مما يترتب على الانكار فلا يقر على باطل » وما زعمه أيضا من أن هذا ليس من أمور الدين التى يعصم الأنبياء عن تصديق الكاذب فيها أشد منه منعا ، ولا أدرى أنا ولا غيرى كيف لا يعتبر الاخبار بأشراط الساعة من أمور الدين ؟ ولو كان ما حدث به تميم كذبا لما سكت الوحي عن بيان الحق فيما أخبر به كما حدث فى كثير من الأحيان حينما كان المنافقون وأضرابهم يقولون خلاف ما ييطنون فينزل الوحي فاضحا لهم ومبيناً كذبهم » .

أجانيث الدجال ونزول المسيح فى آخر الزمان صحيحة :

على أن النبى صلوات الله وسلامه عليه قد أخبر فى غير ما حديث بالدجال ونزول المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فى آخر الزمان حكما

(١) فى القاموس « حاش الصيد جاءه من حواليه ليصرفه الى الحباله كاحاشه واخوشه والابل جمعها وساقها » .

(٢) ج ١٢ ص ٢٧٥

عدلا بشرية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير وعلى يديه يكون قتل الدجال ، وكل هذا مروي من طرق متكاثرة في الصحيحين (١) وغيرهما من كتب السنن المعتمدة ، فإخبار النبي بهذه الأشرطة لم يكن متوقفا على إخبار تميم رضى الله عنه وإنما انتهر النبي فرصة تحديث تميم لما حدث به ليبين لهم أن ما حدثهم به حق وواقع لا شك فيه ، ثم ما رأى المؤلف وأضرابه في قول الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه « وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون » وهذه الدابة عند كثير من المفسرين هي الجساسة التي ورد ذكرها في حديث مسلم ، أليست الآية فيها تصديق لهذا الحديث ؟ ولا سيما والآية لا تنفى وجودها قبل يوم القيامة ، إذا المطلق على وقوع القول الخروج لا الوجود بل التعبير القرآنى يشعر بوجودها قبل هذا .

(ج) ما تهكم به المؤلف من تعليقه في الهامش على قصة تميم حيث قال : « لعل علماء الجغرافيا يبحثون عن هذه الجزيرة ويعرفون أين مكانها من الأرض ثم يخبروننا حتى نرى ما فيها من الغرائب التي حدثنا بها (سيدنا تميم) رضى الله عنه . »

إنما يدل على ضيق العطن وقصور التفكير ، وهل علماء الجغرافيا يا (سيدنا المؤلف) اكتشفوا كل بقعة في الأرض ؟ إن كثيرا من أقطار البر والبحر لا تزال بكر إلى الآن لم تطرقها قدم مستكشف ، بل في القارات المعروفة أماكن ما زالت مجهولة إلى اليوم ، وأظن أنه لا يعزب عنك مجاهيل أفريقيا و غير أفريقيا ، بل في بعض الجهات المرتادة مغارات وكهوف لا تزال غير معروفة ، فإذا كان هذا في البر فما بالك بالبحر ؟ وثلاثة أرباع هذه الأرض التي يسكنها النوع الانسانى بحار ، وعلى تسليم أنها كانت في

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ من ٥٨ — ٧٨ ، فتح الباري بشرح صحيح البخارى ج ١٣ من ٧٦ — ٩٠ .

جزيرة من الجزر المعروفة للناس اليوم ، فهل يلزم من اطلاق الله سبحانه تميما وصحبه على الدابة والدجال اطلاق غيرهم عليها ؟ ألا يجوز بعد ما رآها تميم وصحبه أن تكون اختفت عن الأنظار وذهبت الى حيث علم الله سبحانه ؟ •

ثم ما موضع العجب الآن دابة تتكلم ؟ وأى غرابة وهذه الببغاء تحكى ما يقوله الانسان ؟ وإذا كان العقل البشرى توصل الى استنتاج الجماد فكيف نستبعد على قدرة الله — عز شأنه — انطق الحيوان ؟ •

طعنه في حديث في الصحيحين :

في ص (١٤٤) قال : ومن المسيحيات في الحديث ما رواه البخارى عن أبى هريرة : أن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « كل ابن آدم يطعن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى بن مريم » ذهب طعن فطعن في الحجاب » وفي رواية سمعت رسول الله يقول : « ما من بنى آدم مولود الا يمسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخا من مس الشيطان غير مريم وابنها ... » ثم قال في الحاشية : وحديث طعن الشيطان الذى رواه البخارى قال ابن حجر في شرحه : « وقد طعن صاحب الكشف في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته ، وكذلك طعن فيه الرازى وقال : ان الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل ... » •

والرد على نلك نقول :

(١) ان هذا الحديث صحيح رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث ، وما دل عليه هو استجابة لدعاء أم السيدة مريم حيث قالت كما قال الله تعالى : « وانى سميتها مريم وانى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » ولا أدرى أى ضير في أن يصدع النبى الذى لا ينطق عن الهوى بخصيصة من الخصائص ، أو اظهار فضيلة من الفضائل لأحد من اخوانه الأنبياء أو غيرهم ، ان هذا ان دل على شيء فانما يدل على غاية السمو

المحمدي وعلى الإمانة الفائقة في التبليغ ، وعلى أن الاسلام دين الله وليس من عند بشر ، اذ لو كان من عند بشر لما حرص على أن يظهر الأنبياء بهذا المظهر الكريم وبهذه المنازل العالية ، وليس في اسناد خصوصية لعيسى أو غيره ما يعود بالنقص على اخوانه الأنبياء ولا ما يثبت تفضيله عليهم ، اذ من المسلم أنه قد يكون في المفضول من الخصائص ما ليس للأفضل ولا يؤثر هذا في أفضليته ، لأن له من الخصائص الأخرى ما يؤهله لاستحقاق الأفضلية ، هذا الى أن المتكلم غير داخل في عموم كلامه كما قال جمع من العلماء ، فيكون نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ممن لم يمسه الشيطان أيضا كما روى ذلك في حديث ، وأيا ما كان الأمر فليس في الحديث ما يدل على أفضلية عيسى عليه السلام على نبينا عليه الصلاة والسلام أما كون بعض القسوس المسيحيين « اتكأوا على هذا الحديث في اثبات عقيدة من عقائدهم الزائفة » كما قال المؤلف ، فلا يعود على الحديث بالبطالان أو الرد كما زعم ، والتبعة انما هي على من حرف الحديث عن مواضعه وحمله على غير محامله الصحيحة .

(ب) هذا الحديث صحيح رواية ودراية وليس في معناه ما يدعو الى رده عند المحققين لأنه لا يخالف عقلا ولا نقلا ، وكل ما هنالك أن بعض الناس تخيل ذلك فرد الحديث أو توقف فيه ، فمن هؤلاء القاضي عبد الجبار المعتزلي والزمخشري ، وان كان الثاني تردد في صحة الحديث وقال : ان صح فالمراد ، أن كل مولود يطمع الشيطان في اغوائه الا مريم وابنها فانهما كانا معصومين وكذلك كل من كان في صفتها كقوله تعالى : « لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين » واستهلاله صارخا من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه ، وأما حقيقة النخس والمس كما توهم أهل الحشو فكلا ، ولو سلب إبليس على الناس بنخسهم لا امتلأت الدنيا صراخا وغياطا ، فما أنت ذا ترى أن الزمخشري لم يقطع بعدم صحة الحديث ، والأكثر من العامة على أن الحديث على ظاهره

وأن المس حقيقة وأن الشيطان حاول ذلك مع مريم وابنها فلم يمكن منه استجابة لدعاء أمها لها « اذ لا يلزم من وقوع المس وقوع الاغواء ، وذلك بالنسبة الى الأنبياء ومن على شاكلتهم من المخلصين الأصفياء وعلى هذا فلا يكون الحديث كما توهم من توهم مخالفا لقوله تعالى : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » وقوله : « الا عبادك منهم المخلصين » ولا يلزم أن تمتلئ الدنيا صراخا وغياطا كما توهم الزمخشري ، لأن الحديث انما جعل ذلك عند الولادة فحسب ، أما بعدها فلا ، ولو حكمنا المشاهدة فما من مولود يولد الا ويستهل صراخا أو باكيا ، وانكار ذلك مكابرة .

الزمخشري لا يعول على كلامه في الطعن في الأحاديث :

ومما ينبغى أن يعلم أن الزمخشري — مع كونه اماما في التفسير — لا يرجع اليه في معرفة الصحيح من غيره ، اذ هو ليس من رجال الحديث العارفين لعلمه « البصيرين برجاله » ، وكم ذكر في كشافه من موضوعات في قصص الأنبياء وغير القصص .

ولو أن المؤلف كان أمينا في البحث لما عرض الأمر من جهة واحدة « وكان عليه أن يعرض لرأى المصححين للحديث ووجهة نظرهم ويناقشهم وهو بعد ذلك حر في أن يختار ما يشاء ، ولكن مسلك المؤلف مسلك المتحيز غير المنصف الذي ينظر الى الشيء بعين واحدة فمن ثم كثرت هفواته وسقطاته .

واليك ما قاله العلماء المحققون :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١) بعد أن ذكر اعتراض الزمخشري وبين أنه غير مسلم : « والذي يقتضيه لفظ الحديث لا اشكال في معناه ، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء ، بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مس كل مولود عند ولادته « ولكن من كان من عباد الله المخلصين لم

(١) فتح الباري : ج ٨ ص ١٧٠

يضره ذلك المس أيضا ، واستثنى من المخلصين مريم وابنها ، فانه ذهب يمس على عادته فحيل بينه وبين ذلك ، فهذا وجه الاختصاص ، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين « الخ ما قال (١) .

وقال القرطبي في تفسيره (٢) : « قال قتادة : كل مولود يطقن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأمه جعل بينهما حجاب فأصابته الطعنة الحجاب ولم ينفذ منها شيء ، قال علماؤنا : وان لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما ولا يلزم من هذا أن نخس الشيطان يلزم منه اضلال المسوس واغواؤه فان ذلك ظن فاسد ، فكم تعرض الشيطان للأتبياء والأولياء بأنواع الافساد والاغواء ، ومع ذلك عصمهم الله مما يرومه الشيطان كما قال : « ان عبادى ليس لك عليهم سلطان » .

وقال الفخر الرازى (٣) بعد ذكر كلام القاضى عبد الجبار ورده للحديث « واعلم أن هذه الوجوه محتملة وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر والله أعلم » ثم قال : « والعجب من بعض أهل السنة كيف يتبع المعتزلة في تأويل مثل هذه الأحاديث الصحيحة لمجرد الميل الى ترهات الفلاسفة ، مع أن ابقاءها على ظاهرها لا يرنق لهم شرها ولا ضيق عليهم سرها » فهل من الأمانة في النقل أن يفترى على الإمام الرازى ويقول ما لم يقل وينسب اليه ما ليس من كلامه ؟ وهل يتفق ما نقلته عن الرازى بنصه هو وما زعمه من أن الرازى طعن في الحديث ؟ والحق أن الرازى نقل كلام القاضى عبد الجبار في الطعن في الحديث ورده كما سمعت ، ولكن المؤلف كثيرا ما يخطف الأمور بسرعة فمن ثم يقع في الغلط وكثيرا ما يعتمد بتر النصوص لحاجة في نفسه ، وقال الإمام الألوسى في تفسيره بعد أن عرض لراى

(١) مما يزيدك يقينا على ان المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء انه اقتصر من كلام الحافظ على ذكر طعن الزمخشري وكلام الرازى ، ولم يذكر توجيه الحافظ لمعنى الحديث ، وهو الذى نقلته لك هنا ، وذلك لحاجة في نفسه لا تخفى عليك .

(٢) ج ٤ ص ٦٨

(٣) تفسير الرازى ج ٢ ص ٦٥٨ ط بولاق .

الزمخشري : « ولا يخفى أن الأخبار في هذا الباب كثيرة وأكثرها مدون في الصحاح والأمر لا امتناع فيه ، وقد أخبر به الصادق عليه السلام ، فليتلق بالقبول ، ثم شرع يفند ما ذهب إليه الزمخشري ومن قبله القاضي عبد الجبار . »

تكنيه لأحاديث شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم :

في ص (١٤٦) شكك في أحاديث شق الصدر ، واستعمل في ذلك أسلوبا ساخرا تهكميا ، وقارن بين عملية شق الصدر للنبي صلى الله عليه وسلم وعملية الصلب للمسيح عند المسيحيين — وشتان ما بينهما — بل نصب من نفسه مدافعا عن عقيدة الصلب .. الخ ما شاء له هواه أن يقول ، وهو في هذا لا يخلو من أحد أمرين :

(١) أما أن يكون منافقا كشف لنا عن حقيقة إيمانه ودخيلة نفسه وخبث طويته ،

(٢) وأما أن يكون مداهنا متملقا يتملق جمهور المسيحيين ولاسيما سادته المبشرون والمستشرقون وكلا الأمرين ضلال وشر .

أحاديث شق الصدر صحيحة ثابتة :

وقصة شق الصدر ثابتة بالأحاديث الصحيحة ، وقد وقع ذلك مرة في صغره وهو عند مرضعته السيدة حليلة السعدية ، ومرة أخرى عند الأسراء والمعراج وهي ثابتة في الصحيحين ، بل قيل بحصول الشق في غير هاتين المرتين وتكرره إنما كان لتجديد استعداده صلى الله عليه وسلم لما يلقي إليه من الوحي الفينة بعد الفينة . قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١) : « وقد استنكر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الأسراء وقال : إنما كان ذلك وهو صغير في بني سعد ولا إنكار في ذلك ، وقد تواردت الروايات وثبت شق الصدر أيضا عند البعثة ، كما أخرجه أبو نعيم في

الدلائل • ولكل منها حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة — كما عند مسلم في حديث أنس — فأخرج علقه فقال هذا حظ الشيطان منك ، وكان هذا في زمن الطفولية فنشأ على أكمل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع الشق عند البعث زيادة في اكرامه لينتقى ما يوحى اليه بقلب قوى في أكمل الأحوال من التطهير • ثم وقع شق الصدر عند ارادة الخروج الى السماء لينتأهب للمناجاة •

ولا أدري ما وجه المقارنة بين الشق والصلب ؟ فالشق أمر حق وممكن وثابت بالأسانيد الصحيحة ، والصلب أمر باطل وفيه مخالفة للعقل والنقل ، وقد نفاه « القرآن » الصادق نفيا باتا قال تعالى : « وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وان الذين اختلفوا فيه لفي شك منه » ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا • بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما » ولئن جاز استبعاد شق الصدر في العصور السابقة لا يجوز أن يستبعد في عصورنا هذه التي تقدم فيها الطب تقدما عجيبا ، حتى أصبحت العمليات تجري في القلب وفي المخ وغيرهما من الأعضاء التي هي بسبب وثيق من حياة الانسان •

وهذا مما يقرب الى النفوس التي دأبت على المجحود هذه المعجزة النبوية التي جرت بغير جراحة وبغير مبضع •

وبعد كل هذا التهجم والطعن بغير حق احالنا في الاستزادة من معرفة الاسرائيليات والمسيحيات الى كتب التفسير والحديث والتاريخ ، والى كتب المستشرقين أمثال جولد زهير وفون كريمر وغيرهما ، وبهذا استعلن المؤلف وكشف لنا عن حقيقة نفسه • وفي الحق أنه ما أوقعه في كل هذا الزلل وتلك العثرات المتلاحقة الا متابعتة لأساتذته من المستشرقين والمبشرين الذين اتخذهم له أئمة •

وغبى عليه ما يضمره هؤلاء اليهود المعاصرون السبقيون من حقد وضغينة على الاسلام والمسلمين ، ولم يجدوا ثغرة ينفذون منها الى

أغراضهم السيئة الا النيل من السنة ومحاولة التشكيك فيها واطفاء هذا القبس الإلهي ، ويأبى الله ألا أن يتم نوره ولو كره الكافرون .

أبو هريرة رضى الله تعالى عنه :

وقد عرض « أبو رية » في كتابه لترجمة الصحابي الجليل أبي هريرة رضى الله عنه فيما يربو على خمسين صفحة ، ولم يدع منقصة ولا مذمة الا ألصقها به ، وعلى أن الفصل معقود لأبى هريرة ، فقد نال من غيره من الصحابة كما نال منه ، وجرحهم كما جرحه ، وتهكم بجمهور أهل العلم الذين قالوا ان الصحابة كلهم عدول ، وقولهم مالا يقولون .

لذلك كان لزاما على أن أكتب بين يدي الردود كلمة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لأضع الحق في نصابه في هذا الموضوع .

منزلة الصحابة في الإسلام :

الصحابي في عرف العلماء وأئمة الحديث هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك ، فمن ارتد ومات على ردة بطلت صحبته ، ومن تاب وعاد الى الاسلام عادت اليه الصحبة على الأصح ، وكذلك من أظهر الاسلام وأبطن الكفر من أهل النفاق بمعزل عن شرف الصحبة ، وقد تكفل الله ورسوله بالكشف عن نفاق هؤلاء ، والجمهور من العلماء على أن الصحبة لا يشترط فيها طول الوقت ، ولا الجهاد والانفاق في سبيل الاسلام ، وبعض العلماء اشترط في الصحبة طول الملازمة والمعاشرة ، وأن يكون غزا مع النبي غزوة أو غزوتين ، ومع أن الجمهور من العلماء على عدم اشتراط طول الصحبة أو الغزو أو الانفاق الا أنهم يرون أن من طالت صحبته بالنبي أو سمع منه أو غزا معه أو بذل نفسه وماله في سبيل نصرته أحق بالفضل وأولى بالتقديم ممن ليس كذلك ، قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر : « لا خفاء برجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلزمه

أو يحضر معه مشهدا ، وعلى من كلمه يسيرا أو ماشاء قليلا أو رآه على بعد أو في حال الطفولة ، وان كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع ، ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية ، وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الصحبة « (١) » .
ويشير الى هذا المعنى قول الله تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير » (٢) .

عدالة الصحابة :

والصحابه كلهم عدول عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين ، ومعنى عدالتهم : أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتصفوا به من قوة الايمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فان ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ، ولم يخالف في عدالتهم الا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء ، لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استاندها الى برهان ولا يتسع المقام الآن لذكر آرائهم ومناقشتها ، وبحسبنا هذا الاجمال والايجاز في هذا المقام .
وعدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله سبحانه لهم واخباره عن طهارتهم وأنهم خير الأمم وأوسطها وأزكاها وأتقها ، قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » الآية (٣) ، والوسط هم الخيار العدول ، اذ الوسط من كل شيء خياره وأعدله ، وقال تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (٤) ، وليس من شك في أن الخطاب في الآيتين يدخل فيه الصحابة دخولا أوليا ، وقال تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه » (٥) ، وقال : « لقد رضي الله عن المؤمنين

(٢) الحديد : الآية ١٠
(٤) آل عمران : الآية ١١٠

(١) شرح النخبة ص ٣٧
(٣) البقرة : الآية ١٤٣
(٥) التوبة : الآية ١٠٠

اذ يبأيعونك تحت الشجرة « الآية (١) ، وقال : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم » (٢) ، الى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تزكيهم وتنشيد بفضلهم ومآثرهم وصدق إيمانهم واخلاصهم وسمو أخلاقهم ، وأى تزكية بعد تزكية الله الذى لا تخفى عليه خافية فى الأرض ولا فى السماء ، ومن أصدق من الله قيلا ۖ وأيضا فقد نوه بعد التهم نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ودعا الى معرفة حقوقهم واکرامهم ، وعدم ايذائهم والتهجم عليهم لما لهم من الأفضال ، ففى الصحيحين مرفوعا : « لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » وقد تواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة أنه قال : « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم » الحديث وروى الترمذى وابن حبان فى صحيحه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم » ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله . ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه . »

وروى البزار فى مسنده بسند رجاله موثقون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختار أصحابى على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » . والواقع التاريخى يؤيد هذا الحديث كل التأييد ، وانما يعلم ذلك حق العلم من اطلع على تاريخ الصحابة وسيرهم ، وما كانوا عليه من العلم والعمل والتقوى وطهارة الأخلاق والترفع عن الأهواء والشهوات ، وقد كان كبار الصحابة ولاسيما الخلفاء الراشدون يعرفون هذا الفضل لكل صحابى ، وان لم يكن له من الصفة الا الرؤية ... وقد روى أنه جرى للفاروق عمر رضى الله عنه برجل بدوى قد هجا الأنصار فقال لهم : « لولا أن له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدرى

ما نال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة منه » فما هو ذا عمر على صرامته في الحق قد توقف عن معاتبته ؟ فضلا عن معاقبته لكونه علم أنه حظى بشرف الصحبة •

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوجبت الحال التي كانوا عليها — من الهجرة وترك الأهل والمال والولد والجهاد ونصرة الاسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء في سبيل الله — القطع بتعديلهم واعتقاد نزاهتهم وأمانتهم • وأنهم كانوا أفضل من كل من جاء بعدهم • وقد عرف أئمة الاسلام كل هذا للصحابة ، روى الحافظ أحمد البيهقي أن الامام الشافعي — وهو من هو دينا وعقلا وعلمًا والمعية — ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهل ثم قال : « وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستتبط به • وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا » (١) وقال الامام أبو زرعة الرازي : « اذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ، وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق • وما جاء به حق ، وانما أدى ذلك الينا كله الصحابة ، وهؤلاء — يريد الزنادقة وأشباههم — يريدون أن يجرحوا شهودنا لبيطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة » وما أحكمها من كلمة ألقى بها الله سبحانه على لسان أبي زرعة رحمه الله ! ولا يدخلن الشك الى نفسك ما روى من مراجعة الخليفتين أبي بكر وعمر لبعض الصحابة في بعض مروياتهم وطلبهم شاهدا ثانيا ، ومراجعة بعض الصحابة لبعض في القليل النادر ، فذلك ليس لتهمة ولا تجريح ، وانما هو أمر لزيادة اليقين والتثبت • وقد وضع الخليفتان الراشدان بهذا التحوط البالغ والتثبت المحمود المنهج السليم في التثبت في الرواية ، وليس أدل على هذا من قول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري — وقد طلب منه أن يأتي بمن يشهد معه أنه سمع ما رواه

له عن رسول الله — قال الفاروق : « أما انى لم أتهمك ولكنه الحديث عن رسول الله » فهل بعد هذا القول الصريح يتهم الصحابة متهم ويتظنن ظان ؟؟ .

الصحابى المظلوم :

لم أجد أحدا من الصحابة — فيما أعلم — تعرض لسهام النقد الظالم بمثل ما تعرض له الصحابى الجليل أبو هريرة رضى الله تعالى عنه وهذه الحملة الجائرة تضرب فى القدم الى آماذ بعيدة ، فقد نقل لنا العلامة ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث (١) » الكثير مما رمى به أبو هريرة فى القديم من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء ، ولم نر أحدا يعتمد به من أئمة العلم فى الاسلام تعرض لأبى هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره ، ثم جاء بعض المستشرقين فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها ، ثم طلّعوا علينا بأراء مبتسرة وأحكام جائرة ، ولعل من نافلة القول أن أنبه الى الأغراض السيئة التى يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم ، التى هى امتداد للحملات الصليبية ، التى يقصدون منها تقويض دعائم الاسلام والعروبة ، واضعاف الروح الدينية فى المسلمين ،كى يتم لدولهم ما تريد من الاستعمار والاستئثار بخيرات البلاد واستذلال رقاب العباد ، وهم — يشهد الله — يريدون من الطعن فى الصحابة حيناً وفى السنة حيناً آخر تشكيك المسلمين فى الأصل الثانى من أصول التشريع فى الاسلام وهو السنة وتقليل الثقة بها ، واذا تشكك المسلمون فى السنة وقللوا الثقة بها استعجم عليهم فهم القرآن ومعرفة حقيقة المراد منه ، اذ السنة شارحة للقرآن ومبينة له ، واذا استعجم على المسلمين القرآن فقل على الاسلام والعروبة العفاء ، وقد نجح المستشرقون الى حد ما فى التأثير فى بعض الكتاب المسلمين فى عصرنا الأخير فهاقتفوا

(١) الحق أن الامام ابن قتيبة ذكر فى كتابه ما تهجم به النظام وأمثاله على المحدثين بعامة وأبى هريرة بخاصة ، ثم دافع عن الحديث وأهله دفاع رجل عاقل عالم مثبت نرجو أن يكافئه الله عليه .

آثارهم فيما زعموا ورددوا من دعاوى لم تقم عليها بينات « بل وزادوا عليها من عند أنفسهم ، وكل هؤلاء وأولئك نفتوا سموهم باسم البحث والمعرفة وحرية النقد ، والله يعلم والراسخون في العلم يعلمون أن ما زعموا أبعد ما يكون عن العلم الصحيح ، والبحث القويم والنقد النزيه ، وقد جاء مؤلف كتاب « أضواء على السنة » فردد ما قالوه ، بل زاد الطين بلة فعقد في كتابه فصلا طويلا تحت عنوان « أبو هريرة » حشاه بكل جارحة من القول ، وتهجم فيه على أبي هريرة وغيره من الصحابة ورماهم بالكذب والاختلاق ، وقد ردد في هذا مقالة « النظام » التي نقلها عنه ابن قتيبة في كتابه وتبعه حذو القذة بالقذة ، ولا تكاد تطلع على صفحة من هذا الفصل الا وتجد فيها من الأخطاء العلمية ما نربأ بأى باحث عنها . ولذا يظهر لى أن المؤلف دخل الى هذا البحث وهو متشبع بفكرة خاصة مما نأى به عن البحث الصحيح ، وقواعد البحث العلمى النزيه تقتضى من الباحث اذا ما شرع فى بحث أن يجمع مادته ونصوصه . ثم يجرد نفسه من كل هوى أو رأى . ثم يبحث ويمحص ويدقق ويوازن بين النصوص كى يأتى حكمه أقرب الى الحق والصواب . أما أن يدع ما يشاء على حسب هواه . فهذا مالا تقره قواعد البحث الصحيح والنقد النزيه .

عدم رعاية أبى رية للأمانة العلمية :

والمؤلف فى سبيل الوصول الى ما يريد يقتضب بعض النقول ويقتصر على بعضها « على طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويدع « وأنتم سكارى » ويترك بعض الروايات القوية التى لا تطاوعه الى ما قصد « ويستشهد بالروايات الضعيفة ما دامت تسعفه .

واليك بعض المثل أجتزئ بها عن كثير مما وقع فيه كى لا يظن ظان أنى أتجنى أو أتكذب طريق الانصاف :

ففى ص (١٦٨) قال فى معرض الاستدلال على اتهامه أبا هريرة

بالكذب ما نصه : « ولما سمع الزبير أحاديثه قال : صدق ، كذب » وإيراد النص بهذا الوضع يوهم اتهام الزبير لأبى هريرة بالكذب ، واليك النص بتمامه كي تؤمن معي بما أقول ، قال صاحب البداية والنهاية (١) : « وروى عروة بن الزبير قال : قال لى أبى : أدننى من هذا اليمانى — يعنى أبا هريرة — فإنه يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فأدنيته منه فجعل أبو هريرة يحدث وجعل الزبير يقول : صدق ، كذب ... قلت : يا أبت ما قولك صدق ، كذب ؟ قال : أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أشك » ولكن منها ما وضعه على مواضعه ومنها ما وضعه على غير مواضعه » فهل ترى فى هذا النص بتمامه ما يشهد لما ذهب إليه ؟

ومن أمثلة أخذه ببعض الروايات لأنه يشهد له ، وترك البعض الآخر وإن كان أقوى لأنه لا يشهد له ، ما ذكره فى ص ١٩٢ من أن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة عاملاً على البحرين ، ثم بلغه أشياء تخل بأمانته فعزله وولى مكانه غيره ، وأن عمر أهانه وكلمه بكلام شديد .

وكنا نحسب من المؤلف أن يبين لنا مرجعه لفرى إذا كان من المراجع الموثوق بها أم لا ، واليك القصة كما جاءت فى الإصابة (٢) وهى أوثق كتاب فى تاريخ الصحابة . قال الحافظ فى الإصابة : « وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين : أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين ، فقدم بعشرة آلاف فقال له عمر : استأثرت بهذه الأموال فمن أين لك ؟ قال : خيل فتجت ، وأعطية تتابعمت » وخراج رقيق لى » فنظر فوجدها كما قال ، ثم دعاه ليستعمله فأبى ، فقال : لقد طلب العمل من كان خيراً منك ، قال : أنه يوسف نبي الله ابن نبي الله وأنا أبو هريرة بن أميمة ، وأخشى ثلاثاً : أن أقول بغير علم ، أو أقضى بغير حكم ، أو يضرب ظهري ويشتم عرضي وينزع مالى

وقد روى هذه القصة أيضا الحافظ ابن كثير في بدايته (١) ثم قال عقبها : وذكر غيره أن عمر غرمه في العمالة الأولى اثني عشر ألفا ، فلهذا امتنع في الثانية •

فها أنت ذا ترى أن رواية عبد الرازق ليس فيها اتهام الأبى هريرة بل فيها تبرئة لساحته ، ثم هي قد اتفق عليها امامان لهما في النقد باع طويل : ولعل في أسلوب ابن كثير وإشاراتهما إلى الرواية الأخرى ما يشعر بعدم ارتضائه لهما ، وأيضا فعبد الرازق امام جليل وأحريروايته أن ترجح ، ثم هل ترى لو أن عمر رضى الله عنه وجدته متهما — كما زعم المؤلف — أكان يعرض عليه الإمارة مرة ثانية وسيرة الفاروق وتشدده مع الولاة معروفة؟؟ وهكذا يتبين لنا أن رواية عبد الرازق هي التي يجب أن يعول عليها ، ولعلك بعد ما سمعت آمنت معنى أن المؤلف يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء بالهوى والتشهى لا بالحجة والبرهان ، وأنه ما عدل عن رواية عبد الرازق إلى الأخرى الا لحاجة في نفسه ! •

ومن ذلك أيضا ما ذكره في ص (١٦٣) من أن عمر رضى الله عنه قال لأبى هريرة : أكثر يا أبا هريرة من الرواية وأحر بك أن تكون كاذبا على رسول الله ، وأوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله فإنه ينفيه إلى بلاده ، وأنه قال له : لتترك الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس ... ولم أجد رمى عمر له بالكذب في أى كتاب من الكتب الموثوق بها • اللهم الا اذا كان المؤلف وقع عليه في كتاب من كتب الأدب أو نحوها أو أتى به من بنات خياله • وليس في توعده له بالحاقه بأرض دوس ما يشتتم منه رائحة الاتهام بالكذب • وانما هو التحوط وزيادة التثبيت • والاكتار مظنة الغلط أو السهو ، ومذهب الفاروق في التثبيت في الرواية معروف •

اعتماده في الأحاديث على كتب الأدب والتواريخ ونحوها :

ومن عجيب شأن مؤلف كتاب « أضواء على السنة » — على ما زعم من أنه طوف في عشرات من كتب الحديث — كيف خفى عليه ما قرره الأئمة المحدثون من أن الرويات لا يعتمد في الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتواريخ ! إذ فيها زيف كثير وغث غير قليل ، وأن الحديث لا يؤخذ إلا من كتب الأئمة الثقات ، الذين يرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود ، ومن قواعدهم التي وضعوها : من روى حديثاً فعليها أن يبرز سنده أو ينسبه إلى من خرجه ، وإلا فليس له أن ينسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بصيغة التضعيف كقول روى ويذكر ونحوها ، وليس له أن ينسبه إلى رسول الله بصيغة الجزم إلا إذا تحقق من صحته أو حسنه ، وقد اعتمد المؤلف في كثير مما نقل على كتاب « الشعر والشعراء » وكتاب « ثمار القلوب في المضاف والمنسوب » و « مقامات بديع الزمان الهمذاني » و « المثل السائر » و « شرح نهج البلاغة » و « حياة الحيوان للدميري » و « نهاية الأدب » ونحوها ، ولست بهذا أقصد إلا إزراء بهذه الكتب ولا بأصحابها ، ولكني أحب أن أقول : إن كثيرين من العلماء يكونون ثقات في فنونهم ، ولكنهم لا يعتمد عليهم في رواية الحديث ، ومعرفة صحيحه من سقيمهم ، لأنهم ليسوا من رجاله وصيارفته ، وإذا كان ابن اسحق — وهو إمام أهل المغازي — قد ضعفوه في رواية الحديث ، على ما بين التأليف في الحديث والسير في القديم من سبب وثيق ، فما بالك بغيره من أهل الأدب واللغة والمباحث العامة !

وانني لأعتدل هذه الفرصة لأبين للباحثين وأئمة المسلمين إلى أن كتب الأدب والتواريخ والأخلاق والمواظع ونحوها مشتملة على الكثير من الأسرائيليات والأحاديث المكفوبة التي هي دخيلة على الإسلام ، وقد بينت هذا في كتابي « الوضع في الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » .

مخالفة أبى رية لبدائه العقول :

ومن أجل أن المؤلف اعتمد على كتب الأدب ونحوها في النقل ، ولا سيما في موضوع دقيق يتعلق بتاريخ صحابى جليل ، وهو أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ، وأنه أخذ في البحث وهو متشبع بهوى خاص ، فقد وقع في أخطاء نربأ بطالب مبتدئ أن يقع فيها .

فمن ذلك ما ذكره في ص ١٥٦ من التهم بأبى هريرة وتسميته بشيخ المضيرة ، قال نقلا عن كتاب «ثمار القلوب» للثعالبي : « وكان يعجبه المضيرة جدا فيأكل مع معاوية » فإذا حضرت الصلاة صلى خلف على رضى الله عنه ، فإذا قيل له في ذلك قال : مضيرة . معاوية أديسم وأطيب ، والصلاة خلف على أفضل ، وكان يقال له شيخ المضيرة » (١) .

وكيف يصح هذا في العقول وعلى كان بالعراق ومعاوية كان بالشام وأبو هريرة كان بالحجاز ، إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين في عهد عمر رضى الله عنه لم يفارق الحجاز ، قال الامام ابن عبد البر : « استعمله عمر على البحرين » ثم عزله . ثم أراد على العمل فأبى عليه ، ولم يزل يسكن المدينة وبها كانت وفاته (٢) .

اللهم الا اذا كان المؤلف يرى أن أبا هريرة أعطى بساط سليمان أو كانت تطوى له الأرض طيا !!! .

وفي ص (١٥٧) ينقل عن أحد المؤلفين في سيرة سيدنا أبى هريرة — بعد أن أصفى عليه من الانقلاب الفضفاضة ما أصفى — قوله : يظهر من هذه الحكاية وغيرها أنه ممن حضر وقعة صفين وأنه كان يصانع الفتنتين ثم قال : وحدث غير واحد أن أبا هريرة كان في بعض الأيام يصلى

(١) المضيرة مريقة تطبخ باللبن المضير ، أى الحامض . وربما خلط بالحليب ، وكان من أطايب الأطعمة يؤمذ .

(٢) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ هامش الاصابة .

في جماعة على ، ويأكل في جماعة معاوية ، فاذا حمى الوطيس لحق بالجبل ،
فاذا سئل قال : على أعلم ومعاوية أدسم ، والجبل أسلم .

وهل يؤخذ العلم من الحكايات ولا سيما في موضوع فيه اتهام وتجريح
كهذا ؟ !! ولن ؟ لصحابي جليل من صحابة رسول الله صلوات الله وسلامه
عليه ثم من قال ابن أبا هريرة حضر موقعة صفين ؟ ، الأجل أن تصحح
أيها المؤلف المتجنى وصاحبك الذي زعمت أنه محقق وو . . . حكاية باطلة
تركبان هذا المركب الصعب وتتمحلان هذا التمثل الشديد ؟ ثم من « غير
واحد » الذي حدث ؟ ثم هل يصح في العقول أن أبا هريرة كان ينتقل بين
الجماعتين ويصانع الفتنتين ولا ينكشف أمره ؟؟ .

أدركونا يا أصحاب العقول ، وصدق القائل :

هذا كلام له خبيء معناه ليس لنا عقول

ان هذه الحكايات وأمثالها — وما أكثرها في كتب الأدب — مما لا تصح
نقلا ولا توافق عقلا انما ذكرت في كتب يقصد من ورائها قتل الوقت
وشغل الفراغ والتفكه والتندر ، وكان الأليق بها الاهمال في معرض البحث
العلمي ، أما انها توضع في كتاب في تاريخ السنة ، ويعتمد عليها في تجريح
رجل من كبار أهل العلم ، فضلا عن كونه صحابيا جليلا زكاه الرسول
والرعيل الأول من خيار المسلمين ، فهذا ما لم نعهده في أسلوب البحث
في القديم ولا في الحديث .

ومما لا يقضى منه العجب أن صاحب هذه السقطة الشنيعة يكتب على
غلاف كتابه ما نصه : دراسة محررة تناولت حياة الحديث المسمى وتاريخه
وكل ما يتصل به من أمور الدين والدنيا ، وهذه الدراسة الجامعة التي
قامت على قواعد التحقيق العلمي ، هي الأولى في موضوعها . لم ينسج أحد
من قبل على منوالها . . . ولقد صدق ، فهي محررة من قواعد البحث العلمي
الصحيح ومن صحيح النقل وسليم العقل ، وهي الأولى في موضوعها خلطا

وسبابا وتجنيا ، وكيف ينسج أحد من قبل على منوالها ، وقد تعرت من التحقيق والصدق والعدل ! :

وهكذا يتبين لنا جليا أن المؤلف — وقد سمعت طرفا من بحثه ودراسته — قد التوى بالبحث وتتكب به طريق التحقيق والعدل والانصاف .

اسفاف أبى رية فى نقد الصحابى أبى هريرة :

ومما لا ترتاح اليه النفوس الكريمة وتأبى أن تنغمس فيه الأقلام العفيفة ما نضحت به نفس المؤلف وجرى به قلمه « من تهكم بأبى هريرة وسباب وهجر من القول ، مما لا نرضاه ولا يرضاه رجل ذو دين وخلق لرجل من رعاى الناس وسفلتهم ، فضلا عن صحابى كريم من أصل عربى كريم ، وكنا نحب من رجل يكتب فى السنة أن يتأدب بأدب صاحبها وأدب أئمتها ورجالها ، كالبخارى وغيره . »

واليك بعضا من هذا ، ومعذرة اذا كان القلم جرى بحكاية هذا السباب والسفاه .

أمثلة من هذا الاسفاف فى النقد :

فمن ذلك ما ذكره فى ص (١٥٢) : « وكان بينهم — أى الصحابة — لا فى العير ولا فى المنفير » .

وفى ص (١٦٦) قال : « ولما قالت له عائشة : انك لتحدث حديثا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار ، اذ قال لها — كما رواه ابن سعد والبخارى (كذا) وابن كثير وغيرهم — شغلك عنه صلى الله عليه وسلم المرأة والمكحلة » .

وليس فى العبارة ما يستأهل أن يصب المؤلف أبو رية على الصحابى أبى هريرة ذنوبا من سفاهه ، وفى أى منطق يا معشر العقلاء أن من يدافع عن نفسه يكون لا أدب عنده ولا وقار ؟ !!! .

ومما ينبغى أن يعلم أن الرواية التى ذكرها ابن كثير فى بدايته :

أنها قالت لأبى هريرة : « أكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة قال : انى والله ما كانت تشغلنى عنه المحملة والخضاب ، ولكن أرى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثى قالت : لعله » وهذه الرواية تزيل ما يتوهم من الأولى وتدل على أنها اقتنعت بما قال .

وفى ص (١٨٥) قال : « ومن كان هذا شأنه لا يكون — ولا جرم — الا مهينا لا شأن له ولا خطر » ولكن أتدرى أيها القارىء بم استحق سيدنا أبو هريرة أن يكون مهينا ... فى نظر المؤلف ؟ لأنه لم يصاحب النبى الا على ملء بطنه . وأنه اتخذ الصفة ملاذا لفقره . أكل منها كما يأكل سائر أهلها أو يأكل عند النبى أو عند أحد أصحابه ... وهل هذا عيب يجرح به أبو هريرة !!؟ .

ولقد مدح الحق — تبارك وتعالى — فى الكتاب الكريم أهل الصفة ، ومنهم — ولا جرم — أبو هريرة ، وإن شئت فاقرا معنى قول الله سبحانه : « للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا » (١) . ثم يجيء أبو رية فيجعل المفاخر مثالب ، والفضائل رذائل ، فهل ياترى ندع كلام الله الحق وتأخذ بتجنيات أبى رية !!؟ .

وفى ص (١٦٦) قال : « ولما قالت له عائشة : انك لتحدث ونحيزته ، فخرج عن حدود الأدب والوقار مع هذه السيدة الكريمة » بسرة بنت غزوان « التى تزوجها ، ثم أتدرى لم كل هذا السباب وتلك الشتائم ؟ لأنه كان يقول بعد الزواج منها : « انى كنت أجيرا لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى فكنت اذا ركبوا سقت بهم ، واذا فزلوا خدمتهم ، والآن تزوجتها فأنا الآن أركب فاذا نزلت خدمتنى ... » .

ويذكر رواية أخرى عن ابن سعد فى معنى هذه ، ثم تأبى عليه نفسه

الا أن يبلغ في عرض أبي هريرة رضى الله عنه ففتضح نفسه بسبب آخر فيقول بالهامش ما نصه : انظر الى هذا الكلام الذى تعرى عن كل مروءة وكرم ، واتسم بكل دناءة ولؤم ، فتجده يباهى بامتهان زوجه والتشفى منها ، وهل يفعل مثل ذلك رجل كريم خرج من أصل عريق .

فهل رأيت في باب النقد والبحث مثيلاً لهذا ؟ وفي أى شرع أو عرف أو قانون يكون السبب نقداً والشتم بحثاً ؟ ولو أن المؤلف كان باحثاً حقاً وناقداً نزيهاً لما نظر الى هذه الرويات بعين السخط والكراهية ، ولعلم أنه لم يقل ذلك الا تحدثاً بنعمة الله وشكراً لآلائه عليه ، ففى « البداية والنهاية » قال أبو هريرة : « نشأت يتيماً وهاجرت مسكيناً ، وكنت أجيراً لبسرة بنت غزوان بطعام بطنى ، وعقبة رجلئى ، أحدو بهم اذا ركبوا ، واحتظب اذا نزلوا ، فالحمد لله الذى جعل الدين قواماً وجعل أبا هريرة اماماً » (١) .

وفى الحلية لأبى نعيم بسند صحيح عن مضارب بن جزء : « كنت أسير من الليل فاذا رجل يكبر ، فلحقته فقلت : ما هذا ؟ قال : أكثر شكر الله على ، كنت أجيراً لبسرة بنت غزوان لنفقة رحطى وطعام بطنى ، فاذا ركبوا سقت بهم ، واذا نزلوا خدمتهم » فزوجنيها الله فأنا أركب واذا نزلت خدمت » (٢) . فأى تشفى وامتهان فى هذا ؟ ثم أليس الأليق بمثل أبى هريرة أن يحمل كلامه على محامل حسنة وأغراض شريفة ؟ وأن لا نظن به الظنون السيئة ؟ واذا كان من أدب الاسلام تحسين الظن بأخ مسلم واحترامه ، فما بالك بصحابى من صحابة رسول الله ؟ بل كيف غاب عنه قول الحق تبارك وتعالى : « ان بعض الظن إثم » وقول الرسول الكريم : (اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث) وقوله : (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم) وكلمة الفاروق عمر رضى الله عنه : (لا تظنن بكلمة

خرجت من في أخيك المؤمن شرا ، وأنت تجد لها في الخير محملا) ؟ وكلام
أبى هريرة لا يخرج عن كونه نوعا من الدعاية والمباينة التي تكون بين
الرجل وزوجه ، ولو أن السيدة بسرة بنت غزوان استشعرت منه التشفى
أو القصد إلى اذلالها واهانتها لما قبلت منه ذلك ولدافعت عن كرامتها ،
ولا سيما ونحن نعلم ما كانت عليه النساء العربيات المسلمات من اعتزاز
بالكرامة والمواجهة بما تراه حقا ، حتى ولو كان المواجه به أمير المؤمنين ،
فضلا عن الزوج .

طعنه في كثرة أحاديث أبى هريرة :

في ص (١٦٢) و (١٦٣) أخذ المؤلف على الصحابي الجليل أبى هريرة
أنه أكثر الصحابة حديثا عن رسول الله ، على حين أنه لم يصاحب النبي
إلا نحو ثلاث سنين ، وقد ذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقى بن مخلد
قد احتوى من حديث أبى هريرة على (٥٣٧٤) الخ ما قال .

خصائص أبى هريرة وأسباب اكثاره :

وأحب أن أقول للمؤلف وأمثاله :

(أ) ما وجه الغرابة في كثرة رواية سيدنا أبى هريرة ، مع حداثة
صحبه بالنسبة لغيره ، مع أن الثلاث السنين ليست بالزمن القصير في عمر
الصحبة ، وليس ذلك ببدع في العقل ولا العادة ، فكم من شخص قد يجمع
في الزمن القليل ما لا يجمعه غيره في أضعافه ، والذكاء والاقبال على العلم
والتفرغ من الشواغل الدنيوية ، كل ذلك يساعد على الاكثار من الجمع
والتحصيل ، وأنا لنجد في عصورنا المتأخرة بعض التلاميذ والمريدين الذين
لازموا أساتذتهم وشيوخهم مدة وجيزة ، يقيدون عنهم الكتب والمجلدات
ويحفظون عن ظهر قلب من كلامهم ما يربو على ما حفظه أبو هريرة عن
رسول الله ، وذلك على فرق ما بين عصرنا وعصرهم ، وما بينهم وبين أبى
هريرة من جهة التفرغ والاستعداد وتكاليف الحياة .

وأحب أن لا يعزب عن بالنا أن هذه الخمسة آلاف والثلاثمائة والأربعة والسبعون حديثا الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة ، ولو جمعت كلها لما زادت عن جزء ، فأى غرابة فى هذا ! •

(ب) ان أبا هريرة رضى الله عنه كان رجلا لا أرب له فى الدنيا وكان راضيا بالشئ اليسير ، ولم يكن من الأهل والولد — آنذاك — ولا من التجارة والزراعة ما يشغله ، فكان همه ملازمة رسول الله على ما يقيم صلبه وسأدع أبا هريرة يفصح لنا عن السر فى كثرة ما حفظ وروى •

روى البخارى ومسلم وغيرهما — والملفظ للبخارى — عن أبى هريرة: « ان الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ، ثم يتلو قوله تعالى : « ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى .. الى قوله : الرحيم » ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وان اخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل فى أموالهم ، وان أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ، يحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون » •

ولقد كان من دواعى اكثاره أيضا تفرغه للمعلم والرواية والغتيا بعد الرسول ، حتى لقد رغب عن الامارة لما طلبه اليها عمر رضى الله عنه بعد أن عزله كما قدمنا •

هذا الى ما امتاز به من ذاكرة وقادة وحافضة قوية بسبب دعاء النبى صلى الله عليه وسلم له ، ذلك أنه شكك الى النبى صلى الله عليه وسلم نسيانه فقال له : « أبسط رداءك » قال : فبسطته ، فغرف بيديه ثم قال : « ضمه » فضمته فما نسييت شيئا بعد (١) • وقد عد العلماء هذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم ، فقد كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث فى عهده ، روى النسائى بسند جيد فى العلم من كتاب السنن ، والمحاكم

(١) قد شكك المؤلف فى هذه القصة وحاول انكارها ، وقدوته فى ذلك هو المستشرق اليهودى جولد زيهر .

في المستدرك : أن زيد بن ثابت قال : « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عدد النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ادعوا فدعوت أنا وصاحبي ، وأمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم اني أسألك ما سألك صاحباي ، وأسألك علما لا ينسى ، فأمن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن يا رسول الله ؟ فقال : سبقكما بها الغلام الدوسي » وخرج البخاري في التاريخ من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ... فعل ذلك مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الصحابة .

ومما يدل على حفظه أيضا ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة ، قال أبو الزعيزعة كاتب مروان : أرسل مروان الى أبي هريرة فجعل يحدثه ، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدث به ، حتى اذا كان في رأس الحول أرسل اليه فسأله وأمرني أن أنظر ، فما غير حرفا عن حرف ، وقد عرف هذه الخصيصة لأبي هريرة الصحابة ومن جاء بعدهم من الأئمة ، فهذا ابن عمر يقول : « ان كنت لألزمنا لرسول الله وأعرفنا بحديثه » وهذا هو إمام الأئمة الشافعي يقول : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره » فكيف بعد هذا يجوز أن نتخذ من كثرة روايته وحفظه للحديث — حتى نشر منه ما لم ينشر غيره — بابا للطعن عليه في صدقه وأمانته ؟ فالأكثر من الرواية مرجعه الى طول الملازمة وعدم الشواغل الدنيوية ، وقلة تكاليف الحياة والتفرغ للعلم والتعليم والفتيا ، وعدم الاشتغال بشئون الحكم والسياسة وتأخر الوفاة ، وليس مرجعه الى الفضل والمنزلة في الدين كما حاول المؤلف في صدر كلامه عن أبي هريرة أن يربط بينهما ، ألا ترى أن الخلفاء الثلاثة — على منزلتهم في الدين ، ومكانتهم في الفضل ، ولصوتهم برسول الله — لم يكن لهم من التفرغ للعلم ، والتخلي عن شئون

الدولة المترامية الأطراف « ما يهيبهم لهم الاكثار من الرواية ، فمن ثم قلت روايتهم ، أما الخليفة الرابع فانه لما تأخرت وفاته وتهاى له من التفرغ للعلم والفتيا ما لم يتهاى لهم فقد كثرت مروياته (١) » فمحاولة الربط بين المنزلة في الدين وكثرة الرواية ليس من التحقيق العلمى فى شىء « وقد أدرك السابقون ذلك ، روى الأعمش عن أبى صالح قال : « كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن بأفضلهم » .

تجنيبه على أبى هريرة فى أنه كان مزاحا مهذارا :

فى ص (١٦١) قال تحت عنوان « مزاحه وهذره » : أجمع مؤرخو أبى هريرة أنه كان رجلا مزاحا مهذارا يتودد الى الناس ويسليهم بكثرة الحديث والاعراب فى القول ليشتد ميلهم اليه ... الخ ما قال .

أما هذا الاجماع على أنه كان مزاحا مهذارا فهم دعوى كبقية دعاواه التى لم يقيم عليها دليل « ولم نجد أحدا من العلماء الإثبات قال شيئا من هذا ، فهذا ابن عبد البر فى الاستيعاب لم يذكر شيئا منه ، وهذا الحافظ ابن حجر فى الاصابة لم يذكر الا ما أخرجه ابن أبى الدنيا فى كتاب المزاح ، والزبير بن بكار فيه ، من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبى هريرة : أن رجلا قال له : « انى أصبحت صائما فجئت أبى فوجدت عنده خبزا ولحما ، فأكلت حتى شبعت ونسيت أنى صائم فقال أبو هريرة : الله أطعمك ، قال : فخرجت حتى أتيت فلانا فوجدت عنده لقحة تحلب فشربت من لبنها حتى رويت » قال : الله سقاك « ثم رجعت الى أهلى ، فلما استيقظت دعوت بماء فشربت » فقال : يا ابن أخى أنت لم تعود الصيام « ولم يصفه بأنه مزاح مهذار ، وأما ابن كثير فى « البداية والنهاية » فقد ذكر ما نقله المؤلف من قصص عنه ، ولم يذكر قط أنه كان مزاحا مهذارا .

وأنى لهؤلاء العلماء الأجلاء أن ينطقوا بهذا المهجر من القول فى حق

صحابي جليل « وأشهد الله أنه ليس للمؤلف سلف في هذا التعبير الا ما حكى عن النظام وأمثاله ، و « جولد سيهر » المستشرق اليهودي — على ما عرف عنه من التجنى على الحديث والمحدثين — كان أعف من المؤلف في التعبير « واليك عبارته : (١) » وتظهرنا طريقة روايته للأحاديث التي ضمنها أنفه الأسباب بأسلوب مؤثر على ما امتاز به من روح المزاح ... الخ ما قال « فانظر فرق ما بين العبارتين »

ثم ماذا ينقمون من أبي هريرة « أينقمون عليه أنه كان رجلا فيه دعابة وفكاهة ومزاح لا يخل بدين ولا مروءة ؟ فهذا مما لا ينبغي أن يعاب به شخص ، ولم يخل عصر من العصور من علماء أجلاء كانت فيهم دعابة وخفة روح »

مزاح أبي هريرة مزاح عال مفيد ونكر أمثلة منه :

ومما ينبغي أن يعلم أن المزاح نوعان :

- ١ — نوع ساقط مبني على المجازفة وعدم التقدير لما يقول ، وهو الذي يخل بالصدق والأمانة ، ولم يكن عند أبي هريرة منه شيء والحمد لله .
- ٢ — ونوع عال طريف لا اسفاف فيه ولا ايذاء لأحد ، وأكثره من المعارض التي تدعو الى اعمال الفكر والروية ، وتبين مقدار الذكاء والفطنة وهذا مقبول ، وهو ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعض صحابته الكرام « وفي الحديث الشريف : « اني أمزح ولا أقول الا حقا » « وإذا تأملت في القصة التي ذكرها الحافظ في الاصابة تجد أنها لا تخرج عن هذا النوع ، وما أفتى به أبو هريرة الرجل هو ما جاء في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » رواه البخاري »

وهاك مثالا آخر من تغرّف أبي هريرة « لنرى أن مزاحه ما كان يخلو

عن علم وحكمة ، روى أن أبا هريرة كان في سفر (١) فلما نزلوا وضعوا
السفرة وبعثوا اليه وهو يصلى فقال : أنى صائم ، فما كادوا يفرغون حتى
جاء فجعل يأكل الطعام ، فنظر القوم الى رسولهم فقال : ما تنتظرون ؟
قد — والله — أخبرنى أنه صائم : فقال أبو هريرة : صدق انى سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « صوم رمضان ، وصوم ثلاثة
أيام من كل شهر صوم الدهر ، وقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر ، فأنا
مفطر في تخفيف الله ، صائم في تضعيف الله » .

فانظر الى هذا المزاح العالى وقد وصل به الى غرضين شريفيين : أحدهما
أن يتركوه يتم ما يريد ، الثانى افادتهم هذا الحكم الشرعى وتعليمهم
هداية من هدايات رسول رب العالمين ، بهذا الأسلوب المشوق البارع ،
غأى تفاهة في هذا ؟ بل أى هذر وباطل في هذا ؟

ومثال ثالث : وهو ما نقله المؤلف قال : أخرج أبو نعيم في الحلية عن
ثعلبة بن مالك القرظى قال : أقبل أبو هريرة في السوق يحمل حزمة حطب
وهو يومئذ خليفة لروان على المدينة فقال : « أوسع الطريق للأمير يا ابن
مالك فقلت : كفى هذا فقال : أوسع الطرق للأمير والحزمة عليه » فهل
يقتضى هذا أن يكون « مزاحا مهذار » ؟ وهل قال الرجل الا الصدق ؟
أليس نائب الأمير أميرا ؟ وألم يكن يحمل حزمة الحطب ؟ ثم اليس حمله
حزمة الحطب من التواضع الجم ؟

وسائر ما ذكره أبو رية للتدليل على دعواه الفاجرة مزاعم واتهامات
لا أساس لها من الصحة . ولا سلف له فيما افتجره واقتراه الا النظام ومن
على شاكلته من المبشرين والمستشرقين . فهو لم يزد عن كونه بوقا يردد
كلام الطاعنين من غير أن يحتكم الى قواعد البحث المستقيم والنقد
الفزيه .

تجنيبه على أبي هريرة باختلاق الأحاديث :

في ص (١٦٤) قال : إنه يعنى أبا هريرة كان يسوغ كثرة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، وأنه أيد صنيعة هذا بأحاديث رفعها الى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر جملة من الأحاديث ، منها ما هو غير موضوع وذلك مثل حديث : « اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس » ومنها ما هو موضوع وذلك مثل حديث « اذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » .

وللجواب عن ذلك نقول :

(أ) ان حديث « اذا لم تحلوا حراما » ليس بموضوع كما بينت ذلك سابقا وأيضا فالحديث ليس مرويا عن أبي هريرة ، وإنما هو عن عبد الله ابن أكيمة الليثي ، والمؤلف نفسه نقل عن كتاب « توجيه النظر » أنه من رواية عبد الله هذا وذكر هذا في كتابه ص (٥٦) ولا أدري لم عدل المؤلف عما نقله أولا وهو الصحيح الى غير الصحيح وهو أنه من رواية أبي هريرة ؟ ولا أعلم سببا لذلك الا أنه يكتب ما يكتب وهو غير مثبت ، وأن تحامله على أبي هريرة أعماه عن الحق وأوقعه في الباطل ، والحق أبلغ والباطل أجلج .

أما الأحاديث التي ذكرها بعد هذا الحديث فهي موضوعة ولا ريب كما قلت آنفا .

(ب) ان المؤلف يتوهم أن الحديث ما دام روى عن أبي هريرة وهو موضوع أن يكون واضعه أبا هريرة ، وهو واهم في وهمه فما من حديث موضوع الا وواضعه أسنده الى الصحابي عن رسول الله ، فلو أن ما توهمه المؤلف كان صحيحا لكان كل حديث موضوع روى عن صحابي أو تابعي يكون من وضع هذا الصحابي أم التابعي ، وهذا إن دل على شيء

فإنما يدل على ضحولة في البحث وسطحية في العلم وقصر في النظر ، وقد استولى هذا الوهم على المؤلف فمن ثم ألصق الكثير من الأحاديث الموضوعية بأبي هريرة وغيره من الصحابة وزعم أنها من اختلاقهم ، وفي الحق أن الصحابة برءاء من هذه الأحاديث الموضوعية ، وأن الاختلاق والوضع إنما جاء من بعدهم . وقد قبيض الله لهذه الموضوعات من جهابذة الحديث وصيارفته من نبه إلى زيف هذه الأحاديث وأبان عن علتها . ولما قيل لسفيان هذه الأحاديث الموضوعية فقال : تعيش لها الجهابذة .

ومثل هذا الوهم ما توهمه حينما عرض لكعب الأخبار ، فقد جعل كل ما روى عنه من وضعه واختلاقه مع أن هذا ليس بلازم . فقد يكون الوضع ممن جاء بعده من الوضعاء . ومن ثم وقع المؤلف في أخطاء كثيرة وجانبه الحق والصواب في جل ما كتب .

زعمه أن أبا هريرة مدلس :

في ص (١٦٤) ذكر أيضا أن أبا هريرة كان يدلس ثم شرح معنى التدليس وحكمه ... الخ ما قال .

والجواب :

إن الكثرة الكثيرة من العلماء على خلاف هذا ، وأن أبا هريرة برىء من وصمة التدليس بجميع أنواعه . وإنما قال هذا فئة قليلة جدا منهم شعبه والذين ذهبوا إلى هذا لم يريدوا التدليس بالمعنى المعروف عند الحديثين (١) ، وهو المذموم . وإنما أرادوا معنى آخر ، واليك مقالة شعبية ،

(١) التدليس عند الحديثين أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه ، أو عن ماصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، والتدليس أنواع ، وأنبج أنواعه : تدليس التسوية ، وهو أن يكون في السند ضعاف وأقوياء فيحذف الضعاف ويبقى الأقوياء ، فيظن من لا يعرف أنه من رواية هؤلاء الثقات ، وبعض العلماء يرد حديث المدلس مطلقا ، وبعضهم لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع عن روى عنه ، وكان شعبية أشد العلماء انكارا له ، حتى لقد روى عنه أنه قال : لأن أزنى أحب إلى من أن ادلس .

قال يزيد بن هارون سمعت شعبة يقول : « أبو هريرة كان يدلس ، أى يروى ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا » .

وروى الأعمش عن ابراهيم يعنى النخعى قال : ما كانوا يأخذون بكل حديث أبى هريرة .

وكلام شعبة ظاهر فى أنه لم يرد التدليس بمعناه المعروف عند المحدثين ، وإنما أراد شيئاً آخر اعتبره هو تدليسا وليس به ، قال ابن كثير فى بدايته : « وقد انتصر ابن عساكر الأبى هريرة ورد هذا الذى قاله ابراهيم النخعى وقال : ما قاله ابراهيم قول طائفة من الكوفيين ، والجمهور على خلافهم » ثم نقل المؤلف قول ابن كثير : وكأن شعبة يشير بهذا الى حديث : « من أصبح جنباً فلا صيام له » فانه لما حوَّق عليه قال : أخبرني مخبر ولم أسمعه من رسول الله » وانى لأقول : وغاية هذا أنه كان يروى عن بعض الصحابة عن رسول الله ولم يذكرهم وهذا هو ما يسمى فى اصطلاح المحدثين مرسل الصحابي وهو حجة باتفاق الأئمة ، لأن الغالب أن الصحابي لا يروى الا عن صحابي ، والصحابة كلهم عدول .

وقد ساق المؤلف للتدليل على دعواه ما رواه مسلم عن بشر بن سعيد قال : اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدثنا عن كعب ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب وحديث كعب عن رسول الله وفى رواية : ما قاله كعب عن رسول الله وما قاله رسول الله عن كعب ، فاتقوا الله وتحفظوا من الحديث » وهذه الرواية ترد دعواه ، لأنها صريحة فى تبرئة ساحة أبى هريرة ، وأن ما حدث من الخط بين الكلامين إنما هو ممن سمع منه ، وماذا يصنع أبو هريرة فى خطأ من يسمع عنه ، والله لم يعط لأبى بشر ولو كان نبياً أن يتحكم فى أسماع

الناس وأفهامهم ، وما ذنب أبي هريرة في هذا ، وقد ذكرني صنيع أبي رية
وتجنيه على أبي هريرة قول القائل :

غيري جنى وأنا المعذب فيكمو فكأننى سبابة المتقدم

زعمه أن أبا هريرة أول راوية اتهم في الاسلام :

في ص (١٦٦) ذكر تحت عنوان : « أول راوية اتهم في الإسلام » :
أن أبا هريرة اتهمه الصحابة وأنكروا عليه ، وكانت عائشة أشدهم أنكارا
عليه لتطاول الأيام بها وبه ... وأن ممن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان
وعلى ، وبالنسبة للتجني والكذب فزعم أن عليا كان سيئ القول فيه
وقال عنه : ألا انه أكذب الناس أو قال : أكذب الأحياء على رسول
الله لأبو هريرة (كذا) ولما سمعه يقول : حدثني خليلي قال : متى كان
النبي خليلك !

تصيده روايات زعم أنها تشهد له في مزاعمه :

ثم شرع يتصيد من كلام النظام ومن على شاكلته ما زعم أنه يشهد
له فمن ذلك :

(أ) أنه روى حديث « من أصبح جنباً فلا صوم عليه » أنكرت عليه
عائشة هذا الحديث فقالت : ان رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب
من غير احتلام فيغتسل ويصوم وبعثت اليه أن لا يحدث بهذا الحديث
عن رسول الله فلم يسعه إلا الاذعان ... وقال انها أعلم مني وأنا لم أسمع
من النبي وإنما سمعته من الفضل عن النبي فاستشهد ميتا ، وأوهم الناس
أنه سمع الحديث من رسول الله .

(ب) وأنه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « متى استيقظ
أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الأثناء فان أحدكم لا يدرى
أين باتت يده » لم تأخذ به عائشة وقالت : كيف نصنع بالمهراس (١) .

(١) حجر كبير منقور لا يقدر على حمله الرجل كانوا يملونه ماء ثم يتطهرون منه

(ح) وأنه لما روى حديث « ان الطيرة في الدابة والمرأة والدار » .
قالت عائشة : كذب ، وأنكرت عليه وقالت : انما قال رسول الله ان أهل
الجاهلية يقولون : ان الطيرة في الدابة والمرأة والدار ثم قرأت « ما أصاب
من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها » .

(د) وأنه لما روى من غسل ميتا ومن حملة فليقتوضاً أنكر عليه ابن
مسعود وقال فيه قولاً شديداً ثم قال : « يا أيها الناس لا تتجسوا من
موتاكم » .

(هـ) ولما روى حديث « اذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع
على يمينه » فقال له مروان : أما يكفي أحدنا مشاء الى المسجد حتى
يضطجع ، فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والجواب على ذلك :

(أ) ان ما ذكره ليس من بنات أفكاره ولا من بحثه وانما هو كلام
قاله النظام وأمثاله من أعداء المحدثين ، وقد عرض له العلامة ابن قتيبة
في « تأويل مختلف الحديث » ناقلاً ومزيفاً له ومبيناً أن ذلك لا يطعن في
الحديث ولا في المحدثين ، وصنيع المؤلف كما ذكرت من قبل يوهم القارئ
الذي لا يعلم أنه من كلام ابن قتيبة حيث قال : « قال ابن قتيبة في تأويل
مختلف الحديث ... » وفي الحق أن ابن قتيبة برىء من هذا براءة الذئب
من دم ابن يعقوب ، وطريقة المؤلف في هذا عارية عن الأمانة في النقل
والدقة في البحث ، وغاية ما وصل اليه التدليس ، وكل ما ذكره من اكذاب
عمر وعثمان وعلى له ، وأن علياً كان سىء الراى فيه ، فلا يعدو أن تكون
دعاوى كاذبة مغرضة ، وهذه كتب الثقات في تاريخ الصحابة لا تكاد
تجد فيها شيئاً مما زعم وادعى .

بين يدي الرد :

أما ما ذكره من روايات يزعم أنها تشهد له ، فإليك مفصل الحق
فيها ، ولكني قبل أن أعرض للروايات بالتفصيل أقول :

لا شك أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا سواء في التفرغ للتلقى ولا في الملازمة ولا في الحفظ والذاكرة ، فمن ثم تفاوتت مروياتهم قلة وكثرة ، وكما كانوا يتلقون عنه بالذات كانوا يتلقون عنه بالوساطة عن صحابي آخر ، وفي بعض الأحيان كان يراجع بعضهم بعضا فيما يرويه ، اما للتثبت والتأكد لأن الانسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد ، واما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصه أو يقيده ، أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة الى غير ذلك ، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلا على اتهام الصحابة بعضهم لبعض ، وتكذيب بعضهم لبعض ، الى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة التي يطنطن بها القساوسة والمستشرقون ومن تابعهم من الكتاب المعاصرين الذين جعلوا من أنفسهم أبواقا لترديد كلامهم •

والسيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — كانت عاقلة عالمة ، وكانت لا تقبل الشيء الا بعد اقتناع ، وكانت تستشكل بعض الروايات التي لم تسمعها من رسول الله ورواها غيرها ، لأنها تعارض ما سمعته في ظنها أو تخالف ظاهر القرآن ، فمن ثم كانت تراجع بعض الصحابة ، فمراجعتها لأبي هريرة لا تدل على اتهامها له أو تكذيبها إياه ، ألا ترى أنها استشكلت بل ردت بعض روايات رواها الفاروق عمر وابنه عبد الله ، وعمر هو فقيه الصحابة وصاحب الموافقات ، وأحد وزيري رسول الله ، وثانى الخلفاء الراشدين ، ولا يتطرق الى ساحته تهمة أو ريبة باجماع منا ومن أعداء السنن والأحاديث ، فقد روى البخارى ومسلم في صحيحيهما أن عمر — رضى الله عنه — لما روى حديث : « ان الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه » فلما ذكر ذلك لعائشة قالت : رحم الله عمر ، لا والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا ، ولكن قال : « ان الله يزيد الكافر عذابا

ببكاء أهله عليه » وقالت عائشة : حسبكم القرآن « ولا تزرر وازرة وزر أخرى » وفي صحيح مسلم أيضا أن ابن عمر لما روى « الميت يعذب ببكاء أهله عليه » فقالت : رحم الله أبا عبد الرحمن ، سمع شيئا فلم يحفظه ، إنما موت على رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة يهودى وهم يبكون عليه ، فقال : أنتم تبكون وأنه ليعذب ، ولما روى ابن عمر أن النبى قام على قلب بدرا وفيه قتلى المشركين ، فقال لهم : « انهم ليسمعون ما أقول » فقالت : لقد وهل إنما قال : « انهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق » ثم قرأت قوله تعالى « ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور » .

فها أنت ذا ترى أنها فى ردها رواية عمر وابنه استندت الى ظاهر القرآن وذلك بحسب اجتهادها ، ولا شك أن الرواية اذا ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم فهي مقدمة على اجتهاد الصحابى مهما بلغ من العلم والفقه ، فهل تعتبر مراجعتها لعمر وابنه رضى الله عنهما اتهاما أو تكذيبا ؟ اللهم لا ، وليس أدل على هذا من أنها قالت كما ورد فى صحيح مسلم « يغفر الله لأبى عبد الرحمن أما انه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ » وفى الصحيح أيضا أنها قالت : — لما بلغها قول عمر وابنه — : انكم لتحدثونى عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ (١) « فهل هناك شيء أصرح فى الدلالة على أن مراجعة الصحابى لآخر لا تعتبر اتهاما ولا تكذيبا من قول عائشة هذا ؟ » ولماذا اعتبرتم يا قوم مراجعتها لأبى هريرة اتهاما ولم تعتبروا مراجعتها لعمر وابنه اتهاما ؟ أفيدونا يا أصحاب المنطق السليم .

ولنأخذ فى بيان الحق فيما عرض له من أحاديث : الرد التفصيلى :

(١) أما حديث « من أصبح جنبا فلا صوم له » وانكار عائشة عليه

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٢٣ صحيح مسلم بشرح النووى ج ٦ ص ٢٣٠ — ٢٣٤

فتواه بهذا فليس فيه ما يخل بعدالة أبي هريرة ، ولا ما يطعن في أمانته
اذ كل ما فيه أنه كان يفتي على حسب ما علم ، وهو ما رواه له الفضل
عن النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الاسلام
فقد كان الرجل اذا صلى العشاء أو نام حرم عليه الأكل والشرب والجماع
حتى يصبح ، ثم اقتضت رحمة الله التخفيف على الأمة باحلال الأكل
والشرب والجماع الى طلوع الفجر بقوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ٠٠٠ » الآية ، واليك
ما قاله العلماء والمحققون المتثبتون ، قال الحافظ في الفتح (١) : « وذكر
ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ،
ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق الا أن الخبر منسوخ
لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل
والشرب والجماع بعد النوم قال : فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان
حينئذ ثم أباح الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للمجامع أن يستمر
الى طلوعه ، فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث
عائشة ناسخ لحديث الفضل ، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ
فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه ٠٠٠ والى
دعوى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد » فأبو هريرة كان
يفتي حتى علم الناسخ فرجع عنه ، وتلك لعمر الحق — فضيلة ، قال
الحافظ في الفتح : « وفيه منقبة لأبي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه
اليه ، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الارسال عن العدول
من غير تكبر بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث
من النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه كان يمكنه أن يروي عنه بلا واسطة ،
وانما بينها لما وقع الاختلاف ، فانظر يا أخى كيف جعل الطاعنون
الفضيلة رذيلة .

(ب) وأما حديث « اذا (لا متى كما نقل المؤلف) استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فان أحدكم لا يدري أين باتت يده » وأن عائشة لم تأخذ به وقالت « كيف نصنع بالمهراس » فإليك الجواب عنه :

ان هذا الحديث رواه البخارى ومسلم^(١) عن أبى هريرة من طرق عدة ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى : « وفى الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة كما روى من فعله صلى الله عليه وسلم عن علي وعثمان وجبير بن نفير ، فالحديث ثابت عن أبى هريرة وغيره من قول الرسول وفعله وغير معقول انكار عائشة على أبى هريرة وهى من رواة ، فمن ثم سقط ما هدف اليه من تجريح أبى هريرة واتهامه له بالكذب .

وهذا الكلام وأمثاله انما يذكر فى كتب الأصول وما شابهها وهذه الكتب ليست بحجة فى الحديث ولا تحرير ألفاظه ، ولكن الطاعن حاطب ليل ولا شأن له بالتحقيق ، وقد نبه شارح « مسلم الثبوت » الشيخ اللكتوى الى أن هذا الانكار لم يثبت عن عائشة ولا ابن عباس ، وانما هو من رجل يقال له قين الأشجعى وفى صحبته خلاف ، وفى الاصابة^(٢) : « قين الأشجعى تابعى من أصحاب عبد الله بن مسعود جرت بينه وبين أبى هريرة قصة » ثم ذكر رواية أبى هريرة وقول قين له : فاذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع به ؟ .

ثم ألا يجوز أن يكون قين يريد الاستفسار ولا يريد الاستشكال والانكار ، وهذا هو الذى ينبغى أن يحمل عليه حال الرجل المسلم ، ولو سلمنا أنه يريد الانكار فانكار التابعى على الصحابى لا يعول عليه ولا يقدر فى عدالته .

(١) صحيح البخارى كتاب الوضوء باب الاستجمار وصحيح مسلم بشرح النووى ج ٣ ص ١٧٧
(٢) ج ٣ ص ٢٨٥

(ج) وأما حديث « انما الطيرة في المرأة والدابة والدار » فإليك وجه الحق فيه .

(١) هذا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان : « أن رجلين من بنى عامر دخلا على عائشة فقالا : أن أبا هريرة قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطيرة في الفرس والمرأة والدار » فغضبت غضبا شديدا وقالت : ما قاله ، وإنما قال : ان أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك ، فأنت ترى أن الرواية بلفظ (ما قاله) وأن عائشة لم تقل كذب ، وإنما هي ممن اخترعها وهو النظام ومشايعوه ، ومنهم المؤلف الذي أخذ على نفسه التجنى على أبي هريرة ورميه بالسب من القول .

ونحن نعلم أن عائشة رضى الله عنها كثيرا ما كانت ترد على الصحابة اعتمادا على ظاهر القرآن ، فقد استندت في انكارها الى قوله سبحانه : « ما أصاب من مصيبة ... الآية » ولقد قالت هذه المقالة في مراجعتها لعمر وابنه ، فلماذا اعتبر الطاعنون هذا القول في حق أبي هريرة تكذيبا له ، ولم يعتبروها في حق عمر ؟ .

(٢) ان هذا الحديث روى عن غير أبي هريرة من الصحابة ، فقد رواه البخارى في صحيحه عن ابن عمر ، وسهل بن سعد الساعدي ، ورواه مسلم في صحيحه عنهما أيضا (١) ، وعن جابر بن عبد الله ، فانكار عائشة على أبي هريرة لا يتجه بعد موافقة هؤلاء الصحابة له ، قال الحافظ في الفتح : « ولا معنى لانكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة » . وهكذا نرى أن المؤلف لم يكن أميناً فيما نقل ولا تحرى الحق والصواب .

(١) صحيح البخارى « كتاب الجهاد » باب ما يذكر من شؤم الفرس .
صحيح مسلم بشرح النووي . ج ١٤ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(د) وأما ما ذكره من أن ابن مسعود أنكر عليه قوله : « من غسل ميتاً ومن حمّله فليتوضأ » وقال فيه قولاً شديداً .
فللجواب عليه نقول :

(١) نص الحديث كما في منتقى الأخبار (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ » قال : رواه الخمسة . ولم يذكر ابن ماجه الوضوء ، ورواه الترمذى بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « من غسله الغسل ومن حمّله الوضوء » يعنى الميت قال : وفي الباب عن علي وعائشة قال أبو عيسى : حديث حسن ، قال الحديث خرجه غير واحد من أئمة الحديث . كما أنه لم ينفرد به أبو هريرة ، مما ينفي التهمة عنه . وقد صحح ابن أبي حاتم عن أبيه أن وقفه على أبي هريرة أصح ، وسواء أكان الحديث مرفوعاً أو موقوفاً فلم يذكر أحد من المخرجين له إنكار ابن مسعود ولا غيره من الصحابة عليه ، نعم ذكر صاحب مسلم الثبوت الحديث بلفظ : « من حمل جنازة فليتوضأ » وأن ابن عباس لم يأخذ به وقال : « لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة » وكتب الأصول لا يعتمد عليها في ثبوت الأحاديث والروايات .

(٢) إن الأدلة قد تعارضت في هذا الباب ، فبينما نجد الترمذى وغيره من الأئمة روى هذا الحديث عن أبي هريرة وغيره من الصحابة نجد البخارى يخرج في صحيحه تعليقا عن ابن عمر خالفه فيقول : « وحفظ ابن عمر رضي الله عنهما ابنا لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ » فمن ثم اختلف الصحابة ومن جاء بعدهم من العلماء في هذا ، قال الامام أبو عيسى الترمذى : « وقد اختلف أهل العام في الذى يغسل الميت ، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : اذا غسل ميتاً فعليه الغسل ، وقال بعضهم : عليه الوضوء ، وقال مالك ابن أنس : أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبا ، وكذا

قال الشافعى « وقال أحمد بن حنبل : من غسل ميتا أرجو ألا يجب عليه الغسل ، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه ، وقال اسحاق : لا بد من الوضوء » وهكذا نجد أن المسألة محل اختلاف بين الأئمة ، فمن قائل بالوجوب ، فمن قائل بالندب ، بل قال بعضهم : ان ما رواه أبو هريرة وغيره منسوخ ، قال الحافظ في الفتح وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ولم يبين ناسخه » .

(هـ) وأما حديث « اذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع على يمينه » فقال مروان : أما يكفى أحدنا ممشاه الى المسجد حتى يضطجع فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة .

والقصة كما فى الإصابة — فليل لابن عمر : هل تتكر شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه أجراً (١) وجبنا . فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : « ما ذنبى اذا كنت حفظت ونسوا » وفى الإصابة أيضا : وأخرج البغوى بسند جيد عن الوليد بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبى هريرة : ان كنت إلزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه .

والجواب :

أن هذا الحديث ثابت صحيح فقد رواه أبو داود والترمذى بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح ولا يضرننا انكار من أنكره ومن هو مروان حتى يؤخذ بقوله فى رد حديث صحيح « أو يؤثر قوله فى عدالة أبى هريرة وأمانته والثقة به » ثم ما رأى الطاعنين فى أبى هريرة فى أنه لم ينفرد بروايته ؟ فقد روته عن النبى صلى الله عليه وسلم السيدة العالمة عائشة رضى الله عنها وهى باجماع منا ومنهم غير متهمة فيما تروى ، وروايتها ثابتة فى صحيحى البخارى ومسلم . وانكار من أنكر الاضطجاع بعد ركعتى الفجر ، اما لأن الحديث لم يبلغه ، واما انكار للوجوب أو الاستحباب قال الحافظ فى الفتح ج ٣ ص ٣٣ « وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع وقول ابراهيم النخعى : ضجعة الشيطان كما أخرجها ابن أبى

(١) هكذا فى الإصابة ج ٤ ص ٢٠٩ ط السعادة ولعلها اجترأ .

شبية ، فهو محمول على أنه لم يبلغهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه أنكر تحتمه ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فأنه شذ بذلك ، حتى روى أنه أمر بحصب من اضطجع وانكاره للاضطجاع انما هو في المسجد ... والظاهر أن الأمر بالاضطجاع انما هو على سبيل الاستحباب لا الوجوب كما ذهب اليه ابن حزم ... وحملوا الأمر الوارد في ذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب « وأيا كان الأمر فالإنكار لا يدل على الكذب ولا التهمة به ولا على الطعن في عدالة الراوى » أما قول ابن عمر : لقد أكثر أبو هريرة فليس فيه تهمة ولا طعن ، ولو أن المؤلف ذكر النص كله — كما نقلته عن الإصابة — لزال كل وهم ولألقمه حجرا « ولسد عليه طريق التهمة »

افتراءات على العلماء كى يثبت تجريح أبي هريرة :

في ص (١٦٩) قال : وقد امتد الإنكار عليه واتهامه في رواياته الى من بعد الصحابة من التابعين وغيرهم ، ثم أخذ يدل على هذه الدعوى الكاذبة بنقول أغلب الظن أنها ملفقة وغير صحيحة ، فنقل عن الامام أبي حنيفة وعن ابراهيم النخعي (١) وعن الأعمش بل وعن أبي جعفر الأسكافي وعن ابن الأثير صاحب كتاب « المثل السائر » الى أن قال : وجرت مسألة المصراة في مجلس الرشيد فتنازع القوم فيها وعلت أصواتهم فاحتج بعضهم بالحديث الذى رواه أبو هريرة (٢) فرد بعضهم الحديث وقال : أبو هريرة متهم فيما يرويه ونحا نحوه الرشيد .

والجواب :

أن ما نسبته الى الامام أبي حنيفة من أنه قال : الصحابة كلهم عدول

(١) النخعي : النخع : محركة — قبيلة باليمن كما في القاموس

(٢) حديث المصراة هو ما رواه البخارى في صحيحه « كتاب البيوع ، باب المحفلة والمصراة » عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها ان شاء أمسك وان شاء ردها وصاع تمر »

ماعداء رجالا ، وعد منهم أبا هريرة وأنس بن مالك ، فهو كلام لم يعزه
الى كتاب موثوق به ، ولم يبرز لنا سندده حتى فنقده ، ونبين مبلغه من
الصحة أو الضعف وأنا أقطع بكذب ما روى عن أبى حنيفة ، ثم هو معارض
بما ثبت عن الامام أبى حنيفة أنه قال : « ما جاءنا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعلى العين والرأس » وهى عبارة عامة تدل على قبول
ما جاء عنه سواء رواه أبو هريرة أم غيره .

وكون الصحابة كلهم عدولا لم يخالف فيه أحد من الأئمة الأربعة ولا
من أصحابهم الموثوق بهم ، وكل ما هنالك أن الحنفية جعلوا من أصولهم
أن الراوى ان كان معروفا بالفقه والاجتهاد فانهم يقبلون خبره ، سواء
وافق القياس أم خالفه ، وأما اذا كان معروفا بالرواية فان وافق خبره
القياس قبل ، وكذا اذا خالف قياسا ووافق قياسا آخر ، ولكن اذا خالف
القياس كلها لا يقبل وحجتهم فى ذلك أن النقل بالمعنى كان مستقيضا فيهم ،
فاذا قصر فقه الراوى لم يؤمن من أن يذهب شئ من معانيه فيدخله شبهة
زائدة يخلو عنها القياس ، ومثلوا لذلك بحديث المصراة ، فقد قالوا : انه
مخالف للقياس الصحيح من كل وجه ، لأن ضمان المتلفات اما بالمثل أو
القيمة ، والصاع من التمر ليس بمثل ولا قيمة وقالوا : ان ضمان المتلفات
بالمثل أو القيمة ثابت بالكتاب والسنة والاجماع الى آخر ما قالوا (١)
وبعضهم لم يأخذوا بالحديث لا لمخالفته للقياس ، بل لمخالفته للكتاب والسنة
والاجماع ، فمن ثم يتبين لنا أن الحنفية لما توقفوا فى بعض أحاديث
أبى هريرة لم يقولوا ان ذلك لطمع فى عدالته أو لاتهامه بالكذب كما زعم
المؤلف ، الذى تجنى بسوء فهمه على الحنفية ، وأظهرهم بمظهر التاركين
للأحاديث الصحيحة ، الطاعنين فى بعض الصحابة ، ولا سيما أبو هريرة
وانما كان توقفهم بناء على هذا الأصل من أصولهم .

(١) التوضيح على الطويح ج ٢ ص ٤٣٤ — ٤٣٥ ط استامبول .

أبو هريرة حافظ وفقهه :

والحنفية محجوجون في هذا ■ فقد نقل عن كبار الصحابة أنهم تركوا القياس بخبر الواحد ■ والمتفرقة بين الراوى الفقيه وغيره أمر مستحدث والذي عليه جماهير العلماء سلفا وخلفا أن خبر الواحد إذا ثبت مقدم على القياس ، وأيضا فكون أبى هريرة غير فقيه غير مسلم لهم ، فمعظم الصحابة ولا سيما المعروفون بالرواية كانوا فقهاء علماء ، وقد عده ابن حزم في فقهاء الصحابة ، ونقل عنه الحافظ ابن حجر أنه في الطبقة الثانية من أهل الفتيا مع أبى بكر وعثمان وأبى موسى ومعاذ وسعد بن أبى وقاص وغيرهم (١) ، وحديث أبى هريرة في المصراة صحيح غاية الصحة ■ وليس أدل على هذا من أن ابن مسعود — وهو ممن قال الحنفية أنه فقيه — كان يفتى بوفق حديث أبى هريرة ، ولهذا أورد البخارى بعد حديث أبى هريرة في المصراة حديث ابن مسعود وهو موقوف عليه ■ قال : « من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا » وهذا من فقه البخارى وبعد نظره ، ومما ينبغى أن يعلم أن رد رواية الراوى غير الفقيه إذا خالفت القياس الجلى ليس أمرا مجمعا عليه من الحنفية ، وكذلك كون أبى هريرة ليس فقيها مقالة لبعضهم ، أما المحققون منهم فعلى خلاف هذا ، واليك ما قاله صاحب « عقود الجمان في مناقب أبى حنيفة النعمان » (٢) قال في أثناء الرد على على من زعم أن الإمام أبا حنيفة خالف بعض الأحاديث الثابتة عن رسول الله ، وسرد وجوه الاعتذار عن ذلك ■

« الرابع كون راوى الحديث غير فقيه ■ وهذا مذهب عيسى بن أبان ، وتابعه كثير من المتأخرين ، وردوا بذلك حديث أبى هريرة في المصراة ■ وقال أبو الحسن الكرخي ومن تابعه : ليس فقه الراوى شرطا لتقديم الخبر على القياس ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفا للكتاب أو

(١) الاصابة في تمييز الصحابة : ج ١ ص ١٢

(٢) كتاب المخطوطات بمكتبة الحرم المكي الشريف ، وهو كتاب قيم جدا .

السنة المشهورة ويقدم على القياس ، قال صندر الاسلام أبو اليسر :
واليه مال أكثر العلماء ، وبسط الكلام على ذلك هو وصاحب التحقيق بما
يراجع من كتابيهما .

قال صاحب التحقيق : وقد عمل أصحابنا بحديث أبي هريرة : « إذا
أكل وشرب ناسيا » وإن كان مخالفا للقياس ، حتى قال الامام أبو حنيفة :
لولا الرواية لقلت بالقياس ، وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه قال : ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس ،
ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوى فثبت أنه قول محدث .

وقال الامام عبد العزيز في التحقيق : كان أبو هريرة فقيها ولم
يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد كان يفتى زمان الصحابة وما كان
يفتى في ذلك الزمان الا فقيه ، وقال الشيخ محيي الدين القرشي صاحب
« طبقات الحنفية » في آخر طبقاته : أبو هريرة — رضى الله عنه — من
فقهاء الصحابة وذكره ابن حزم في الفقهاء من الصحابة ، وقد جمع شيخنا
شيخ الاسلام تقي الدين السبكي جزءا في فتاوى أبي هريرة سمعته
منه ، وأجابوا عن حديث المصراة بأثنياء أخرى ذكر بعضها القرشي
في آخر طبقاته .

ومهما يكن من شيء فليس في رد بعض الحنفية بعض مرويات
أبي هريرة كحديث المصراة ما يطعن في روايته ولا ما يخل بعِدالته ،
وأعتقد أن القارىء ليس في شك من هذا بعد هذا البيان الشافي ، وليس
أدل على أنهم لا يتهمون ولا يطعنون في عدالته من أخذهم بكثير من مروياته
كما تشهد بذلك كتبهم وهو أمر معروف مسلم ، قال الحافظ في الفتح :
« وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلى لرواية أبي هريرة وأمثاله كما
في الوضوء بنبيذ التمر والقهقهة في الصلاة وغير ذلك » وأما ما ذكره
عن النخعي قال : كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة فعلى مراده
— ان صح — ما خالف من مروياته القياس الجلى كما هو مذهب الحنفية ،

وأما ما رواه عن أبى جعفر الأسكافى فلا يخرج عما نقله عن النظام وشيعته وكذلك ما ذكره عن صاحب المثل السائر ، وعن تنازعهم فى مسألة المصراة فى مجلس الرشيد وأنه وافق من قال : أبو هريرة متهم فى روايته ، فكلام لا سند له ولا عزو ، ومثل هذا لا نلقى له بالا ولعله من الافتراءات التى ألصقت بالرشيد — وما أكثرها —

اعتماد أبى رية فى طعونه على أقوال المستشرقين :

وبعد كل هذا لم يجد المؤلف بدا من أن يستعلن بعد المداجاة والاستخفاء ويكشف لنا عن مصدره الذى أورده المهاك فينقل فى ص ١٧١ ما قاله : جولد سيهر المستشرق اليهودى فى أبى هريرة ، والوقوف من أحاديثه موقف الحذر ، ورمى « شبر نجر » له بأنه المتطرف فى الاختلاق ورعا ... الى آخر ما قال .

وكلها غرى ظاهرة مكشوفة لم تقم عليها أثارة من علم وقد عرضت فى ردى لكل ما ذكره ■ فكن على ذكر منه ، ولا تعجب من هذا شأن أبى رية قد أخذ كلام « جولد سيهر » ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة ، ومن الكذب سرايا يظنه المظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته دعى متناول سليل اللسان ، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس وآرائهم ويتبجح بها لنفسه ■

زعمه أن كعب الأخبار لقن أبى هريرة الأخبار الملققة المكنوبة :

ذكر فى ص ١٧٢ تحت عنوان « أخذه عن كعب الأخبار » أن علماء الحديث ذكروا فى باب رواية الصحابة عن التابعين ، أو رواية الأكابر عن الأصاغر : أن أبى هريرة والعبادلة ومعوية وأنس وغيرهم رووا عن كعب الأخبار الذى أظهر الاسلام خداعا ، وطوى قلبه على يهوديته ■ وأن أبى هريرة أول من انخدع به ■ وقد استغل كعب سذاجته فاستحوذ عليه

ليلقنه كل ما يريد أن يبعثه في الدين الاسلامي ، ولكي يدل على ما قاله ذكر جملة من الروايات عن أبي هريرة مبينة أنها من الاسرائيليات التي أخذها أبو هريرة عن كعب ، ومقارنا بين ما يرويه أبو هريرة ، وما يقول كعب في بضع صفحات من كتابه .

واليك الجواب :

أما ما يتعلق بكعب وأنه كان منافقا يظهر الاسلام ويبطن اليهودية ، فقد قدمت — في فصل سبق — الكلام عن كعب ، واني لم أر أحدا رماه بهذا الا ما كان من النظام والمستشرقين وذيلهم أبي رية ، وأن علماء الجرح والتعديل لم يجرحوه على قرب عصرهم من عصره ، وعلى ما رزقوا من علم وشفوف نظر في نقد الرجال ومعرفة الخفى من أحوالهم ، وليس من العدل تجريح الناس بنير ثهود وبينه ، وأما رواية أبي هريرة وغيره كالعبادة فليس بأمر جديد ، وقد استوفى الامام العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح ذكر الذين عرفوا من الصحابة بالرواية عن التابعين ، ولسنا ننكر أن فيما روى عن كعب وغيره من علماء أهل الكتاب ما هو كذب في نفسه ، وقد حققت ذلك فيما سبق ، ولكن علماء الحديث ونقاده نقدوا كل هذا وميزوا بين الصحيح والمطول ، والمقبول والمردود ، وما هو معروف على كعب من معارفه التي اكتسبها من كتب أهل الكتاب ، وما وهم فيه بعض الرواة فرفعه الى النبي صلوات الله وسلامه عليه بحيث لم يدعوا زيادة استزيد ولا تحقيا لمعقب ، والذي ننكره على المؤلف أن يرمى أبا هريرة بأنه غر ساذج ، وأن كعبا استحوذ عليه حتى لبقنه الكثير من الاسرائيليات واستعباده أن يعرف أبو هريرة ما في التوراة وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا أدري كيف غاب عن المؤلف أن العلم لا يتوقف على معرفة القراءة والكتابة ، مع أن الكلمة المسموعة لا تنقل عن الكلمة المقروءة رسوخا في النفس ؟ وماذا يقول المؤلف في بعض الأكفاء في القديم والحديث الذين

حصلوا من العلوم والمعارف ما لم يحصله غيرهم من المبصرين القارئین
الکاتبين ؟ ومن البدهى أن الکفیف لا یقرأ ولا یکتب ، ولكن یسمع من الغیر .
وهاک ما استشهد به علی دعواه من أحادیث والجواب عنها :

حديث « الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيامة » :

قال في ص ١٧٣ : روى البزار عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيامة » فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال : أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول ما ذنبهما ؟ وهذا الكلام قد قاله كعب بنصه ، فقد روى أبو يعلى الموصلى قال كعب : « يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران فيقذفان في جهنم يراهما من بعدهما » وذكر مرجعه « حياة الحيوان للدميري » .

ان حديث البزار عن أبي هريرة ثابت ، فقد ذكره الحافظ في الفتح (١) ، وابن كثير في تفسيره (٢) وسكتا عنه ، وناهيك بهما ناقدين بصيرين ، وقد أخرج معناه الحافظ وأبو يعلى في مسنده من طريق يزيد الرقاشي عن أنس وسنده فيه ضعف ، وأخرجه الطيالسي مختصرا ، والذي أخرجه الامام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعا ليس فيه أنهما ثوران عقيران ولا أنهما في النار ، ولفظه : « الشمس والقمر مكوران يوم القيامة » (٣) .

ورواية البخاري صحيحة ولا شك ، يؤيدها قول الحق تبارك وتعالى : « انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون » وليس في الحديث بعد ثبوته ما يشك من جهة منته .

فان قال قائل : وما ذنبهما حتى يعذبان ؟ قلت : قد أجاب عن ذلك الامام الخطابي فقال : « ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك ،

(١) ج ٦ ص ٢٢٩ (٢) ج ٩ ص ١٢٠

(٣) « كتاب بدء الخلق باب صفة الشمس والقمر » الفتح ج ٦ ص ٢٢٩

ولكنه تبكيت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهم كانت باطلة»
وليس من شك في أن جمع العابد والمعبود في النار غاية التوبيخ والسخرية
والإيلام ، وقال الاسماعيلي : « لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما فان
لله ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب ،
وما شاء الله من ذلك فلا تكون هي معذبة » .

وان قال قائل : وكيف يؤتى بالشمس والقمر ويكوران ويلقيان في النار
والنار تضيق بالقمر فضلا عن الشمس ، وهذا أمر يعلمه أهل الفلك وغيرهم؟
قلنا : إن ذلك سيكون يوم القيامة . وأحوال يوم القيامة لا تقاس على
أحوال الدنيا ، فستبدل الأرض غير الأرض والسموات ، وستغير نظام
العالم الذي هو عليه اليوم ، وشواهد ذلك من القرآن أكثر من أن تحصى ،
والله سبحانه الذي خلق هذه الأجرام قادر أن يكور ما يشاء تكويره منها
ويخسف ما يشاء من نورها ويصغر ما هو كبير منها ، ويكبر ما هو صغير
منها ، وهذا مما لا ينبغي أن ينتسك فيه موحدها . أما الملحدون واللادينون
فلكلام معهم طريق آخر ، ورواية كعب التي ذكرها لم أعثر عليها في كتب
السنة ولا التفسير وكتاب حياة الحيوان لا يعول عليه في ثبوت الرواية ، ولو
سلمنا ثبوتها فهي لا تسعف المؤلف ولا تشهد لما قصد اليه من الطعن
في أبي هريرة ، لجواز أن يكون كعب علم هذا من كتب أهل الكتاب ، وليس
كل ما فيها باطلا ففيها الحق والباطل ، والقرآن والسنة الصحيحة هما
الشاهدان على ما فيها من حق أو باطل ، أو يكون علمه من أبي هريرة
أو أنس . وليس تجويز أن أبا هريرة أخذه عن كعب ثم رفعه بأولى من
تجويز أن يكون كعب أخذه منه ، ولا سيما وقد جاء في القرآن ما يشهد
لها رواه . وسنة النبي صلى الله عليه وسلم شارحة للقرآن
ومبينة له .

استدلال أبي رية بحديث موضوع في الطعن في أبي هريرة :

قال في ص (١٧٤) وروى الحاكم في المستدرک ورجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله أذن لى أن أحدث عن ديك رجلاه فى الأرض ، وعنقه مثبتة تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك قال : فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بى كاذبا » قال : وهذا الحديث من قول كعب ونصه : ان الله ديكاً .. الخ .

والجواب :

أن متن هذا الحديث قد حكم عليه ابن الجوزى بالوضع وأحرقه به أن يكون موضوعا ، والحاكم معروف بالتساهل فى التصحيح ، ومما يدل على عدم ثبوته أيضا ما قاله ابن قيم الجوزية فى جواب الأسئلة الطرابلسية بعد سرده جملة من أحاديث الديك قال : وبالجملـة فكل أحاديث الديك كذب الا حديثا واحدا : « اذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فانها رأت ملكا » (١) .

واذا كان الحديث مختلفا موضوعا فلا يثبت عن أبى هريرة ولا عن رسول الله ، وبذلك انهار الأساس الذى بنى عليه كلامه ، ويكون قول كعب ان ثبت من الاسرائيليات المبتوثة فى كتب أهل الكتاب .

طعنة فى حديث فى صحيح مسلم بسبب فهمه له :

قال فى ص (١٧٤) وروى أبو هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « النيل وسيحان وجيحان والفرات من أنهار الجنة » (٢) وهذا

(١) كشف الخفاء ومزيل الالباس ج ١ ص ٤١٤ .

(٢) قال الامام النووى فى شرحه على مسلم ج ١٧ ص ١٧٦ « اعلم ان سيحان وجيحان غير سيحون وجيحون فاما سيحان وجيحان المذكوران فى هذا الحديث اللذان هما من أنهار الجنة فى بلاد الأرمن فجيحان نهر المصيصة وسيحان نهر أذنه وهما نهران عظيمان جدا . وأما قول الأزهري فى صحيحه جيحان نهر بالشام فغلط ... واتفقوا كلهم على أن جيحون بالواو نهر وراء خرسان عين بلخ واتفقوا على أنه غير جيحان وكذا سيحون غير سيحان ثم أنكر على عياض تسويته بين سيحان وجيحان وسيحون وجيحون .

القول رواه كعب اذ قال : أربعة أنهار في الجنة وصفها الله — عز وجل — في الدنيا ، فالنيل نهر العسل في الجنة ، والفرات نهر الخمر في الجنة ، وسيحان نهر الماء في الجنة ، وجيحان نهر اللبن في الجنة .

والجواب :

ان الحديث الذي رواه أبو هريرة صحيح غاية الصحة وهو في صحيح مسلم بلفظ : « سيحان وجيحان والفرات والنيل كلها من أنهار الجنة » ، والحديث ليس على حقيقته كما ذهب اليه بعضهم ، وانما الكلام على سبيل التشبيه . وأن هذه الأنهار تشبه انهار الجنة في صفتها وعذوبتها وكثرة خيراتها ونفعها للناس ، وقل : ان في الكلام حذفاً ، والتقدير من أنهار أهل الجنة ففيه تبشير من النبي صلى الله عليه وسلم أن الله سينجز له وعده وسينصره وسيظهر له دينه على الأديان حتى يبلغ موطن هذه الأنهار الأربعة وغيرها — اذ ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر — وهذا ما كان فلم يمض قرن من الزمان حتى امتد سلطان الاسلام من المحيط الأطلسي الى بلاد الهند ، وأيا كان التأويل فالحديث مستساغ لغة وشرعا وقد كان الصحابة بذكائهم وصفاء نفوسهم واحاطتهم بالظروف والملابسات التي قيل فيها هذا الحديث وأمثاله يدركون ما يريد النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذا الحديث الذي قد يشكل ظاهره على البعض ، ولذلك لم يؤثر عن أحد منهم — على ما كافوا عليه من حرية الرأي والصراحة في القول — استشكل مثل هذا الحديث .

وأما ما ذكره عن كعب فقد عزاه الى نهاية الأرب وهو لا يعتمد عليه في ثبوت الأحاديث ، وكلامه ان ثبت فهو محمول أيضا على التشبيه ، وبقليل من التأمل يتبين لنا أن ادعاء تأثر أبي هريرة بما رواه كعب بعيد ، ولا يعدو أن يكون تظننا وتخميننا ، فالحديثان متغايران والأقرب أن يكون كلام كعب تفسيراً لحديث أبي هريرة على ضوء ما فهمه من قوله تعالى :

« مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم » •

استدلاله بحديث في رفعه نكارة ووهم :

قال : وقال ابن كثير في تفسيره : (ان حديث أبى هريرة في يأجوج ومأجوج ونصه كما رواه أحمد عن أبى هريرة : « ان يأجوج ومأجوج ليحفرون البsd كل يوم حتى اذا كادوا يرون شعاع الشمس قال الذين عليهم ارجعوا فستخرونه غدا فيعودون ... الخ » وقد روى أحمد هذا الحديث عن كعب) قال ابن كثير : لعل أبا هريرة تلقاه من كعب فأنه كثيرا ما كان يجالسه ويحدثه •

والجواب :

أن الحديث ذكره ابن كثير في تفسيره • وذكر رواية الإمام أحمد ورواية الترمذى وأنه قال : اسناده قوى ولكن منته في رفعه نكارة لأن ظاهر الآية يقتضى أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه لاحكام بنائه وصلابته وشدته • قال ابن كثير : ولكن هذا قد روى عن كعب الأخبار ثم ذكر خبرا آخر قريبا منه في معناه ، وليس هو هو ... الى أن قال : ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب فأنه كان كثيرا ما يجالسه ويحدثه فحدث به أبو هريرة فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه (١) ، ومن عجب أن المؤلف لما نقل كلام ابن كثير حذف متعمدا قوله : « فتوهم ... » وذلك لأنها ترد عليه فيما زعم وادعى أن أبا هريرة كان يأخذ كلام كعب ويرفعه ، فانظروا كيف تكون الأمانة في النقل ، وكيف تكون الأساليب الملتوية في البحث •

والذى أميل اليه أن الحديث غير ثابت وأنه منكر كما قال ابن كثير ، ورجح عدم الثبوت أن في سنده قتادة ، وهو معروف بالتدليس فلعل البلاء فيه من المحذوف •

هذا الى مخالفته للقرآن كما أسلفنا ، وللسنة المشهورة ، ففى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من سد يأجوج مثن هذه وخلق بأصبعيه الإبهام والتى تليها » وإذا كان الحديث غير ثابت فقد انهار الأساس الذى بنى عليه مزاعمه •

طعنه فى حديث فى الصحيحين :

قال فى ص (١٧٤) وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة « ان الله خلق آدم على صورته » •

وهذا الكلام قد جاء فى الاصحاح الأول من التوراة — العهد القديم — ونصه هناك : وخلق الله الانسان على صورته ، على صورة الله خلقه •

وذكر فى الحاشية أن من روايات هذا الحديث : وطوله — أى آدم — ستون ذراعا ، وفى رواية على صورة الرحمن • وقد انتقد هذا الحديث من ابن حجر فى الفتح فقال : ويشكل على هذا — من الآن (١) الآثار للأمم السابقة كديار عاد وثمود ، فان مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة فى الطول على حسب ما يقتضيه هذا الترتيب الذى ذكره أبو هريرة •

والجواب :

أن الحديث مروي فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة، ولا يضير أبا هريرة أن كون ما رواه من الحديث موافقا لما فى التوراة، فالكل من عند الله ووحيه ، والقرآن والسنة الصحيحة هما المهيمنان والشاهدان على الكتب السابقة ، فما جاء فى القرآن مصدقا لما فى التوراة والانجيل فهو حق ولم يدخله تحريف ولا تبديل قال الله تعالى فى سورة المائدة — بعد ما ذكر التوراة والانجيل وتصدق الانجيل لما

(١) الذى فى الفتح « ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار ... » ولكن المؤلف يخطف فى نقله من غير تثبت كما يخطف فى تفكيره من غير وعى

في التوراة — : « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » (١) فالحديث صحيح من جهة سنده ومن جهة منته ومعناه ، سواء أكان الضمير في صورته راجعا لآدم أو راجعا لله — عزوجل — كما في الرواية الأخرى : « خلق الله آدم على صورة الرحمن » فان كان الضمير لآدم — وهو الراجح الذي ينبغي أن يصار اليه على مقتضى القواعد العربية — فالأمر ظاهر ، ويكون المعنى ان الله أوجده على هذه الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالا ولا تردد في الأرحام أطوارا كذريته ، بل خلقه رجلا كاملا سويا من أول ما نفخ فيه الروح ، وفي هذا أبلغ الرد على الطبيعيين والماديين ، وان قلنا ان الضمير يعود على البارئ جل وعلا فالكلام في هذا معروف مشهور ، فمذهب السلف الإيمان به كما ورد ، وامراره من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكيف مع تفويض علم معرفة الحقيقة الى الله ، ومذهب الخلف تأويله بما يتفق هو واللغة والشرع والعقل ، والتأويل في مثل هذا سهل وقريب : أى على صفته من الحياة والعلم والسمع والبصر ونحوها .

وما استشكله الحافظ ونقله أبو رية ليشكك القارىء في الحديث فلا اشكال فيه والحمد لله ، فعمر الدنيا لا يقدر ببضع آلاف السنين ولا بعشرات الآلاف وانما يقدر بملايين السنين . والى هذا ذهب الباحثون في علوم طبقات الأرض والأجناس والحيوان والطيور ، فليس ببعيد أن يتناقض خلق ذرية آدم في هذه الآباد الطويلة حتى وصل الى ما نحن عليه الآن ، واذا كان الحافظ قد استشكل ذلك في عصره فلا محل اليوم للاستشكال بعد تقدم العلوم والمعارف ، ويظهر لى أن الحافظ كان متأثرا في مقالته هذه بما يزعمه أهل الكتاب عن عمر الدنيا وأنه سبعة آلاف سنة وهو باطل ولا شك ، وقد تبين له فيما بعد أن لا استشكل وأن عمر الدنيا أكثر

من ذلك فقال في أثناء ذكر ما يستتبط من الحديث : « وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة المحمدية فوق ما نقل عن الاخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير » (١) .

على أنه يجوز أن يكون الحديث سيق لبيان فرط طوله من غير خصوص كونه ستين زراعا فيكون المراد به : التكثير ، ولعل مما يقوى هذا الفهم ما رواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعا : « إن الله خلق آدم رجلا طولا كثيرا شعر الرأس كأنه نخلة سحق » ومن بعد ذلك كله فما هي الصلة التي بين موافقة ما رواه أبو هريرة عن النبي لما في التوراة وبين ما زعمه من أخذ أبي هريرة عن كعب الأخبار ، وكعب لا صلة له بهذه القصة البتة ؟ ! ! .

افتراؤه على مالك في انكاره بعض الأحاديث الصحيحة :

ولما كان جل هم المؤلف التشكيك في الأحاديث ولاسيما ما رواه أبو هريرة فقد قال في حاشية ص (١٧٥) بعد ذكر استشكل الحافظ للحديث : « وأنكر مالك هذا الحديث وحديث » إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وأنه — أى الله سبحانه — يدخل في النار يده حتى يدخل من أراد « انكارا شديدا وحديث » كشف الساق « من رواية أبي هريرة في الصحيحين — عند البخاري — : « فيكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقا » .

وانى لأقول للمؤلف وأشباهه :

ان المتكلم في مثل هذه المباحث الشائكة والأحاديث المشتبهة يجب عليه — ان كان باحثا حقا — أن يدلنا على مصدره ، ولا ندرى في أى كتاب أنكر مالك هذا ، والذي يظهر لى من تتبع كلام المؤلف أنه اذا لم يجد

لافتراءاته سنداً يلقي الكلام جزافاً ويرسله على عواهنه ، وهذه الأحاديث التي أشار إليها من المتشابهات ، وقد شاء الله سبحانه أن يأتي بالمتشابه في قرآنه وأن يأتي به نبيه في أحاديثه ، ليكون فتنة لأبى رية وأمثاله الذين لم تشرق قلوبهم بنور الإيمان ، ولم ترق عقولهم إلى الإيمان بالمعنيات : « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله » ومذهب السلف فيها معروف ، ولو أنه كذب على غير مالك لجاز هذا عند بعض الناس أما مالك فمقالته في المتشابه معروفة مشهورة ، فقد قال لمن سألته عن الاستواء : « الاستواء معلوم والكيف مجهول والمسؤال عنه بدعة » أخرجوه عنى فانه رجل سوء » .

ولم يكذب المؤلف على مالك وحده ، بل كذب على أبى هريرة أيضاً وعلى صاحبى الصحيحين ، فقد روى البخارى الحديث الذى فيه الساق عن أبى سعيد الخدرى (١) ورواه الامام مسلم عن أبى سعيد الخدرى أيضاً (٢) وأما حديث أبى هريرة في الصحيحين فهو في معنى حديث أبى سعيد ، ولكن ليس فيه مسألة الساق .

طعنه في حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم :

وقال في ص (١٧٥) : ولما ذكر كعب صفة النبى في التوراة قال أبو هريرة في صفته صلى الله عليه وسلم : « لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا صخاباً في الأسواق » وهذا نص كلام كعب ...

وبحسبى في الرد ما قدمته فيما سبق ، حينما زعم أن صفة النبى في التوراة خرافة وضعها كعب ، وأن عبد الله بن عمرو بن العاص أخذها عنه .

وأزيد هنا فأقول : كونه صلى الله عليه وسلم لم يكن فاحشاً ولا

(١) كتاب التوحيد باب « وجوه يؤمئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة »

(٢) مسلم شرح النووى ج ص ٢٥ وما بعدها

متفحشا ... مما لا يختلف فيه اثنان ويقر به الأعداء والأصدقاء ، فكون
أبى هريرة أو غيره روى هذه الصفات لا يتوقف بحال من الأحوال على
كون كعب ذكر أن هذه صفاته في التوراة ، لأن هذه الأخلاق المحمدية
كانت معلومة لهم بالمشاهدة والملاحظة .

تحقيق الحق في حديث : « خلق الله التربة يوم السبت »

قال في ص (١٧٥) أيضا : وروى مسلم عن أبى هريرة قال : « أخذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : « خلق الله التربة يوم السبت ،
وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم
الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس »
وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر
الخلق من آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر
الى الليل » وقد روى هذا الحديث كذلك أحمد والنسائي
عن أبى هريرة ، وقد قال البخارى وابن كثير وغيرهما : ان أبى هريرة قد
تلقى هذا الحديث عن كعب الأحبار ، لأنه يخالف نص القرآن في أنه خلق
السموات والأرض في ستة أيام قال : ومن العجيب أن أبى هريرة قد صرح
في هذا الحديث بسماعه من النبى صلى الله عليه وسلم وأنه قد أخذ بيده
حين حدثه به . قال :

وانى الاتحدى الذين يزعمون في بلادنا أنهم على شيء من علم الحديث
وجميع من هم على شاكلتهم في غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل ،
وأن يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التى سقط فيها ، ثم تهكم
بأبى هريرة ما شاء له أدبه أن يتهم ! .

والجواب عن ذلك أقول :

هذا الحديث قد تنبه اليه المحدثون من قديم الزمان ، وأعلوه وتكلموا
فيه فمنهم من قال : انه غير ثابت لأن اسماعيل بن أمية انما أخذه عن
ابراهيم بن يحيى وابراهيم لا يحتج به ، فقد سئل عنه على بن المدينى

شيخ البخارى فقال : « وما أرى اسماعيل بن أمية أخذ هذا الا من ابراهيم ابن أبى يحيى » و ابراهيم بن يحيى هذا قال فيه الامام أحمد : « كان قدريا معتزليا جهميا كل بلاء فيه ترك الناس حديثه وكان يضع » وقال ابن معين : « كذاب رافضى » فبمثل هذا الإسند لا يثبت متن الحديث ولا المشابكة المسلسل بها بسبب وجود ابراهيم فى الإسند صراحة أو تدليسا (١) وإذا كان الحديث مختلفا مكذوبا على النبى وعلى أبى هريرة ومن جاء بعده من الثقات فلا يصح أن يرتب عليه باحث حكما هو فرع عن ثبوته ■

ومنهم من أنكر رفع الحديث الى النبى صلى الله عليه وسلم وأن أبا هريرة انما أخذه من كعب الأحبار ، وأن بعض الرواة وهم فى رفعه والأصح وقفه على كعب ، والى هذا ذهب امام الأئمة البخارى فى تاريخه فقال « رواه بعضهم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن كعب الأحبار وهو الأصح » ووافقه على هذا العلامة ابن كثير قال :

« فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي (٢) » ومهما يكن من شئ فأبو هريرة برىء مما غمزه به أبو رية ولمزه واتهمه من رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذب عليه حتى صار يتهم بأبى هريرة ما شاء له هواه أن يتهم ويزيد فى ذلك ويعيد ، لأنه إن كان الأمر كما قال ابن المدنى ومن تابعه فيكون أبو هريرة برىء كل البراءة من تبعة هذا الحديث ، ويكون كل ما نسب الى أبى هريرة فى الحديث من لفظه ومن سماعه ، وقوله : « أخذ رسول الله بيدي » غير ثابت ، ولا يعدو أن يكون مجرد افتراء قصد به الواضع التلبيس والتهميه وإظهار الباطل المزور فى صورة الحق الثابت المؤكد ، وإن كان الأمر كما قال البخارى وابن كثير

(١) الأسماء والصفات ص ٣٨٤

(٢) البداية والنهاية ج ١ ص ١٧ ■ ١٨ تفسير ابن كثير ٣ / ٤٨٨ ، ٣٢٦/٧

فيكون أبو هريرة برىء من تبعة رفعه ، وأنه لم يقل : « سمعت رسول الله ... ولا أخذ بيدي ... » الخ وانما المواهم توهم الرفع فرفعه وأكد به هذا ، ولعلك أيها القارئ المتثبت تتبسم وتطيل الابتسام كما ابتسمت أنا وأطلت الابتسام من تحدى أبى ربه الصارخ لعلماء الحديث في مصر بل والعالم الاسلامى قاطبة أن ينتشلوا شيخهم أبا هريرة من الهوة التى سقط فيها ، فقد ظهر لك وجه الحق ، وأنه لا هوة ولا سقوط ، وأنه بنى مزاعمه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم وبئس المصير .

وان من يقرأ كلام أبى ربه ليخيل اليه أنه في زهوه قد غزا الأجواء وفتح أبواب السماء ، وهذا يدل على الجهل الممزوج بالغرور المتطاوول ، وليس أضر على الباحث من هاتين الصفتين : الجهل والغرور .

طعنه في حديث في صحيح البخارى :

في ص (١٧٦) قال : وروى البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) : « من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدى بشيء أحب الى مما افترضته عليه ، وما زال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحببته ، فكنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته » قال : ومن له حاسة في شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة اسرائيلية ، ثم أتى في الحاشية فيقول : تفرد البخارى باخراج هذا الحديث دون مسلم وسائر أصحاب النبى (كذا) ومسند أحمد ، وقد طعن الأئمة في هذا الحديث ، ويعد ذكر ما اعتبره طعنا قال : ويبدو لى أن اسناد

(١) لقد أخطأ المؤلف في جعله من كلام النبى ولو كان متمرسا في الفن لقال كما في صحيح البخارى « ان الله تعالى قال من عادى » الخ لأنه من الاحاديث القدسية ولو كان ينقل عن تعقل لأدرك أن الكلام لا يصح أن ينسب إلى النبى لأن المعانى التى فيه لا يصح أن تسند الا الى الله تعالى .

أبى هريرة في هذا الحديث هو وهب بن منبه فقد وقع في الحلية من ترجمة هذا السكاهن (وهب) : « وانى لأجد في التوراة أن الله تعالى يقول : « ما ترددت عن شيء قط ترددي عن قبض روح المؤمن » .

والجواب :

أن هذا الحديث خرجه البخارى في صحيحه^(١) فهو صحيح ، ولا يخل بصحته أن كان بعض رجاله قد انتقدوا وهو خالد بن مخاض شيخ البخارى وشريك بن عبد الله ، لأن الانسان أعرف بشيوخه من غيره ، وإذا تعارض قول البخارى في رجل وقول غيره فالقول ما قاله البخارى فقد كان نسيجا وحده في معرفة علل الحديث وتاريخ الرجال حتى لقد قبله الامام مسلم بين عينيه لما كشف له عن علة خفية في حديث ولقبه بأستاذ الأستاذين فلو كان في رواية الحديث ما يخل بالصحة لما أخرجه البخارى ، والحديث وان كان لم يخرج مسلم في صحيحه ولا أحمد في مسنده قد خرجه غيرهما من أئمة الحديث ، فقد خرجه البيهقي في الزهد وأبو يعلى والبزار والطبرانى ، بل خرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد ١ ولم ينفرد بالحديث أبو هريرة ، فقد رواه غيره من الصحابة منهم عائشة وعلى وأبو أمامة وابن عباس وأنس وحذيفة ومعاذ بن جبل ولم يتفرد به رواه فقد روى من طرق أخرى كثيرة وإن كانت لا تخلو من ضعف ولكنها يقوى بعضها بعضا ، وقد صدع بهذا الحافظ الحجة الثابت ابن حجر وهو كما وصفه المؤلف أمير المؤمنين في الحديث قال الحافظ في الفتح^(٢) : « واطلاق أنه أى هذا الحديث لم يرد الا بهذا الاسناد مردود ... الى أن قال : ولكن للحديث طرقا أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا » . ثم شرع يسرد هذه الطرق ومن خرجها من أصحاب الكتب ١ ومن رويت عنه من الصحابة ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث لا مطعن يعتد به في سنده .

(١) كتاب الرقائق باب التواضع ، انظر فتح البارى ج ١١ ص ٢٨٦

(٢) ١١ ص ٢٨٦

وأما من ناحية المعنى فلا شئ فيه الا ما كان من قوله : « وما ترددت الخ » وفي القرآن المتواتر والسنة الصحيحة من أمثال هذا الحديث شئ غير قليل ، فلو رددنا هذا بسبب أنه مشكل لرددنا الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية •

والعلماء في هذا وأمثاله رأيان :

١ — رأى السلف وهو الإيمان به كما ورد مع عدم التمثيل والتكليف وتنزيه الله عن ظاهره المعروف لنا ، وتقويض علم معرفة حقيقته الى الله عز وجل •

٢ — رأى الخلف وهم المؤولة وقد حملوا الكلام على المجاز وذلك بتمثيل حب الله أوليائه المؤمنين وكراهية ابيائهم واساعتهم بهذه الصورة المعبرة المفهومة عند البشر ، وبعضهم حمل التردد من الملائكة لا من الله ، لكنهم لما كانوا رسل الله فنسب ما هو اليهم الى الله لأنه هو الذى أرسلهم • وقد بسط الكلام على هذا الحافظ في الفتح فليرجع اليه من يشاء الاستزادة •

ومن خيانة المؤلف في النقل أنه ذكر كلام الخطابى فاقصر على الاستشكال ولم يذكر ما أجاب به • وتلك شغشغة نعرفها من أخزم ، واليك كلام الخطابى بتمامه لتعجب من صنيع أبى رية ، قال الخطابى : « التردد في حق الله غير جائز والبداء عليه في الأمور غير سائغ ، ولكن له تأويلين : أحدهما أن الانسان قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفلانة تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرا ثم يبدو له فيه فيتركه ويعرض عنه • ولا بد له من لقائه اذا بلغ الكتاب أجله لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه ، والثانى أن يكون معناه : ما رددت رسلى في شئ أنا فاعله كترديدى اياهم في نفس المؤمن •••• الخ ما قال •

ثم ما الذى حمل المؤلف على هذا الحكم الجائر على الحديث : الآن وهبا ذكر أن فى كتب الأنبياء مثل هذا ؟ ولم لا يكون هذا مما ذكره عن ربهما موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ثم ما رأيك يا صاحب الأنف البوليسية أن معظم الحديث لا يتفق هو وما عرف عن بنى اسرائيل من الشكاسة والصلابة وسوء الطباع حتى وصفتهم التوراة بأنهم شعب صلب الرقبة ، وايغالهم فى حب المادة والبعد عن الروحانيات ، وانا لنحمد الله سبحانه أنه لم يرزقنا حاسة شم كحاستك ولا أنفا كأنفك الصهيونى البارع !

زعمه فى حديث فى صحيح مسلم أنه من الإسرائيليات :

وبعد أن صب المؤلف على أبى هريرة ذنوبا من سفاهه ورميه بالسذاجة والغفلة فى ص (١٧٧) قال : « واليك مثلا من ذلك نختم به ما ننقله من الأحاديث التى رواها أبو هريرة عن النبى وهى فى الحقيقة من الإسرائيليات حتى لا يطول بنا القول » .

روى الامام أحمد عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن فى الجنة لشجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام اقرأوا ان تستم » وظل ممدود .

ثم ذكر أن أبا هريرة لم يكذب يروى هذا الحديث حتى أسرع كعب فصدق كلامه وذكر من أوصافها ما ذكر .

والجواب :

أن هذا الحديث لم يروه الامام أحمد فحسب بل رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم فى صحيحيهما ، ولو أن الرواية كانت عن أبى هريرة وحده لجاز أن ينخدع بعض الناس بهذا القول ، ولكن الحديث روى عن غير أبى هريرة من الصحابة الذين لا يعتبرون عند المؤلف ذوى سذاجة وغفلة كما زعم ذلك بالنسبة لأبى هريرة ، فقد رواه البخارى عن أبى هريرة

وأئس (١) وعن سهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى (٢) ورواه الامام مسلم عن أبى هريرة وسهل بن سعد وأبى سعيد الخدرى (٣) فما رأيك يا باحث العصر في الثلاثة الآخرين من الصحابة ؟ هل استغفلهم كعب كما استغفل أبى هريرة — على ما زعمت — ؟ ومن يصدق أن صحابة رسول الله الذين كانوا خير أمة أخرجت للناس وضرب الله لهم الأمثال في التوراة والانجيل كانوا الى هذا الحد من السذاجة والغفلة ؟ بعض الحياء يابوق المبشرين وصدقت الحكمة النبوية: « اذا لم تستح فاصنع ما تشاء » .

ومن خيانة المؤلف أن يجعل مرجعه تفسير ابن كثير مما يوهم القارئ أن ابن كثير يوهن الحديث كما هو ديدنه في العزو الى ابن قتيبة ، وقد رجعت الى تفسير ابن كثير (٤) فوجدته بسط روايات الحديث بمالا مزيد عليه ثم قال ما نصه : « فهذا الحديث ثابت عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بل متواتر مقطوع بصحته عند أئمة الحديث لتعدد طرقه وقوة أسانيده وثقة رجاله » .

فقلت : يا عجباً الأمر هذا المؤلف !!! وصدق الله « ومن يضل الله فماله من هاد » .

رميه أبى هريرة بضعف الذاكرة واختلاق الأحاديث :

في ص (١٧٧) قال : تحت عنوان « ضعف ذاكرته » : كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان « لا تكاد ذاكرته تمسك شيئاً مما يسمعه ثم زعم أن النبي دعا له فأصبح لا ينسى شيئاً يصل الى أذنه ، وقد ذكر ذلك لكي يسوغ كثرة أحاديثه ويثبت في أذهان السامعين صحة ما يرويه » .

(١) كتاب بدء الخلق باب صفة الجنة والنار — فتح البارى ج ٦ ص ٢٥١

(٢) كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار — فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٥

(٣) صحيح مسلم شرح النووي ج ١٧ ص ١٦٧ — ١٦٨

(٤) ج ٨ ص ١٨٧ — ١٨٨

روى مسلم عن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول : « انكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموعد ، كنت رجلا مسكينا أخدم رسول الله على ملء بطنى وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم فقال رسول الله : « من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئا سمعه منى ، فبسطت ثوبى حتى قضى حديثه ثم ضممته الى ، فما نسيت شيئا سمعته منه » قال مسلم : إن مالكا انتهى حديثه عند انقضاء قول أبى هريرة ولم يذكر فى حديثه الرواية عن النبى : من يبسط ثوبه ... ولا ريب أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ولا صلة بينه وبين الذى قبله .

متابعة المؤلف للمستشرقين فى كل ما زعم :

واليك جوابنا عن هذه المزاعم الباطلة :

١ — إن هذا ليس من بنات أفكاره وإنما هو كلام « جولد سيهر » المستشرق اليهودى عدو الاسلام والمسلمين ، فأبورية لم يكن « الا بوقا يردد كلام هذا اليهودى ، وإن كان — والحق يقال — أعف من المؤلف ، واليك ما قاله جولد سيهر لترى أن المؤلف تابعه حذو النعل بالنعل قال : وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع فى الخطأ فقالوا : ان النبى لفته بيده فى بردة بسطت بينهما أثناء حديثهما ، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع ... الخ ما قال (١) .

وقصة بسط الرداء مروية فى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة المعتمدة (٢) وليس فى العقل ولا النقل ما يخالفها ، بل جاء الواقع مؤيدا لهذا حتى شهد له بقوة الحفظ الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم

(١) انظر دائرة المعارف الاسلامية ص ٤٠٨ المجلد الاول .

(٢) فتح البارى ج١ ص ٧٣ — ١٧٤ ومسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٥٣٥٢

وعدوا هذا من المعجزات النبوية الظاهرة ، ومن خصائص أبى هريرة أخرج البخارى فى التاريخ والبيهقى فى المدخل من حديث محمد بن عمار ابن حزم أنه قعد فى مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا فعلمت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس » وأخرج أحمد والترمذى عن ابن عمر أنه قال لأبى هريرة « ان كنت لألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه » قال الترمذى : حسن ، وقصته مع مروان وكاتبه معروفه مشهورة (١) وقال الشافعى — وهو امام فى المعقول والمنقول — : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى عصره » فهل من البحث الصحيح والمنطق السليم أن ندع كلام هؤلاء الأئمة ونأخذ بكلام المستشرقين ومتابعيهم ؟

٢ — محاولة المؤلف التشكيك فى قصة بسط الثوب والرداء بأن الامام مسلما قال : ان مالكا انتهى حديثه عند قول أبى هريرة الموقوف عليه ولم يذكر قصة البسط ، وزعمه أن رواية مالك هى الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ولا صلة بينه وبين الذى قبله .. محاولة فاشلة تنم عن جهل عميق بمقصد مسلم وطريقة المحدثين ، وعن بغض دفين لأبى هريرة حملة على أن يحرف الكلم عن مواضعه ، والذى فى صحيح مسلم أن الزهرى راوى الحديث عن ابن المسيب عن أبى هريرة قد روى عنه الحديث ثلاثة : مالك وسفيان بن عيينة ومعمر ، أما مالك فقد اقتصر على كلام أبى هريرة وهو دفاعه عن نفسه وبيان الأسباب التى هأت الاكثار . وأما سفيان ومعمر فقد ذكرا قصة بسط الثوب ومقالة النبى صلى الله عليه وسلم فالقصة وردت عن الزهرى من طريق ابن عيينة ومعمر

(١) الإصابة فى تاريخ الصحابة ترجمة أبى هريرة

وناهيك بهما امامين جليلين ، وكذلك وافق سفيان بن عيينة ومعمّر في ذكر
القصة ابراهيم بن سعد وحديثه عند البخارى (١) .

وأما كون قصة الثوب مقتضبة عما قبلها فشىء لا وجود له
الا في وهم قائله لأنها وثيقة الصلة بما قبلها ، ذلك أن أبا هريرة بعد
أن بين أن تفرغه من الشواغل الدنيوية وملازمته لرسول الله صلى الله عليه
وسلم من الأسباب الحاملة له على الإكثار ، ناسب أن يذكر سببا آخر
وهو عدم نسيانه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ببركة
دعائه له ، على أن قصة بسط الثوب قد وردت مستقلة في صحيح البخارى
من طرق عدة صحيحة عن أبى هريرة واعتبرها الأئمة من فضائل أبى هريرة
ومن المعجزات النبوية قال الحافظ في الفتح : « وفي هذين الحديثين
— حديث يقولون أكثر أبو هريرة ٠٠٠ وحديث بسط الثوب ٠٠٠ —
فضيلة ظاهرة لأبى هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان
من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر النسيان ثم تخلف
عنه ببركة النبى صلى الله عليه وسلم » وهكذا يثبت لنا أن المؤلف قد
أخطأ فهم عبارة مسلم وأنه طعن في غير مطعن .

تصيده وتحريفه بعض المرويات كي يثبت نسيان أبى هريرة :

ولأجل أن يبرر المؤلف تجنيه على أبى هريرة وأنه اختلق قصة بسط
الثوب ضار بتصديق بعض روايات زعم أنها تخالف حديث عدم النسيان
فقال في ص ١٧٨ متهمًا :

على أن هذه الذكراة القوية التى اختص بها أبو هريرة من دون
الصحابة جميعا بل من دون مازراً الله من الطباع الانسانية قد خانتته

(١) كتاب المزارعة باب ما جاء في الغرس .

في مواضع كثيرة ، وأن ثوبه الذى بسطه قد تمزق فتناثر ما كان قد ضمه بين أطرافه واليك أمثلة من ذلك : ثم ذكر :

حديث الشيخين عن أبى هريرة : أن النبى قال : « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة » وأن أبا هريرة حدث به ثم نسيه ، وقصة ذى اليمين فى السهو فى الصلاة ، وشك أبى هريرة فى تعيين الصلاة أهى الظهر أم العصر وذكر أن أبا هريرة لما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا ودما خير من أن يمتلىء شعرا » قالت عائشة : لم يحفظ انما قال ... من أن يمتلىء شعرا هجيت به » وهكذا تتمخض المواضع الكثيرة التى زعم أنه نسى فيها عن ثلاثة أحاديث ، وسترى بعد الاجابة عنها أنه لن يسلم له الا واحد أو اثنان .

١ — ان الروايات فى قصة الثوب اختلفت ، ففى بعضها تقييد عدم النسيان بما سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم بعد هذه المقالة ، ففى صحيح مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثنى به » وفى صحيح البخارى « فما نسيت شيئا بعد » وفى بعض الروايات أن عدم النسيان انما كان مقيدا بالمقالة التى سمعها من النبى صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة ، ففى رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شيء » وعلى هذا فان كان المراد الثانى فلا ينافى أن ينسى قبل هذه المقالة وبعدها بعض الأحاديث ، وان كان المراد الأول — وهو الراجح — فلا ينافى نسيان بعض الأحاديث قبل هذه القصة .

رد مزاعمه فى حديث « لا عدوى ... » :

٢ — وأما حديث « لا عدوى ولا طيرة ... » فقد رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة (١) وعن ابن عمر (٢) وعن أنس بن مالك ، وثبت أيضا عن عائشة عند الطبرى وعن سعد بن أبى وقاص وزواه مسلم

(١) كتاب الطب باب لا هامة

(٢) كتاب الطب باب لا عدوى

عن أبي هريرة وعن السائب بن يزيد وعن جابر وعن أنس وعن ابن عمر (١) فالحديث لم ينفرد به أبو هريرة ، بل وافقه عليه بضعة من الصحابة ، فاحتمال أن أبا هريرة اختلقه أو غلط فيه — غمز المؤلف ولمز — احتمال بعيد جدا ان لم يكن مستحيلا ، فلم يبق الا أن يكون رجوعه اما لنفسيان أو لغرض آخر صحيح وعلى تسليم النفسيان فيكون من الأحاديث التي سمعها قبل هذه المقالة ، وهذا لا ينافي أنه ما نسي شيئا بعد ذلك ، وبذلك يظهر أن لا منافاة بين نسيان هذا الحديث وقصة بسط الثوب ، ثم ان هذا النفسيان لحديث واحد — على فرض تسليمه — انما يعود على أبي هريرة بالتكريم والاكبار لحفظه وقد قيل في الحكم الشعرية :

ومن ذا الذي تحصى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معاييه

وانا لنلمس هذا الاكبار لحفظ أبي هريرة في قول أبي سلمة ، قال أبو سلمة « فما رأيته نسي حديثا غيره » بل جاء في بعض الروايات تردد أبي سلمة بين نسيان أبي هريرة أو نسخ أحد الحديثين للآخر (٢) على أن تسليمنا نسيان أبي هريرة انما هو على سبيل الاحتمال ، ومن الجائز جدا أن يكون رجوعه عنه أو السكوت عليه وعدم التحديث به لغرض آخر شريف ككونه منسوخا مثلا ، واليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر لقرى الفرق بين العلماء المثبتين والأدعياء المغرورين قال — تطبيقا على قول أبي سلمة فما رأيته نسي حديثا غيره — « في رواية يونس قال أبو سلمة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فما أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين الآخر ، وهذا الذي قاله أبو سلمة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض وقد تقدم وجه الجمع بينهما في باب الجذام (٣) . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم حديث » من

(١) مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ٢١٣ — ٢١٨
(٢) انظر صحيح البخارى كتاب الطب باب لا عدوى
(٣) فتح البارى ج ١٠ ص ١٩٩

بسط ردائه ثم ضمه اليه لم ينس شيئاً سمعه من مقالتي « وقد قيل في الحديث المذكور : ان المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم ، لا أنه ينتفى عنه النسيان أصلاً ، وقيل : كان الحديث الثاني ناسخاً للأول فسكت عن المنسوخ وقال القرطبي في المفهم : ويحتمل أنهما لما كانا خبرين متغايرين عن حكمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبما تدعو اليه الحاجة ويحتمل أنه خاف اعتقاد جاهل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما وكان اذا أمن ذلك حدث بهما جميعاً (١) » وهكذا ترى أن النسيان ليس بمتيقن بل هو احتمال ، وعلى فرض تسليمه فلا تعارض بينه وبين حديث البسط ، فهل بعد هذا يستحق أبو هريرة من هذا الطاعن السليط كل هذا التهكم والتثريب ؟ .

رد زعمه في حديث السهو في الصلاة :

وأما حديث السهو في الصلاة فقد اعتمد فيه المؤلف على ما ذكره الحافظ في الفتح ، وقد استظهر الحافظ أن الشك من الرواة ثم جوز أن يكون من أبي هريرة لأجل رواية النسائي ، وأنه مرة كان يجزم بتعيين الصلاة ومرة كان يشك ، واليك ما ذكر الحافظ في الفتح (٢) لتري المؤلف يأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء على حسب هواه قال : « والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة » وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي عن طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من

(١) حديث « لا عدوى » وحديث « فر من المجزوم » وما شابهه كحديث « لا يورد ممرض على مصح » وقد وفق العلماء بين الأحاديث النافية للعدوى والأحاديث المثبتة لها بمسالك عدة أحسنها أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا يعدى بذاته وطبعه نفياً لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من أن الأمراض تعدى بطبعها من غير إضافة إلى الله فأبطل النبي اعتقادهم واكل مع الجزوم لبيان لهم أن الله هو الذي يمرض ويشفى وحمل أحاديث النهي عن الدنو من المجزوم ونحوه بأن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تقضى إلى مسبباتها ففيها اثبات لقاعدة الأسباب وفي فعله صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أنها لا تستقل بالتأثير بل الله هو الذي ان شاء سلبها تأثيرها فلا تؤثر شيئاً وان شاء أبقاه لها فتؤثر باذنه تعالى .

(٢) فتح الباري ج ٣ ص ٧٥ .

أبى هريرة ولفظه : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال أبو هريرة : ولكنني نسيتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك » وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ••• » •

فها أنت ذا ترى أن كون الشك من أبى هريرة ليس مقطوعا به لجواز أن يكون أحد الرواة — في رواية النسائي — وهم فنسب النسيان الى أبى هريرة ولو سلمنا كون الشك منه فلعل هذا مما سمعه قبل قصة بسط الثوب •

حديث الشعر وتحقيق الحق فيه :

وأما حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا ودما خير من أن يمتلىء شعرا » قالت عائشة : لم يحفظ انما قال : من أن يمتلىء شعرا هجيت به • فليس للمؤلف فيه أية وجهة حق ، وانما هي خطفة خطفها من بعض الكتب دون تحقيق •

واليك الحق في هذا :

١ — ان الحديث باللفظ الذي زعم أن عائشة اعترضت عليه قد رواه البخارى في صحيحه عن أبى هريرة وعن ابن عمر مرفوعين (١) ورواه مسلم في صحيحه عن أبى هريرة وعن سعد بن أبى وقاص وعن أبى سعيد الخدرى فها أنت ذا ترى أن أبا هريرة لم ينفرد به ، بل وافقه عليه ثلاثة من الصحابة مما يبعد — ان لم يحل — تعقب السيدة عائشة له بأنه لم يحفظ •

٢ — ان هذه الرواية غير ثابتة من جهة الرواية • ولا هي صحيحة من جهة الدراية •

أما الأول فلما قاله الحافظ في المفتح — بعد أن ذكر أن هذه الزيادة جاءت عن الشعبي مرسل والمرسل لا يحتج به — قال : « (٢) وقد وقع

(١) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥١ (٢) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥٢

لنا ذلك موصولا من وجهين « فعند ابن أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قيحا أو دما خير من أن يمتلىء شعرا هجيت به » وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوي وابن عدى من رواية الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال : قالت عائشة : لم يحفظ ، إنما قال : من أن يمتلىء شعرا هجيت به « وابن الكلبي وأبو الحديث « وأبو صالح شيخه ضعيف يقال له : باذان « فلم تثبت هذه الرواية :

وأما من جهة الدراية فإليك ما قاله الامام النووي في شرح مسلم^(١) : « قال أبو عبيد : قال بعضهم : المراد بهذا الشعر شعر هجى به النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو عبيد والعلماء كافة : هذا تفسير فاسد « لأنه يقتضى أن المذموم من الهجاء أن يمتلىء منه دون قليله ، وقد أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبي صلى الله عليه وسلم موجبة للكفر « قالوا بل الصواب أن المراد أن يكون الشعر غالبا عليه مستوليا عليه بحيث يشغله عن القرآن وغيره من العلوم الشرعية وذكر الله تعالى وهو مذموم من أى شعر كان ، فأما اذا كان القرآن والحديث وغيرهما من العلوم الشرعية هو الغالب عليه فلا يضير حفظ اليسير من الشعر لأن جوفه ليس ممثلا شعرا والله أعلم .. الى أن قال : وقال العلماء كافة : هو مباح ما لم يكن فيه فحش ونحوه وهو كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح وهذا هو الصواب « فقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم الشعر واستنشدته وأمر به حسان في هجاء المشركين وأنشدته أصحابه بحضرته في الأسفار وغيرها وأنشدته الخلفاء وأئمة الصحابة وفضلاء السلف ، ولم ينكره أحد منهم على إطلاقه وإنما أنكروا المذموم منه وهو الفحش ونحوه « »

وهكذا يتبين لنا أن المذموم من الشعر أن يكون غالبا على الانسان حتى يشغله عن النافع من العلوم والمعارف وأنواع الكسب المشروعة ، أو ما كان فيه فحش وهجر من القول كالهجاء والمدح بغير حق والتشبيب

بالنساء وذكر محاسنهن وعوراتهن الى غير ذلك ، ولعلك تأكدت معي — أيها القارئ — أن المؤلف تجنى على أبي هريرة غاية التجنى وهول غاية التهويل اذ الرواية الثالثة غير ثابتة والروايتان الأخريان النسيان فيهما أمر محتمل لا متعين .

زعمه أن في القرآن الكريم شعرا :

ومما قدمناه من رأى العلماء المسلمين في الشعر ، وأن حسنه حسن وقبيحه قبيح ، يتبين لنا تهافت ما ذكره في ص ١٧٩ (هامش) حيث قال : « اتخذ الذين لا يعلمون قول أبي هريرة هذا حجة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره الشعر ، وفشأ ذلك بين المسلمين وغير المسلمين في حين أنا نجده صلى الله عليه وسلم كان يصغى الى الشعر ويمدحه ويثيب عليه الى أن قال : وفي القرآن عشرات من الأبيات الشعرية وكثير جدا من الأشطار فمن الرمل :

وجفان كالجواب وقدور راسيات
ومن الخفيف : ومن تزكى فانما يتزكى لنفسه
ومن الوافر :

ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنينا

ولا نستوفى كل ما جاء في القرآن من أبيات وأشعار حتى لا يطول بنا الطريق ، ونستطرد الى ما هو خارج عن موضوعنا » .

ولا أدري اذا لم يكن هذا استطرادا وخروجا عن الموضوع فما هو الاستطراد والخروج اذا ؟ ولو أن الأمر وقف عند حد الاستطراد لكان الأمر ، ولكن المؤلف سقط في أمر من البدهي نفية عن القرآن وهو وجود الشعر فيه : والشعر — يا مدعي التأديب — لا يكون شعرا الا بالقصد ، والعلماء لما قالوا : ان الكلام الموزون لا يكون شعرا الا بالقصد استدلوا على ذلك بوقوع جمل موزونة في القرآن الكريم مع الاتفاق بين العلماء قاطبة

على عدم تسمية ذلك شعرا ، وكيف خفى على المؤلف ذلك والله — سبحانه وتعالى — يقول : « وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين » (يس الآية ٦٩) فقد نفت الآية أن يكون القرآن شعرا ، وقصرته على كونه ذكرا وقرآنا مبينا ، يقول العلامة الزمخشري — وهو من أدباء العربية غير منازع ورائد المفسرين في الكشف عن أسرار الاعجاز — : « أى وما علمناه بتعليم القرآن الشعر على معنى أن القرآن ليس بشعر وما هو من الشعر فى شيء ، والشعر انما هو كلام موزون مقفى يدل على معنى فأين الوزن وأين التقفية وأين المعانى التى ينتجها الشعراء من معانيه ؟ وأين نظم كلامهم من نظمه وأساليبه ؟ فاذا لا مناسبة بينه وبين الشعر اذا حققت ، اللهم الا أن هذا لفظ عربى كما أن ذاك كذلك ثم قال :

فان قلت فقلوه :

أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وقوله :

هل أنت الا اصبع دميت وفى سبيل الله ما لقيت

قلت : ما هو الا كلام من جنس كلامه الذى كان يرمى به على السليقة من غير صنعة ولا تكلف الا أنه اتفق ذلك من غير قصد الى ذلك ولا التفات منه اليه أن جاء موزونا ، كما يتفق فى كثير من انشاءات الناس فى خطبهم ورسائلهم ومحاوراتهم أشياء موزونة لا يسميها أحد شعرا ، ولا يخطر ببال المتكلم ولا السامع أنها شعر ، واذا ففتشت فى كل كلام عن نحو ذلك وجدت الواقع فى أوزان البحور غير عزيز ... ولما نفى أن يكون القرآن من جنس الشعر قال : « ان هو الا ذكر وقرآن مبين » يعنى ما هو الا ذكر من الله تعالى يوعظ به الانس والجن كما قال : « ان هو الا ذكر للعالمين » وما هو الا قرآن كتاب سماوى يقرأ فى المحاريب ويبتلى فى المتعبدات وينال بتلاوته والعمل بما فيه فوز الدارين ، فكم بينه وبين الشعر الذى هو من همزات الشياطين ؟ » •

فهل كان خفى على الزمخشري وهو من هو ضلعة في اللغة والبلاغة
وفن القول ما ظهر لمؤلف آخر الزمان ۱ وقال تعالى : « فلا أقسم بما
تبصرون وما لا تبصرون انه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا
ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون ۱ الحاقة ٣٨ — ٤٣ ، فقد نفى
أن يكون النبي شاعرا وأن يكون القرآن شعرا ، قال الامام الألوسي
في تفسير هذه الآية : (١) « وذكر الإيمان مع نفى الشاعرية والتذكر مع
نفى الكاهنية قيل : لما أن عدم مشابهة القرآن الشعر أمر بين لا ينفكره
الا معاند ۱ فلا عذر لمدعيها في ترك الإيمان وهو أكفر من حمار ، بخلاف
مباينته للكهانة فانها تتوقف على تذكر أحواله صلى الله عليه وسلم القرآن
المنافية لطريق الكهانة ومعاني أقوالهم » .

ويقول حاكيا لمقالة المشركين ومنكرا لها : « بل قالوا أضغاث أحلام بل
افتراء بل هو شاعر فليأتنا بآية كما أرسل الأولون » (الأنبياء الآية ٥)
ويقول : « فذكر فما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون أم يقولون شاعر
نقربص به ريب المنون ۱ » فقد أنكر عليهم قولهم : أن النبي شاعر وبالتالي
يفتقى كون ما جاء به شعرا ۱ فهل بعد ما سمعت من أقوال الله وأقوال
الراسخين من أهل العلم يزعم المؤلف أنه على شيء من العلم أو على شيء
من الإيمان ۱ ! .

زعمه أن أبا هريرة لم يحفظ القرآن :

وقال في ص (١٨٠) : « ومن عجيب أمر الذين يثقون بأبي هريرة
ثقة عمياء أنهم يمنعون السهو والنسيان عنه ، ولا يتخرجون من
أن ينسبوهما الى النبي — صلوات الله وسلامه عليه — وذكر حديثا
في نسيان النبي بعض سور من القرآن الى أن قال : « واذا كان أبو هريرة
على ما وصف به نفسه ذكيا فطنا قوى الذاكرة واسع الحافظة ضابطا لكل
ما يسمع لا تفلت منه كلمة ولا يند عنه لفظ فلم لم يحفظ القرآن على فراغه

(١) تفسير الألوسي ج ٢٩ ص ٥٣ ، ٥٤ (٢) (الطور الآتين ٢٩-٣٠)

وطول عمره في الاسلام ؟ وقد حفظه كثير من الرجال وكذلك بعض النساء ومنهم أم ورقة ، ولكن الأمر قد جرى على غير ذلك ، فلم يكن له شأن يذكر في زمن النبي صلوات الله عليه ولا في عهد الخلفاء الراشدين ، وقد حدثناك من قبل عن مبلغ ثقة عمر به « فقد كان ينهائهم عن رواية الحديث ولما لم يرجع ضربه بالدرّة وأنذره اذا هو روى أن يغفيه الى بلاده ، ولو كان أبو هريرة على ما زعم لأباح له وحده الرواية وكان عنده وعند غيره أصدق من روى ، ولم يقف الأمر عند ذلك بل انهم قد اتهموه في الرواية كما ستري ذلك فيما بعد واضحا محققا ان شاء الله » .

ولا أدرى من ذا الذي زعم من العلماء قديما وحديثا أن أبا هريرة لا ينسى ولا يسهو ، انه بشر ينسى ويسهو ولكن الله أكرمه ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم فما نسي من حديث النبي بعد قصة بسط الثوب شيئا ، وقد قدمنا شهادة الواقع له وشهادة كبار الصحابة والعلماء له ، مما لا داعي لاعادته ، ثم من أين « لأبي رية » أنه لم يحفظ القرآن في حياة النبي وبعد حياته ؟ ولماذا لم يذكر لنا سنده في هذا لنناقشه ؟؟ وقد ذكر الامام السيوطي في الاتقان (١) عن أبي عبيد أن أبا هريرة رضى الله عنه كان من قراء الصحابة ، وأنه قرأ على أقرأ الصحابة أبي بن كعب رضى الله عنه ، ومن قواعد أدب البحث أن المثبت مقدم على النافي ، ولو سلمنا جدلا أنه لم يحفظ القرآن كله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد ذلك عليه بالنقصية « لأن بعض الصحابة على جلالتهم ما كانوا يحفظون القرآن كله في حياة النبي » ثم تهيأ بعد ذلك حفظه كله ، وقد قدمت أن أبا هريرة تصدر للعلم والفتوى زمنا طويلا ، وكيف يتهيأ لمن لم يحفظ القرآن للتصدر للعلم والفتوى ؟؟

ثم أتدري أيها القارئ من أين أخذ أنه لم يحفظ القرآن ؟ لعله

أخذه من تعليقته التي ذكرها في هامش ص ١٨٣ حيث قال : « روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خذوا القرآن من أربعة : من ابن أم عبد فبدأ به ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وسالم مولى أبي حذيفة » ثم علق فقال : فترى أنه لم يصل إلى درجة أحد الموالى !! فهل هذا منطق يا أصحاب العقول !! »

ولو كان في عدم ذكر أبي هريرة في هذا الحديث اهمالا له وازراء به فماذا يقول في مشاهير الصحابة الذين لم يذكروا في هذا الحديث ، ولم يوص النبي بأخذ القرآن منهم كالخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وأبي الدرداء والعبادلة الأربعة وغيرهم ممن كانوا يحفظون القرآن كله؟ فهل نطبق عليهم هذا المنطق الأعرج المعكوس !!

أما ما ذكر من قوله : ولكن الأمر جرى على غير ذلك ، فهو لا يزيد عن كونه سفاها وسبابا ورجما بالغيب ، وتلك شئشنة نعرفها من أخزم ، وفيما قدمته من ردود ما فيه الكفاية .

طعنه في حديث الوعائين وزعمه أنه معارض لأحاديث أخرى :

قال في ص (١٨٢) تحت عنوان « حفظ الوعائين » .

أخرج البخاري عن أبي هريرة قال : « حفظت عن رسول الله وعائين فأما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم » وهذا الحديث معارض لحديث رواه الجماعة بالفاظ متقاربة عن علي رضي الله عنه فقد سئل : هل عندكم كتاب ؟ فقال : « لا الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة » وكذا يعارض ما رواه البخاري عن عبد العزيز بن رفيع قال : « دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس فقال له شداد : أترك النبي من شيء ؟ فقال : ما ترك الا ما بين الدفتين » ولو كان هناك شيء يؤثر به النبي صلى الله عليه وسلم أحد خواصه ، ويحجبه عن سائر أصحابه لكان على أولى الناس جميعا بذلك ، ذلك بأنه

ربييه ، وابن عمه ، وأول من أسلم ، وزوج ابنته ولم يفارقه في سفر ولا حضر ، فان لم يكن على فالصديق أبو بكر أو عمر أو أبو عبيدة أو... أو... الخ من عدد من الصحابة والصحابييات •

وكيف يكون ذلك ؟ وأين يذهب ما رواه الصحيحان عن حذيفة : « قالم فينا رسول الله مقاما ما ترك شيئا يكون في مقامه ذلك الى قيام الساعة الا حدث به ، حفظه من حفظه ، ونسيه من نسيه وقد قال بعض العلماء — كما جاء في تاريخ ابن عساکر — : « ان اعتقاد ذلك — أى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتم عن جميع الصحابة شيئا — يؤدي الى نسبة الخيانة الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ الله ! » •

والجواب :

ان هذا الحديث رواه الامام البخارى في صحيحه ، وهو في غاية الصحة رواية ودراية ، والمراد بالوعاءين نوعان من الأحاديث التي تلقاها عن النبي صلى الله عليه وسلم فالكلام من قبيل المجاز وهو مجاز معروف مستساغ وأحد الوعاءين — وهو ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ — قد بلغه حتى لا يكون كاتما ، وأما الآخر وهو ما يتعلق بالفتن والملاحم ، وأشرط الساعة ، والاشارة الى ولادة السوء ، فقد أثر أن لا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنة لسامعه ، أو يسبب له التحديث به الضرر في نفسه أو ولده أو ماله من أمراء السوء ، قال العلامة ابن كثير (١) في البداية والنهاية : « وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم ، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال ، وما سيقع ، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس الى تكذيبه وردوا ما أخبر به من الحق » وقال الامام الحافظ ابن حجر في الفتح (٢) : « وحمل العلماء الوعاء الذي لم يثبت على الأحاديث التي فيها تبين أسامى أمراء السوء وأحوالهم

وزمنهم • وقد كان أبو هريرة يكتنى عن بعضه ، ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله : « أعوذ بالله من رأس الستين وامارة الصبيان » يشير الى خلافة يزيد بن معاوية ، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة • واستجاب الله دعاء أبى هريرة فمات قبلها بسنة • • ويؤيد هذا أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الأول من الآية (١) الدالة على ذم من كتم العلم ، وقال غيره : « يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة ، وتغيير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به » (٢) •

وأيا كان تأويل الحديث فليس فيه ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بشيء على ذلك دون غيره • حتى يرتب المؤلف على الحديث كل هذه الاشكالات التي خالها وهى غير ذات موضوع ، ولم نعلم أحدا قط من علماء اللغة والبلاغة والأدب اعتبر هذا الأسلوب مفيدا للتخصيص ، اللهم الا في ذهن هذا المؤلف الذى يزعم أنه أديب ، وما هو من أهل الأدب فى شئ ! •

أما ذكره من حديث على وابن عباس • فلا دخل لهما بما ذكرناه فى تأويل حديث أبى هريرة ، فحديثه فى واد وحديث على وابن عباس فى واد آخر ، ذلك أن الشيعة ومن على شاكلتهم كانوا يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم خص آل بيته ولا سيما عليا بأشياء لم يطلع غيرهم عليها ، فمن ثم سأل السائل عليا ، وأجابه على بما هو الحق والواقع • قال الحافظ ابن حجر (٣) فى شرحه للحديث الذى أشار اليه المؤلف :

« وانما سأل أبو جحيفة — هو السائل لعلى — عن ذلك ، لأن جماعة

(١) يريد آية « ان الذين يكتُمون ما اتزلنا من البينات والهدى » الآية .
(٢) فى حديث ابن مسعود موقوفا عليه « ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة » •
(٣) الفتح ج ١ ص ١٦٥

من الشيعة يزعمون أن عند أهل البيت — لا سيما عليا — أشياء من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها ، لم يطاع عليها ، وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا قيس بن عباد ، والأشقر النخعي ، وحديثهما في مسند النسائي « وإذا كان حذيفة قال في حديث آخر : « والله اني أعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة » فليس في حديث أبي هريرة ما يعارضه ، لأن أبا هريرة لم يقل : انه أعلم الناس ، على أن حذيفة حلف على حسب ظنه ، وقد يصدق في ظنه فيكون هو أعلم الناس بالفتن ، وقد لا يصدق في ظنه فيكون هناك من أعلم منه بها .

وهكذا يتضح أنه لا تعارض بين الحديثين قط ، بل ولا شبهة تعارض ، وأما ما ذكره بعد من أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان مؤثرا أحدا بشيء لا أثر عليا وفلانا ممن عدهم ، فهو كلام خطابي وتمويه لأجل النيل من أبي هريرة .

وأیضا فلا تعارض قط بين حديث أبي هريرة وحديث حذيفة : « قام فينا رسول الله . . . الحديث » لأن حذيفة لم يزعم أن النبي خصه به ، ولا أن غيره لم يحفظ مثل ما حفظ ، بل عبارته تدل على أن غيره حفظه ، ففي الحديث : « حفظه من حفظه ونسيه من نسيه » وتتمام الحديث كما في مسلم : « قد علمه أصحابي هؤلاء وأنه يكون منه الشيء قد نسيته فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه » ولا يخفى على القارىء أن أبا رية لم يذكر تنمة الحديث ، لأنها ترد عليه زعمه وتجعله يغص بريقه .

وقد ورد ما يدل على أن اخبار النبي لهم كان على ملا منهم ، ففي صحيح مسلم عن أبي زيد يعنى عمرو بن أخطب قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر ، فنزل فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر ، ثم نزل

فصلى ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس ، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن فأعلمنا أحفظنا » •

وأما ما نقله عن تاريخ ابن عساكر من مقالة بعض العلماء فلا أدرى ولا غيرى يدرى ما الحامل له على ذكره ؟ ورواية أبى هريرة ليس فيها ما يشتم منه أن النبى كتم شيئاً عن جميع الصحابة ، ولا ادعى أبو هريرة ذلك ، وإنما هو من تجنيات أبى رية •

زعمه أن أبا هريرة لم يذكر في طبقات الصحابة وليست له

فضيلة ولا منقبة :

في ص (١٨٤) قال : « ومن هو أبو هريرة حتى يؤثره النبى صلى الله عليه وسلم بشيء يخصه به ، ويكتمه ويخفيه من أصفائه وأحبابه وأقرب الناس إليه ، انه لم يكن له أى فضل يدنو به الى النبى ، ولا عد بعد انتقال الرسول الى الرفيق الأعلى من أية طبقة من طبقات الصحابة ، فلا هو من السابقين الأولين ، ولا من المهاجرين ولا من الأنصار ، ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم ، ولا من النقباء ، ولا من العرفاء ، ولا من الكملة فى الجاهلية وأول الإسلام ، ولا من شعراء النبى صلى الله عليه وسلم الذين نافحوا عنه ، ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، ولا جاء فى فضله حديث عن الرسول ، وكل ما عرف عنه أنه كان عريف أهل الصفة لا أكثر ولا أقل •

ثم زاد الجهل جهلاً فجاء فى الحاشية ص (١٨٤) فذكر : أنهم قسموا الصحابة من حيث فضلهم الى اثنتى عشرة درجة ثم ذكرها •• وقد مثل الحاكم لكل طبقة ببعض الصحابة ولم يذكر أبا هريرة فيمن مثل بهم • وقال فى حاشية ص (١٨٥) : روى البخارى وغيره أحاديث كثيرة فى فضائل طائفة كبيرة من أجلاء الصحابة لم نر بينهم أبا هريرة •

وفى الحق أن المؤلف لم يفرق فى الجهل مثل ما أغرق فى هذه الفقرات

واليك مفصل الحق فيما ذكره : أما ما زعمه من أنه لم يعد في أى طبقة من طبقات الصحابة فمردود ، ولو كان على شئ من العلم والفهم لعلم أنه ممن هاجر بين الحديبية والفتح ، إذ الثابت أنه قدم على النبي مهاجرا من بلده سنة سبع ، والحاكم حينما قسم الصحابة الى اثنتى عشرة طبقة انما قصد التقسيم الكلى ، ولم يقصد سرد أسماء كل طبقة ولا استيعابهم ، لأن هذا أمر يطول ، وكان على المؤلف — وهو الذى يزعم أنه طوف في مئات الكتب — أن يعرف أنه في الطبقات التى دللناه عليها .

وأما ما زعمه من أنه لم يكن له أى فضل يدنو به الى النبي صلى الله عليه وسلم فغير صحيح ، فبحسبه فضلا أنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه لازمه ما يزيد عن ثلاث سنين ، وأن النبي دعا له ولأمه أن يحببهما الى عباده المؤمنين ، ويحبب اليهما المؤمنين ، وأنه عريف أهل انصفة وهم أضياف الاسلام وأحباب الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأنه دعا فآمن النبي على دعائه ، وكذلك ما زعمه من أنه لم يرد في فضله حديث فمردود أيضا ، فقد ذكره الامام مسلم في الصحابة الذين لهم فضائل ، وعقد له الامام النووى بابا (١) ، وذكر له الامام الحاكم في مستدركه جملة صالحة من مناقبه استغرقت بضع صحائف (٢) ، والامام البخارى وإن لم يعقد له ترجمة خاصة لكن ذكر فضائله ضمن أبواب كتابه (٣) .

ولملك على ذكر مما نقلناه من كلام الحافظ ابن حجر في الفتح من عد ما ثبت من مناقبه .

وأما قوله : ولا من المهاجرين ، فغير صحيح ، فقد هاجر من بلده

(١) مسلم بشرح النووى ج ١٦ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) مستدرك الحاكم ج ٣ من ص ٥٠٦ — ٥١٤

(٣) صحيح البخارى ، كتاب العلم — باب الحرم على الحديث — وباب حفظ العلم .

الى المدينة ، وتحمل في سبيل الاسلام ، ومجاورته للرسول بالمدينة من شظف العيش ، وغربة الأهل والدار ، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة : « وكان اسلامه بين الحديبية وخيبر ، قدم المدينة مهاجرا ، وسكن الصفة ، مع أن الهجرة لم تكن واجبة قبل الفتح الا من مكة الى المدينة ، أما عدا مكة فلا » .

وكذا قوله : ولا من المجاهدين بأموالهم أو بأنفسهم ، أما بالأموال فقد كان معدما ، وأما بالنفس فقد حضر مع النبي خيبر ، كما ذكره الامام ابن عبد البر ، وحضر معه المغازي بعد ذلك ، كما حدث هو عن نفسه ورواه ابن سعد .

وكذا قوله : ولا من المفتين ، ولا من القراء الذين حفظوا القرآن ، وبحسبنا في الرد على ذلك ما ذكرته آنفا من أنه كان من أهل الفتوى ، وممن عرف باقراء القرآن .

زعمه تشيع أبى هريرة لبنى أمية :

ذكر في ص (١٨٥) « تشيع أبى هريرة لبنى أمية » وقد ذكر تحت هذا العنوان أنه كان معدما ، ورماه بكلمات نابية يتعفف القلم عن أن يخطئها ، وأنه لما شبت الحرب بين علي ومعاوية انحاز الى الناحية التي يميل اليها طبعه وهي ناحية معاوية ليتشبع نهمه من ألوان موائده الشهية ، وذكر أنه لم يثر الا بعد أن صانع بنى أمية وتزلف اليهم ، وأغدقوا عليه العطاء ، وأن ولاية بنى أمية على المدينة كانوا ينيبونه عنهم اذا ما غابوا عنها ، ولقد أسف في هذا الفصل اسفا فافلا لا يليق برجل ذي دين وخلق فضلا عن مسلم .

وقد قدمت الرد على بعض هذه الفرى ، وأزيد هنا فأقول :

١ — أبو هريرة لم يكن متشيعا لبنى أمية يوما ما ، وان ثراه كان قبل بنى أمية بزمان طويل ، وقصة محاسبة عمر له على أمواله أكبر شاهد

على ذلك وقد عرض لها المؤلف من ١٩٢ وإن كان حرفها وبديلها ، والروايات الصحيحة تدل على أن أبا هريرة كان معارضا لبنى أمية ، ومنعددا بولاتهم السفهاء روى الامام البخارى في صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد قال : أخبرنى جدى قال : « كنت جالسا مع أبى هريرة في مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة ومعنا مروان » فقال أبو هريرة : سمعت الصادق المصدق يقول : « هلاك أمتى على يدى غلمة من قریش » وفي رواية : « غلمة سفهاء » فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وفلان لفعلت ، وكان ذلك كما قال الحافظ في الفتح في زمن معاوية ، فهل يصح في العقول أن من يقول : هذا يكون متشيعا لبنى أمية ؟

وأصرح من ذلك في الدلالة على شجاعته وجراته في الحق وتنديده ببني أمية ما رواه ابن أبي شيبة عن أبى هريرة رفعه : « أعوذ بالله من امارة الصبيان قالوا : وما امارة الصبيان ؟ قال : ان أطعتموهم هلكتم — أى في دينكم — وان عصيتموهم أهلكوكم .. أى في دنياكم بازهاق النفس وازهاب المال أو بهما » بل روى ابن أبي شيبة أيضا : « أن أبا هريرة كان يمشى في السوق ويقول : اللهم لا تدركنى سنة ستين ، ولا امارة الصبيان » يريد يزيد بن معاوية فقد تولى سنة ستين ، ونحن نعلم ما فعله معاوية كي يجعل ولاية العهد لابنه ، فهل يعقل أن يكون من يقول هذا القول متشيعا لبنى أمية ولا سيما معاوية ؟ ؟ وإذا كان مروان أو غيره كانوا ينيبونه في غيبتهم ، فليس ذلك لتعلقه أو تشييعه لهم وإنما ذلك كان لفضله ومنزلته ، وليس أدل على هذا من القصة التي رواها ابن سعد (١) بسنده عن الوليد بن رباح قال : « سمعت أبا هريرة يقول لمروان : والله ما أنت بوال ان الوالى لغيرك فدعه — يعنى حين أرادوا أن يدفنوا الحسن مع جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكك تدخل فيما لا يعينك وإنما تريد بذلك ارضاء من هو غائب عنك — يعنى معاوية — فأقبل عليه مروان مغضبا فقال : يا أبا هريرة ان الناس قد قالوا : انك أكثرت على رسول الله صلى

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٨ ، الإصابة ٤ ترجمة أبى هريرة

الله عليه وسلم الحديث ، وانما قدمت قبل وفاة النبي بيسير ، فقال له أبو هريرة : قدمت ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير ، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين ، فأقمت معه حتى مات ، وأدور معه في بيوت نسائه ، وأخدمه ، وأغزو معه ، وأحج ، فكنت أعلم الناس بحديثه ، وقد — والله — سبقني قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزومي له ، فيسألونني عن حديثه ، منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير ، ولا — والله — لا يخفى على كل حديث كان بالمدينة ، وكل من كانت له من رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة ، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه « قال الراوى : فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافا عنه ، فلو كان أبو هريرة متشيعا لبنى أمية ومتطفلا على موائد معاوية — كما زعم المؤلف — فهل يعقل أن يرد مروان — وهو من بيت الحكم — هذا الرد ؟ ولو كان ما ذكره أبو هريرة عن نفسه ليس بصحيح ، فهل كان مروان يسكت عنه ربتقيه بعد هذا ؟

طعنه في أبى هريرة باختلاق الأحاديث في فضائل بنى أمية :

ومن افتراءات المؤلف ما ذكره في ص (١٨١) وما بعدها حيث قال : ولم يكن ما قدم أبو هريرة لمعاوية جهادا بسيفه أو بماله ، وانما كان جهاده أحاديث ينشرها بين المسلمين ، يخذل بها أنصار علي ويظعن عليه ويجعل الناس يبرأون منه ، ويشيد بفضل معاوية ، وقد كان مما رواه أحاديث في فضل عثمان ومعاوية وغيرهما ممن يمت بأواصر القربى الى آل أبى العاص وسائر بنى أمية ، ثم شرع يذكر بعض هذه الأحاديث •

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته : ليس أدل على نزاهة أبى هريرة والصحابة جميعا رضوان الله عليهم وعدالتهم ، وأنهم لا يتقولون على رسول الله ما لم يقله مما قاله العلماء — وقد نقله المؤلف في كتابه — قالوا : « انه لم يصح في فضائل معاوية حديث ، ولو كان من الصحابة كما زعم هذا المفتري لرووا في فضله أحاديث وحملت عنهم ، ولاعتبرها الإئمة

صحيحة باعتبار سلامة أسانيدها ، ولكن لم يقع شيء من هذا » وأما الأحاديث التي عرض لها المؤلف في فضائل معاوية فأغلبها موضوع وقد نص على ذلك العلماء . ومن المضحك المبكى أن المؤلف بلغ من أمره أنه يتوهم أن الحديث إذا كان موضوعا فواضعه هو من روى عنه من الصحابة وهو جاهل فالآفة ممن جاء بعد الصحابة من الرواة ، ولو أن الأمر كما توهم المؤلف لعاد ذلك بالتجريح على أكثر الصحابة .

وأما ما عرض له من أحاديث فاليك مفصل الحق فيها :

أما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انكم ستلقون بعدي فتنة واختلافا ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يارسول الله ، أو ما تأمرنا ؟ فقال : عليكم بالأميين وأصحابه » وهو يشير إلى عثمان ، فقد قال ابن كثير — هو من أئمة النقد في الاسلام — رواه أحمد واسناده جيد حسن ، ولا أدري أية غرابة في هذا و أية تهمة وعثمان ذو النورين صهر رسول الله ، وصاحب السوابق في الاسلام وصاحب المآثر والمفاخر ، وفضائله أكثر من أن تحصى ، خرجها أصحاب الصحيحين ، وغيرهما . وليس من شك في أن الرجل قتل مظلوما . وأن مثيري الفتنة أجزموا في حقه وحق الاسلام . فإذا روى أبو هريرة رضى الله عنه ما سمعه من رسول الله في شأن هذه الفتنة وحضه على أن يكونوا في صف عثمان ، يأتي أبو رية فينكر عليه ويبرمه بالوضع والاختلاق ، والله ورسوله والمؤمنون يظلمون أنه براء من ذلك .

وأما حديث : « ان أشد أمتي حبالى قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني ، يعلمون بما في الورق المعلق » — يعنى المصحف — فرواية الواقدى وهو متهم بالكذب وابن أبى سبرة وهو وضاع ، فإذا كان هذا حاله فلا يضح الإحتجاج به . ويكون أبو هريرة برىء من عهده ، وبذلك ينهار كل ما رتبه على الحديث من دعاوى زائفة .

وأما حديث : « أصبت بثلاث مصيبات » وهو حديث المزود الذى

تهكم به أبو رية ماشاء له هواه أن يتهمك فالذى استنكره منه قصة المزود وما أودعه الله في تمره القليل من البركة بفضل من النبي له ودعائه بالبركة فيه ، وقد رويت هذه القصة من طرق عدة خرجها الامام أحمد والبيهقى ، وليس في القصة ما يستنكر الا من ذوى العقول الضيقة ، والقلوب المظلمة ، وقد تواردت الأحاديث النبوية على اثبات الكثير من المعجزات الحسية للنبي صلى الله عليه وسلم مثل البركة في الطعام القليل والماء القليل والتمر القليل ، واذا أردت اليقين في هذا فلترجع الى الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعتمدة وكتب السيرة والتواريخ ، وبحسبك أن ترجع الى صحيح البخارى ، فقد ذكر في ذلك كتابا حافلا من صحيحه ، أو الى دلائل النبوة للبيهقى ، أو الى كتاب البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، فقد ذكر في ذلك جملة كبيرة (١) .

وماذا نفعل الأبى رية وأمثاله اذا كانت نفوسهم أخذت الى الأرض واتبعوا أهواءهم ، ولم تقسم عقولهم الى ما وراء الحس والمادة ؟ وأما الأحاديث التى زعم — كذبا — أن أبا هريرة وضعها في فضل معاوية فهى أحاديث موضوعة ، كما نبه على ذلك جهابذة الحديث ، وقد بين الأئمة الواضع لكل حديث من رواته ، ولم يقل أحد قط إن الأبى هريرة ضلعا في هذا .

خيانة أبى رية الأمانة العلمية :

وقد خان المؤلف الأمانة من وجهين : أما أولا : فلأنه ذكر مرجعه كتاب البداية والنهاية لابن كثير ، مما يوهم القارئ أنه استقى تلك الأحكام الجائرة من كتابه ، مع أن ابن كثير قال في حديث : « الأمناء ثلاثة » بعد أن ذكر طريقه : لا يصح من جميع وجوهه ، وقال : وقد أورد ابن عساکر بعد هذا أحاديث كثيرة موضوعة — يعنى في فضل معاوية —

(١) البداية والنهاية ج ٦ ص ٧٤ وما بعدها

والمعجب منه مع حفظه وإطلاعه كيف لا ينبغي على تكرارها وضعف رجالها ١٩ ،
وقد نبه على وضعها أيضا ابن الجوزي ووافقه السيوطي (١) .

وأما ثانيا : فمن ابن عدي لم يذكر أن حديث « الأمناء ثلاثة » عن
أبي هريرة ، وإنما ذكره من رواية وائلة بن الأسقع ، وحديث السهم
أيضا مروى عن أنس وعن ابن عمر ، وهو بجميع طرقه موضوع ، وهذا
ما يرد كيد المؤلف في نحره واقتراءه على أبي هريرة .

وأما ما ذكره في ص (١٨٩) من قوله : ولقد بلغ من مناصرتي لبني
أمية أنه كان يحث الناس على ما يطالب به عمالهم من صدقات ، ويحذرهم
من أن يسبوه ، ثم ذكر عن المعراج الرازي مقالة في ذلك لأبي هريرة :
فكلام لا سند له يعتد به ، وقد عزا الرواية إلى كتاب « الشعر والشعراء »
وهو لا يوثق به في باب الرواية ، ولو صحت الرواية عن أبي هريرة
فليس فيها ما يشهد لما زعم ، وإنما هو يحمل الروايات — بسبب ضعفه
على أبي هريرة — ما لم تتحمل ، وهي لا تخرج عن كونها نصيحة رجل
مسلم باخراج حق مفروض معلوم وهو الزكاة في الأموال ، وفي الرواية
أنه قال له : « يوشك أن يأتيك بقعان الشام ... » ثم فسرها بأنهم خدمهم
وعبيدهم ، وهذه العبارة لا تشعر بمناصرة بني أمية بل هي بالعكس تشعر
بتأله منهم وعدم الرضا عنهم ، ولكنه الهوى يعمى ويصم .

زعمه أن أبا هريرة وضع أحاديث في ثم على :

في ص (١٩٠) قال : « وضعه أحاديث على علي » ثم نقل عن شرح
نهج البلاغة لابن أبي الحديد ما قاله أبو جعفر الاسكافي قال : « إن معاوية
حمل قوما من الصحابة وقوما من التابعين على رواية أخبار قبيحة على علي ،
تقتضي الطعن فيه والبراءة منه ، وجعل لهم في ذلك جملا فاخترقوا له
ما أرضاه ، منهم : أبو هريرة ، وعمر بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ،
ومن التابعين عروة بن الزبير . »

ولا يخفى على باحث أن ابن أبي الحديد والإسكافي كلاهما شيعي متعنت ، وكلاهما في مثل هذا لا يوثق به ، ومعاوية رضى الله تعالى عنه أفضل من أن يحمل الصحابة على وضع الأحاديث ، والصحابة أكرم على أنفسهم من أن يكذبوا على رسول الله ، وإذا كان المؤلف بصنيعه هذا يتملق الشيعة فليرح نفسه فما هم ممن يخدعون بهذا التملق الرخيص •

وأما ما ذكره من قدوم أبي هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة فلا نعلمه ولا نكاد نصدق ، وقد ذكر ابن عبد البر : أنه لما عاد من البحرين في عهد عمر رضى الله عنه ورغب إليه عمر أن يعود واليا عليها مرة أخرى فأبى ، ولم يزل بالمدينة حتى مات ، وهذا هو الحق (١) •

أما فضائل على — كرم الله وجهه ورضى الله عنه — فهي كثيرة ومشهورة وقد روى أبو هريرة في فضائله أحاديث كثيرة مما يبعد غاية البعد مناصرته لمعاوية ومعاداته لعلى ، ويلقم المؤلف حجرا •

وفي الصحيحين وغيرهما من ذلك شيء كثير ، فضائل سيدنا على أكثر من أن تحصى • وقد ألفت في ذلك كتب مستقلة ككتاب الخصائص للإمام النسائي ، ولم يثبت في حق صحابي من الأحاديث الصحاح والحسان مثل ما ثبت في حقه • وهذا مما ندين الله تعالى عليه ارضاء لديننا وضمائرنا ، واتباعا لما التزمناه من قواعد البحث الحر النزيه ، لا خوفا من أحد ذى جاه ولا تزلفا لأحد لأجل دنياه •

خيانته في النقل :

في ص (١٩٢) ذكر سيرته في ولايته ، وافترى على سيدنا أبي هريرة وحرف الكلم عن مواضعه ، وخان الأمانة في النقل ، وقد قدمت الرد عن ذلك فيما سبق مسهبا فكن على ذكر منه •

في ص (١٩٣) نقل كلام السيد محمد رشيد رضا في أبي هريرة رضى الله عنه وكلام السيد رحمه الله لا يخلو من هنات لا نوافق عليها ، الا أنه مهما كانت لنا عليه من مؤاخذات فشتان ما بين

(١) الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٩ على هامش الأصابة .

كلام أبى رية وكلام السيد رشيد ، وفرق ما بينهما كفرق ما بين كلام جاهل دعى وعالم مطلع ، وما ذكره من كلام السيد رشيد لا يشهد لدعاواه المبنية على التظن والتجنى ، وكان المؤلف استشعر أن كلام السيد رشيد لا يسعفه فيما ساقه الأجله فقال فى حاشية ص (١٩٥) : « يلاحظ أن السيد قال هذا الكلام فى رد على دعاة النصرانية الذين انتقدوا أبا هريرة » ولذلك نجد فيه روح الدفاع عن أبى هريرة ظاهرة » •

تشكيكه فى عدالة الصحابة :

وفى (١٩٦ ، ١٩٧) عاد يردد مزاعمه السابقة ، فمرة يغمز العلماء الأثبات القائلين : ان الصحابة كلهم عدول ، ويقولهم ما لم يقولوا فى عدالة الصحابة المى أن قال : ويعجبني قول علماء الكلام — أصحاب العقول الصريحة — فى هذا الأمر نفسه ، فقد جاءت عنهم هذه الكلمة الحكيمة ، ثم نقل ما ذكره الإمام ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مختلف الحديث » عن النظام وأمثاله. وقد رددنا على كل ذلك فيما سبق فهو كلام مكرر ممزوج ، وكان المؤلف يرى أن علماء الكلام هم النظام وأشباهه وهو تدليس وتلبيس على القارئ بابهامه أن هذا هو رأى علماء الكلام ، واذا أطلق لفظ علماء الكلام فانما يفهم منه العلماء الأثبات الأعلام كأبى الحسن الأشعري وأبى منصور الماتريدى والباقلاني والرازي وأضرابهم لا النظام وأشباهه من غلاة الاعتزال •

تناقض أبى رية فى أقواله :

وفى ص (١٩٧) قال : « وأبو هريرة لم يكن له — كما قلنا — أى شأن فى زمن النبى ، ولا فى عهد العمرين الراشدين ، ولم يستطع أن يفتح فمه بحديث واحد الا بعد قتل عمر ، ولم يجز على الفتوى الا بعد الفتنة الأولى » وهى قتل عثمان وعلو شأن بنى أمية » وقد أسلف المؤلف فى غير موضع من كتابه أن عمر زجره على الإكثار من الرواية ، وأنه قال له مهددا : « لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس » وأن أبا هريرة لم يكن من أهل الفتوى ، ولا معروفا بالفقه ، ولا ندرى أى قوليه نصدق؟!

فهو ينقض اليوم ما قاله بالأمس ■ ويقول هنا ما نقض هناك ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أن المؤلف يفكر بعقل مشوش مضطرب ، ويكتب بقلم مأجور مذبذب ■ وهكذا شأن المبطلين ■
نكر أبي رية أحاديث مروية عن أبي هريرة وطعنه فيها :

في ص (١٩٨ — ٢٠٢) ذكر المؤلف أمثلة مما رواه أبو هريرة ، وسأستعرض هذه الأحاديث وأبين محاملها الصحيحة ■ وأن بعضها يعتبر من محاسن الاسلام في توجيهاته وارشاداته ، وسترى أن المؤلف كان ينظر الى ما روى عن أبي هريرة بعين ساخطة ترى المستقيم معوجا والمحاسن مساوئ والحق باطلا ، واليك هذه الأحاديث :
حديث ارسال ملك الى موسى عليه السلام :

قال : أخرج البخارى ومسلم عنه قال : أرسل ملك الموت الى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه ، فرجع الى ربه فقال : أرسلتني الى عبد لا يريد الموت فرد الله عليه عينيه وقال : ارجع فقل له : يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت يده بكل شعرة سنة قال : أى رب ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت قال : فالآن ، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلو كنت ثم لأريتكم قبره الى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر » ■

وفي رواية لمسلم قال : فلطم موسى عين الملك ففقأها ■
وفي تاريخ الطبرى عن أبي هريرة أن ملك الموت كان يأتى الناس عيانا حتى أتى موسى فلطمه ففقأ عينه ، ومن بعد حادثة موسى يأتى الناس خفيا ... هـ

قال : وان رائحة الإسرائيلية لتفوح من هذا الحديث ■
والجواب :

أن هذا الحديث رواه الإمامان الجليلان البخارى ومسلم (١) أوردها

(١) رواه البخارى في كتاب أحاديث الانبياء باب وفاة موسى فتح البارى ج ٦ ص ٣٤٢ ومسلم في باب فضائل موسى مسلم بشرح النووى ج ١٥ ص ١٢٧ ، ١٢٨

موقوفاً عليه من طريق طاوس ، ومرفوعاً الى النبي من طريق همام بن منبه قال الحافظ : وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق ، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضاً أخرجه الاسماعيلي .

فالحديث مرفوع لا محالة ، أما في رواية همام بن منبه فالأمر ظاهر ، وأما رواية طاوس فلها حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه ، ويبعد كونه من الإسرائيليات وروده مرفوعاً صراحة من طريق صحيح .

ورواه الإمام أحمد في مسنده : وليس في الحديث ما يستشكل وانما يكون مشكلاً لو أن موسى عليه السلام علم أنه ملك الموت ، وأنه دافعه رغبة عن الموت ، اذ مقام الأنبياء يتنزه عن ذلك .

وفي الحق أن موسى عليه السلام ظنه عادياً يريد أن يعتدى عليه ، فدافع موسى عن نفسه فأدت المداغة الى شق عينه ، والدفاع عن النفس أمر مشروع في جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية .

وليس في الرواية ما يدل على أنه كان يعرف أنه ملك الموت ، وتشكل الملائكة بالصور الانسانية أمر معروف مسلم ، وجاء به القرآن الصادق الذي لا يتطرق اليه الشك والارتياب ، وليس بل لازم أن يعرف النبي أن المتشكل ملك ، فقد جاءت الملائكة الى ابراهيم ولوط عليهما الصلاة والسلام — كما قص القرآن الكريم — في صورة آدميين ولم يعرفاهم ، ولولا ذلك لما قدم لهم ابراهيم عليه السلام اللحم المشوى وقال : ألا تأكلون ، ولما خاف عليهم لوط من قومه ، وليس أدل على أن سيدنا موسى لم يكن يعرف ملك الموت أولاً أنه لما جاءه المرة الثانية وعرف أنه ملك الموت وأن الله خيره بين طول الحياة أو قبض الروح — الآن — اختار قبض الروح ، والحديث صريح في هذا كل الصراحة ، وقد سبق الى هذا الإمام الكبير أبو بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين واختاره المازري والقاضي عياض وغيرهما (١) من علماء الأمة الذين جمعوا بين المعقول والمنقول .

ومما ينبغى أن يعلم أن الملائكة تتشكل • وأن الصورة لا تحكم على هيئتها الحقيقية ، ففقد موسى عين الملك لا يعود عليه بنقص فى خلقته ولا فى هيئته ، وبما ذكرناه يزول عن الحديث أى اشكال •

حديث تحاج الجنة والنار :

قال : وأخرجنا كذلك عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « تحاجت الجنة والنار : فقالت النار : أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين وقالت الجنة : مالى لا يدخلنى الا ضعفاء الناس وسقطتهم قال الله تبارك وتعالى للجنة : أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى وقال للنار : انما أنت عذاب أعذب بك من أشاء من عبادى ، ولكل واحدة ملؤها ، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله فتقول : قط قط فهناك تمتلئ • ويزوى بعضها الى بعض » •

والجواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما (١) ، رواه البخارى عن أبى هريرة ، وروى آخره عن أنس (٢) ، ورواه الإمام مسلم عن أبى هريرة من طرق عدة لا يتطرق اليها الارتياب • ورواه أيضا عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا ، وروى آخره عن أنس بن مالك ، ولو أن الحديث كان من رواية أبى هريرة وحده لما اقتضى هذا الطعن فيه ، فما بالك وقد روى عن غيره من الصحابة كما سمعت ، وبذلك انهار الأساس الذى بنى عليه كلامه • وهو أنه من رواية أبى هريرة وحده • وإذا كان أبو هريرة ليس بالعدل الثقة عند المؤلف • فما رأيه والحديث ثبت عن غيره من الصحابة ! •

هذا من ناحية الرواية ، وأما من ناحية الدراية فلا نرى عليه غبارا يثير الشك ، وانما يستشكل هذا من لم يتذوق لغة العرب وأساليبهم

(١) فتح البارى ج ٨ ص ٤٨٤ ، مسلم بشرح النووى ج ١٧ ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) كتاب التفسير : بلب قوله : « وتقول هل من مزيد » وكتاب التوحيد : بلب قول الله تعالى : « أن رحمة الله قريب من المحسنين » •

في البيان « وفي الكتاب الحق : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد » والحديث سيق مساق التمثيل بجعل الجنة والنار بمنزلة شخصين عاقلين يتحاوران ويتجادلان ، ثم يفصل بينهما الحكم العدل بما فيه فصل الخطاب ، وفي لغة العرب وطرقهم في « البيان » الكثير من ذلك ، قال الشاعر العربي :

شكا الى جملى طول السرى صبرا جملى فكلانا مبتلى
ولا شكوى ولا كلام وانما هو تمثيل •

وقال امرؤ القيس في معلقته المشهورة مخاطبا الليل :
فقلت له لما تمطى بصلابه •

وأردف اعجازا وناء بكل
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح وما الإصباح منك بأمثل
وقال الآخر : امتلأ الحوض وقال قطنى

والحوض لا يتكلم وانما هو تخيل وتمثيل ، على أن الحديث يجوز أن يحمل على أن الحاجة كانت بين ملكين موكلين للجنة والنار ، ويكون الكلام من قبيل المجاز بالحذف ، أى تحتاج لك الجنة وملك النار •

ولو ذهبنا الى ما ذهب اليه بعض العلماء من أن الكلام على حقيقته لا مجازه لم نبعد ، ولسنا في ذلك حشويين ولا جامدين — كما يزعم المؤلف في نبذ كل عالم متثبت — اذ ليس بكثير على قدرة الله تبارك وتعالى أن يخلق في الجماد ادراكا به يعقل وينطق ، واذا كان العقل البشرى قد توصل الى اختراع الانسان الآلى الذى يسير ويتحرك وينطق ويحسب ، أفنستكثر على قدرة الحق جل وعلا أن يحدث التمييز والنطق في الجنة والنار ؟ •

وأما قوله : حتى يضع رجاه ••• الخ • وفي رواية : قدمه •

فللعلماء في هذا وأمثاله رأيان : اما التفويض مع التنزيه والإيمان به

من غير تمثيل ولا تكيف ، وهو مذهب السلف ، وأما التأويل ، وهو مذهب الخلف ، فقد قالوا : ان المراد بالقدم أو الرجل هنا الجماعة الذين قدمهم الله لها من أهل العذاب ، أو المراد قدم أو رجل لبعض المخلوقين ، أو أن المراد الكناية عن اذلال جهنم واسكانها ، فإنها اذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب يستعملون الفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا يريدون أعيانها ، ولا يزال الناس يقولون : « وضعت تحت رجلى أو قدمي » ولا يريدون الحقيقة ، وإنما يريدون الإهانة والاذلال .

حديث : « ما بين منكبي الكافر » :

قال : وروى البخارى عنه : « ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع » وأخرج أوله مسلم عنه مرفوعا وزاد : « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » .

والجواب :

أن هذا الحديث رواه البخارى ومسلم ، رواه البخارى عن أبى هريرة في باب « صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق (١) وهو مرفوع في رواية البخارى لا كما يوهم كلام المؤلف من أن رواية البخارى موقوفة عليه ، ورواه مسلم في صحيحه (٢) عن أبى هريرة مرفوعا بدون قوله : وغلظ جلده الخ ، وأما رواية مسلم التى فيها الزيادة فبلغت : « ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاثة » ومن ثم يتبين لنا أن المؤلف غير منتبث بنقل ، وإنما يعتمد على الخطف السريع ، فقد خطف هذه الكلمة من الفتح من غير أن يعرف مرجع الضمير في قوله : « أوله » . وقد وردت أحاديث أخرى تفيد عظم خلق الكافر يوم القيامة عن غير أبى هريرة ، مما يدل على أنه لم ينفرد بهذا ، ففى حديث ابن عمر عند

(١) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥٤

(٢) مسلم بشرح النووى ج ١٧ ص ١٨٦

أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعاً: « يعظم أهل النار في النار حتى أن بين شحمه أذن أحدهم الى عاتقه مسيرة سبعمائة عام » وللبیهقي في البعث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس: « مسيرة سبعين خريفاً » ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال: « ضرر الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يعظمون لتمتليء منهم وليذوقوا العذاب » وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأى فيه (١) .

وأما الحكمة في تعظيم خلق الكافر فقد أشار اليها الحديث السابق وزاده القرطبي توضيحاً فقال في المفهم: « انما عظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه ... ولا شك في أن المكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ، ولأننا نعلم أن عذاب من قتل الأنبياء وفتك في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساوياً لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلاً » وفي قوله صلوات الله وسلامه عليه: « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » سر عظيم قد كشف عنه الطب الحديث ، ذلك أن أعصاب الإحساس انما تكون في الجلد فكلما عظم الجلد واتسع زاد الإيلام ، وفي هذا شاهد من شواهد النبوة « وما ينطق عن الهوى » ان هو الا وحى يوحى « والا فمن أعلم بأسرار هذا » وهو أسمى لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن ممن يتعاطى صنعة الطب « ولا كان أحد من معاصريه الأطباء يدرك هذه الأسرار ؟

حديث النباب وبيان أنه معجزة نبوية :

قال : وروى البخارى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء والآخر شفاء » وقد علق فى الحاشية بما سماه « معركة الذباب » بين مجلة لواء الإسلام ومجلة الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنهى باللائمة والتثريب على المصححين لهذا الحديث ونبزههم بالألقاب .
واليك مفصل الحق فى هذا الحديث الذى ثارت حوله العجاجة

والخصومات بين المثبتين والنافين ، وقد كنت عنيت بالكتابة في هذا الحديث ورد الشبه الواردة عليه في كتابي الذي نلت به درجة الأستاذية (١) وهو « الوضع في الحديث ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين » وقد وجهت الى « الإذاعة السعودية » في أول عهدنا سؤالاً عن هذا الحديث ورد اليها من أحد المستمعين وكنت ابانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » واصلاح مناهج التعليم ، وهاك خلاصة ما كتبت في كتابي وأذعته .

قلت بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة ، وأن المحدثين بلغوا الغاية في نقد السند ، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند ، لاعتبارات شريفة أفضت في الكلام عنها في هذا الكتاب :

هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعناً في سنده فهو في درجة عالية من الصحة وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متبسه ومبدوله ، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذي هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟

وقد بذل علماؤنا الأوائل — أثابهم الله — الجهد في رد هذه الشبه فقالوا : لا مانع عقلاً أن يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد ، بل هو أمر مشاهد معروف ، فالنحلة تلتقي السم من أسفلها وتخرج عسلًا فيسه شفاء للناس من فيها ، والحية القاتل سمها يدخل لحمها في الترياق الذي يعالج به السم ، وإن الله الذي هدى النحلة الى أن تبني بيتها على أعظم نظام هندسي ، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها ، وأن تطلق الحبة نصفين لئلا تتب ، لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناها وتؤخر

(١) كان ذلك عام ١٣٦٥ هـ وعام ١٩٤٦ م

آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز ، وأن المراد بالداء داء الكبر ، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث ، وأن يتوصل بعض نطس الأطباء الى أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب فبفسه في الإلناء تكون هذه المادة سببا في إبادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التي ربما تكون عالقة به ، وبذلك أصبح ما قال العلماء الأقدمون — تجويزا — حقيقة مقررة ، واليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال :

يقع الذباب على المواد القذرة الملوثة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة ، فينقل بعضها بأطرافه ، ويأكل بعضها آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهي تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض ، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا هذا ، وإن هناك خاصة في أحد الجناحين هي أنه يحول مبعد البكتريا الى ناحيته ، وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه ، فإن أقرب مبعد لتلك مبيد الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبا من أحد جناحيه ، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه ، وفي مجلة التجارب الطبية الانجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض ، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها ، وتكون في الذبابة مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عملت خلاصة من الذباب لمحلول ملحي لاحتوت على « يكتريوفاج » التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض ، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك »

وبذلك ظهر ان هذا الحديث الذى عده بعض المتساهلين كذبا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثنا قيما حول حديث الذباب ، مدعما بالأدلة وذكر المراجع العلمية التى رجعا إليها فى إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالا للشك فيه ، واليك هذا الحديث بنصه (١) :

كلمة الطب فى حديث الذباب :

البحوث والمراجع العلمية تؤيد الحديث الشريف : « اذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله » فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر دواء .»

تحقيق علمى للدكتور محمود كمال ، والدكتور محمد عبد المنعم حسين :

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصا من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض ، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التى رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ما هو صحيح وما هو مكذوب ، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب ، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الإعلام بصحة الحديث لاستناده لثقة من الرواة ، وتمسك بعض الأطباء بالناحية الصحية وكذبوا الحديث ، وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة :

١ — عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء الذين درسوا العلم والحديث ، وهم أعلم كيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة .

٢ — محاولة البحث العلمى بافتراض صحة الحديث للوصول الى حقائق أنبأنا عنها النبى صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى » قرآن كريم (النجم الآية ٣ ، ٤) .

(١) نشر هذا البحث التقيم فى مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨ هـ

٣ — عدم الخوض في موضوع مادة الحديث قبل الرجوع الى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات ، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادلات المتبادلة بين الفريقين في الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق الى نصابه، ذلك أن بعضنا بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث — لم يتردد في تصديقه ، وحاول أن يرجع الى المراجع العلمية التي تؤيد صحة الحديث .

وقد جاء في المراجع العلمية أن الأستاذ الألماني « بريفيلى » من جامعة هال بألمانيا وجد في عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلي من جنس الفطريات سماها « أمبوزا موسكى » من عائلة « انتوموفترالى » من فصيلة « سيجومايسيس » من فصيلة « فيكومايسيس » ويقضى هذا الفطر حياته في الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة ، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج على نطاق البطن بواسطة للنفحات التنفسية أو بين المفاصل البطنية ، وفي هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ، وهذا الشكل يمثل الدور التناسلى لهذا الفطر وتتجمع بذور الفطر في داخل الخلية الى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار واطلاق البذور خارجها ، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور الى مسافة حوالى ٢م من الخلية بواسطة انفجار الخلية واندفاع المسائل على هيئة رشاش . ويوجد دائما حول الذبابة الميتة والمتركة على المزجاج مجال من البذور لهذا الفطر ، ورؤوس الخلية المستطيلة التي تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث والأخير من الذبابة على بطنها وظهرها ، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائما يكون مرتفعا عندما تقف الذبابة على أى مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران ، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط المسائل داخل الخلية المستطيلة الى قوة معينة ، وهذا قد يكون مسببا من وجود نقطة زائدة في المسائل حول الخلية المستطيلة ، وفي وقت الانفجار يخرج من المسائل والبذور جزء من « السيتوبلازم » من

الفطر ، كما ذكر الأستاذ « لانجيرون » — أكبر الأساتذة في علم الفطريات — في عام ١٩٤٥ ، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش في شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهي تفرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض .

ومن جهة أخرى تم في سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحويوية (بواسطة « آرنشتين » و « كوك » من انجلترا و « روليوس » من سويسرا في سنة ١٩٥٠ تسمى « جافاسين » من فطر من نفس الفصيلة التي ذكرناها والتي تعيش في الذبابة وهذه المادة المضادة للحويوية تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام ، وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود ، وفي سنة ١٩٤٨ عزل (بريان) و (كورتيس) و (هيمنج) و (جيفريس) و (ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحويوية تسمى « كلوتينيزين » من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذي يعيش في الذبابة . وتؤثر على جراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويد . وفي سنة ١٩٤٩ عزل (كوكس) و (فارمر) من انجلترا و (جرمان) و (روث) و (اتلنجر) و (بلانتر) من سويسرا مادة مضادة للحويوية تسمى « انياتين » من فطريات من نفس صنف الفطر الذي يعيش في الذبابة تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى . ومن بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفويد والكوليرا . ولم تدخل هذه المواد المضادة للحويوية بعد الاستعمال الطبي ، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة في الجسم قد تؤدي الى حدوث بعض المضاعفات ، بينما قوتها شديدة جدا وتفوق جميع مضادات الحويوية المستعملة في علاج الأمراض المختلفة وتكفي كمية قليلة جدا لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفويد والدوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها .

وفي سنة ١٩٤٧ عزل « موفتيش » مواد مضادة للحويوية من مزرعة

الفطريات الموجودة على جسم الذبابة ، ووجد أنها ذات مفعول قوى فى بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم التيفويد والدوسنتاريا وما يشبهها ، وبالبحت عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التى تسبب أمراض الحميات التى يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام من هذه المواد المضادة للحياة يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن من التلوث من الجراثيم المرضية المزمعة .

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد .

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفويد والدوسنتاريا وغيرها التى ينقلها الذباب بكثرة ، فمكان هذه الجراثيم يكون على أطراف أرجل الذبابة أو فى برازها ، وهذا ثابت فى جميع المراجع البكتريولوجية ، وليس من الضرورى ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقة المعلومة .

ويستدل من كل هذا على أنه اذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للمكروبات المرضية ، التيفويد أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها ، واذا تبرزت على الغذاء سيلوث الغذاء أيضا كما ذكرنا بأرجلها ، أما الفطريات التى تفرز المواد المضادة للحياة والتى تنقل الجراثيم المرضية الموجودة فى براز الذبابة وفى أرجلها ، فتوجد على بطن الذبابة ولا تتطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوى على المواد المضادة للحياة الا بعد أن يلمسها السائل الذى يزيد الضغط الداخلى لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسائل .

وبذلك يحقق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النبوى الذى يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها فى السائل أو الغذاء اذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المرضية التى تنقلها بأرجلها أو ببرازها ، وكذلك يؤكد الحقيقة التى أشار اليها الحديث ، وهى أن فى أحد جناحيها داء (أى فى أحد أجزاء

جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التي حملتها) وفي الآخر شفاء ، وهو المواد المضادة للحياة التي تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها ، والتي تخرج وتتطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات .

وبعد : فلعلك — أيها القارئ — ازددت يقينا بصحة هذا الحديث ، واطمأنتت الى أن الإذعان والقبول لما صح عن الرسول أخرى بالمؤمن المثبت وأولى ، وفي كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يظهر الله سبحانه من الآيات ما يدل على صدق النبي صلوات الله وسلامه عليه وصدق معجزته الكبرى وهي القرآن وصدق الله حيث يقول : « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد » .

استشهاده لمزاعمه بحديث منكر :

قال : وروى الطبراني في الأوسط عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أتاني ملك برسالة من الله عز وجل ، ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى في الأرض لم يرفعها » .

وهذا الحديث منكر ، وما دام حاله كذلك فلا يصح الاحتجاج به ، ولا يصح أن يترتب عليه ما يهدف اليه المؤلف من الطعن في أبي هريرة من أنه يروي الروايات الخرافية .

وأما حديث الترمذي عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم » فسيأتى الكلام عنه قريبا إن شاء الله .

طعنه في حديث يعتبر من محاسن الإسلام :

قال في ص (٢٠٠) : وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح : « خمروا الآنية وأوكتوا الأسقية ، وأجيفوا الأبواب ، واكفتوا صبيانكم عن النساء (كذا نقله ، والصواب : عند العشاء) فان للجن انتشارا وخطفة »

وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فان الفويسقة (أى الفأرة) ربما اجترت
الفتيلة فأحرقت البيت » .

والجواب :

ان هذا الحديث بهذا اللفظ رواه البخارى فى صحيحه (١) ولكنه عن
جابر بن عبد الله لا عن أبى هريرة « ورواه من طرق أخرى عن جابر بنحو
هذا فى مواضع من كتابه (٢) ورواه مسلم فى صحيحه عن جابر من طرق عدة
بنحو ما رواه البخارى ، وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت من غير طريق
أبى هريرة « ولو أن الحديث كان من روايته وحده لما جاز له أن يتخذ منه
تكأة للطعن فيه « فما بالك وقد ثبت عن غيره ! ان هذا الحديث يعتبر من
مفاخر الإسلام وتوجيهاته الرشيدة السديدة الصحية والاجتماعية « واليك
كلمة موجزة فى شرح هذا الحديث كى تزداد يقينا بسمو الارشاد النبوى
وأن أبا هريرة كان يستحق التكريم — لا التأنيب — لو أنه نقل هذه
الآداب الإسلامية الحكيمة » .

« خمروا الآنية » أى غطوها ، ومن ذا الذى لا يدعو الى تغطية آنية
الطعام والشراب ؟ أليس فى تغطيتها صيانة لها عن القاذورات وسقوط
الهوام والحشرات ، وفى هذا ما فيه من حفظ الصحة والإبقاء على النفوس؟
وإذا كان المؤلف قد ران الحقد على قلبه حتى عد المحاسن مساوىء فليست
رجال الطب وسيعلم علم اليقين سمو هذا التوجيه الصحى النبوى !

« وأوكئوا الأسقية » الأسقية : القرب ، أى اربطوها وشدوها بالوكاء
وهو ما يربط به غم القربة ، وهذه الفقرة لا تثقل فى التوجيه الصحى عن
سابقته » .

« وأجيفوا الأبواب » أى أغلقوها ، ومن ذا الذى ينكر ما فى اغلاق

(١) كتاب بدء الخلق باب « خمس من الدواب فواسق يقتلن فى الحرم »
(٢) كتاب بدء الخلق باب « صفة إبليس » كتاب الأثرية باب تغطية الإناء،
كتاب الاستئذان باب « لا تترك النار فى البيت عند النوم » وباب « غلق الأبواب
فى الليل »

الأبواب من الفوائد والمصالح وحراسة الأنفس والأهل والولد والمال من أهل العيب والفساد والحيوانات الكاسرة والكلاب العقورة ولا سيما في البلاد الصحراوية والبدوية والقرى والديساكر ؟ ■

واكفتوا (١) صبيانكم عند العشاء « أى ضمومهم اليكم » والمعنى امنعهم من الحركة والخروج من البيوت في هذا الوقت ■ وقد علل ذلك بقوله : « فان للجن انتشارا وخطفة » وقد روى من طريقين آخرين بلفظ « فان الشياطين » وهم المرادون من لفظ الجن في الرواية الأولى ، ومما ينبغي أن يعلم أن الشيطان في لغة العرب يطلق على المتمرّد من الجن والإنس والحيوان ، بل والهوام والطيور •

وشواهد ذلك كثيرة في لغة العرب ، ومن ذا الذي يجهل ما عسى أن يلحق الأولاد عند المساء من مردّة الجن والانس والحيوانات والهوام ؟ وهذا أمر مشاهد محسوس ، وفي الرواية الأخرى ■ اذا استجبح الليل أو كان جنح الليل فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنتشر حينئذ فاذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم ■ أليس في هذا تنبيهها الى ما هو مشاهد من أن الحيوانات الكاسرة والهوام المؤذية التي من شأنها الاستتار نهارا لا تلبث وقد شاهدت إقبال الظلمة أن تسرح وتخرج من مسار بها وفي نفسها عرامة وشراسة فلا تصادف انسانا الا آذته ■ والحديث لم يعين المراد من الشياطين أهم شياطين الجن أم شياطين الانس أم شياطين الحيوان ؟ فالحديث أيا كان محمله صحيح في معناه وسام في مغزاه ■

« وأطفئوا المصابيح عند الرقاد » وقد قال أئمة الحديث وشرّاه : إن هذا الارشاد النبوى ليس خاصا بالمصابيح بل يشمل اطفاء أى نار كتار الكانون والتتور ، فانظر الى مرونتهم في الفهم وعدم جمودهم ووقوفهم عند ظاهر النص ■

(١) بهزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها

وكان على المؤلف أن يذهب الى الباحثين الاجتماعيين — ان كان لا يقتنع بكلام شراح الحديث — ليدلوه على سمو هذا الإرشاد النبوي ، بل ليذهب الى وزارة الداخلية وسيخبرونه بما تجره الفتيلة ، والكانون ، والتثور من حرائق وأضرار لا حصر لها .

ولعلك أيها القارئ المنصف ازددت يقينا الى يقين بأن هذا المؤلف بلغ من حقه على الصحابي أبي هريرة أنه وصل الى حد حمله على أن جعل المحاسن مساوية ، والفضائل رذائل ، وأن هذا الحديث الذي عرض له المؤلف بالطعن من مفاخر النبي صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته السديدة .

حديث الشجرة العظيمة التي في الجنة

قال في ص (٢٠١) : وروى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة سنة » وروايات أبي هريرة من هذا القبيل وأدهى منه « تفهق الكتب بها » ولا نستطيع إيرادها هنا لأن ذلك يحتاج الى مجلدات برأسها .

«ردنا عليه » أما الحديث المذكور فبحسبك ردنا عليه فيما سبق ، وقد ألقمناه حجرا : أما تنديده بروايات أبي هريرة فقد بينا لك وجه الحق فيما اعترض عليه منها ، وأن الكثير منها أحاديث موضوعة ، رسول الله وأبو هريرة بريئان منها ، والموضوع مكذوب مختلق لا يصح لباحث أن يرتب عليه نتائج ، ولا أن يحتج به ؟

والبعض أحاديث رويت عن غير أبي هريرة من الصحابة ، والبعض شارك أبا هريرة في روايتها غيره من الصحابة ، والبعض أحاديث صحيحة طعن فيها لضيق تفكيره وقلة بضاعته في فهم الأحاديث ومعرفة معناها ، ومتابعته للمستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، مع أن تقدم العلم أظهر بعض ما فيها

من أسرار ما كانت تجول بخاطر انسان ما في هذا الوقت الا أن يكون نبيا يوحى اليه .

المؤلف امعة فيما يقول :

ومما ينبغي أن يعلم أن المؤلف امعة يتبع كل فاعق من أعداء الاسلام من المستشرقين والمبشرين وأضرابهم ، وأغلب الأحاديث التي ذكرها في طعونه في أبي هريرة ، وفي تهجمه على السنة قد تابع فيها الأستاذ أحمد أمين في فجر الاسلام وضحاها ، وأحمد أمين قد تابع فيها « جولد تسيهر » وأضرابه من المستشرقين ، وهكذا يتبين لنا أن المؤلف لم يزد عن كونه ذيلًا ، ولا يليق بالباحث أن يكون امعة وذيلًا في كل ما يكتب ، ولكن كيف يتأتى له أن يكون غير هذا وهو قليل العلم بالحديث ورجاله ، وبضاعته فيه بضاعة مزجاة ، فلا تعجب اذا كانت آراؤه فيه فجة مبشرة .

خمسون صفحة كلها سبب واتهام :

وقد استغرقت ترجمته لأبي هريرة رضي الله عنه ما يربو على خمسين صفحة كلها سفاه وشتائم ، وتظنن واتهامات ، واقتراءات ليس لها ما يؤيدها من عقل أو نقل ، وانها تكشف عن سوء طويته ، وبالغ حقه ثم يختتمها بقوله : هذا هو تاريخ أبي هريرة الذي لم يصاحب النبي الا حوالي ثلاث سنين ثم ترك هذه الألوف الكثيرة من الأحاديث التي ضاقت بها صدور الكتب وقد أطلنا فيها لأن أمر أبي هريرة يباين أمر الصحابة جميعا .

جهل أبي رية باللغة :

وقد جهل أبو رية أن الألوف من جموع الكثرة وهي لما فوق العشرة ، مع أنه نقل عن الإمام ابن حزم ص (١٦٢) من كتابه أن مسند بقي ابن مخلد وهو أوسع المصنفات وأشملها قد احتوى من حديث أبي هريرة

على (٥٣٧٤) ، فما نحن نرى أنها لم تبلغ الستة الآلاف فضلا عن أن تزيد عن العشرة •

وفي الحق أن صدور الكتب لم تضق بأحاديث أبى هريرة وإنما تضيق بها صدور أمثاله من أعداء السنن والأحاديث ، والجهلاء بأقدار الصحابة ومنزلتهم في العلم والرواية ، وقد قدمنا لك السبب في اكثاره من الرواية ، كما قدمنا رأى الصحابة فيه ، والتابعين وأئمة العلم والدين ، وإذا كان أمره يباين أمر الصحابة جميعا فكيف خفى هذا على قرن التابعين وهو من خير القرون بشهادة الرسول ، حتى روى عنه نحو ثمانمائة من أهل العلم والرواية كما قال الإمام الكبير البخارى ؟ !! •

ألا ان الهدى هدى الله ، ومن يضل الله فما له من هاد •

السبب في قلة رواية الخلفاء الأربعة :

في ص (٢٠٣) عرض لرواية كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة وأمثالهم وقلة الرواية عنهم ، وقد بينت فيما سبق قلة الرواية — نسبيا — عن الخلفاء الأربعة ولا سيما الشيخان أبو بكر وعمر ، وأن ذلك كان لاشتغالهم بمهام الخلافة ونشر الإسلام ، ولم يكن ذلك لقلته ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا لنسيانهم ما حفظوه ، ولا للشك والريبة في الصحابة الذين تفرغوا لسماع الحديث وحفظه ونشره ، كما ردد أبو رية في غير موضع من كتابه ، وقد أفضت فيما سبق في بيان أن كثرة الرواية يرجع إلى عوامل منها : التفرغ ، وقوة الحفظ ، وقلة المشواغل الدنيوية ، وتأخر الوفاة ، والتصدى للعلم والفتيا ، فكن على ذكر منه •

اتهامه للصديق رضى الله عنه :

ومن تظنناته التى لا يشهد لها عقل ولا نقل قوله في الصديق : وإن مما يلفت (١) (كذا) النظر حقا أن تجد مثل أبى بكر على ما أوتى من قوة

(١) في القاموس : لفته يلفته : « لواه وصرفه عن رايه » واستعمالها بمعنى وجه وجذب عامى •

الحفظ ورجاحة العقل ومثانة الدين ينصرف عن حفظ أحاديث رسول الله
وما حفظ منها لا يرويه ، وما جمعه يعود فيحرقه

ونحن لا نقره على ما قال من انصراف الصديق عن حفظ أحاديث
رسول الله وقد كان يحبه أكثر من حبه لنفسه ، وكان أعز عليه من سمعه
وبصره ، فانظر يا أخى القارىء كيف يرمى الصديق بهذه الفرية ، لأجل
أن ينال من أبى هريرة !!

كما لا نقره على أن ما حفظ منها لا يرويه ، وكيف ! وقد رويت عنه
أحاديث — غير قليلة — فى الصحيحين وغيرهما !! وأما ما نقله عن الحاكم
من أن الصديق جمع خمسمائة حديث ثم عاد فحرقها فروايات الحاكم
ليست كلها صحيحة ، وهو معروف بالتساهل فى الصحيح ، وعلى فرض
صحتها فاحرقه لما جمع مبالغة فى التحرى والتثبت ، وزيادة فى الرجوع
والتحوط لجواز الغلط والنسيان على الراوى العدل الثقة وليس ذلك للشك
فى الصحابة وتهمتهم كما يريد المؤلف أن يصل إليه .

ما رواه سيدنا على رضى الله عنه :

وأما ما ذكره تحت عنوان ما رواه على من أنه ابن عم النبىء وتربى
فى حجره وهو صغير .. الخ ما ذكره فنحن نقر به ، ولكن الفضل شىء ،
والرواية شىء آخر ، ولا ارتباط بينهما قط وقد يروى المفضول أكثر
بكثير ممن هو أفضل منه ، ومرويات سيدنا على أكثر مما روى عن الشيخين
ولا ريب ، الا أنه لم يتفرغ للرواية كتفرغ أبى هريرة والعبادلة وغيرهم
من المكثرين فمن قلت روايته عنهم ، وغير خفى على من درس التاريخ
ما اشتغل به أبو الحسن من مداومة الجهاد والغزو فى حياة النبىء وبعد
وفاته ، وما لا قاه من متاعب وحروب أثناء خلافته ، ونقدم وفاته عن
أبى هريرة وغيره من المكثرين ، وكل هذه العوامل من أسباب قلة الرواية .

من أمثلة الفهم السيء والتجنى الأثم :

فى هامش (ص ٢٠٣) نقل كلام الامام ابن تيمية فى سيدنا عمر

في كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » حيث قال : « وكان وقافا عند كتاب الله ممثلا لسنة رسوله » محتذيا حذو صاحبيه « مشاورا في أموره للسابقين الأولين مثل عثمان ، وعلي وطلحة ، والزبير ... وغيرهم ممن له علم « وفقه ، أو رأى أو نصيحة للإسلام وأهله » .

فتأبى عليه نفسه المتجنية على أبي هريرة إلا أن يتخذ من كلام الإمام سبيلا للطعن في أبي هريرة فيقول : انظر الى دقة فهم ابن تيمية « وواسع اطلاعه ، فانه لم يذكر أبا هريرة في الذين يستشيرهم عمر لأنه لم يكن له علم ولا فقه ، ولا رأى ، ولا نصيحة !!!

وأقول : ياعجبا لهذه العقول التي لا تدرى كيف تفهم !! ان الإمام ابن تيمية حينما ذكر استشارة الفاروق للسابقين الأولين وذكر بعضهم على سبيل التمثيل ما كان يذور بخلده قط تنقص أبي هريرة ولا النيل منه كما افترى المؤلف ، وأبو هريرة لم يكن قطعا من السابقين لأنه أسلم سنة سبع ، ولكن كونه ليس من السابقين لا يعود عليه بالطعن « ولا بالازراء فالآلاف من الصحابة ليسوا من السابقين الأولين » فلو كان الأمر كما فهم أبو رية صاحب المنطق المعكوس ، والفهم السقيم لعاد ذلك بالتفقيص على هؤلاء جميعا ، ثم من قال : ان كل من لم يستشرهم الفاروق ليسوا من أهل العلم والفقه ، والرأى والنصيحة ؟ ! ان هذا الاستنتاج الخاطيء لو صح لعاد ذلك بالطعن على جمهور الصحابة « ثم الأجل أن ينال من أبي هريرة يركب هذا المركب الصعب ، ويسلك هذا المسلك الملتوى في الفهم والاستنتاج ! ! أغيثونا يا أهل الانصاف من هذا الغناء والهراء .

نكره بعض الأحاديث المشككة :

في ص (٢٠٧) ذكر بعنوان « أحاديث مشككة » وقد ذكر أحاديث بعضها مرفوع « وبعضها موقوف » وبعضها صحيح لا شك فيه ولكنه استشكلها ، وبعضها غير صحيح والأقرب أن تكون من الاسرائيليات أو الموضوعات .

وقبل أن أجيب عن هذه الأحاديث أقول :

من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتلقف الإشكالات ويزيدها إستشكالات ، ويأبى عليه سوء مقصده أن يذكر ولو بعض ما ذكره العلماء الاثبات في رد هذه الإستشكالات ولا سيما ما يتعلق منها بالأحاديث الصحيحة المروية في الصحيحين أو أحدهما .

وأمره لا يخلو من أمرين أحدهما مر : لأنه أما أن يكون لم يطلع على ما كتبه الأئمة الشراح للأحاديث في هذا وهو تقصير وجهل ! وأما أن يكون اطلع عليها ورأى أنها لا تسعفه بل وترد عليه فيما يهدف اليه من تقليل الثقة بالسنة ورجالها فآثر طيها ، وهذا خيانة وتلبيس ! وهذا وذاك مما ينأى به عن أن يكون باحثاً ومنصفاً .

وقد دأب المؤلف على تلقف المشاكل والطعون ، والعمل بجادا على النفخ فيها حتى يصير من الحبة قبة ولكنها لا تلبث أمام البحث العلمي الأصيل أن تزول كما تزول الفقاقيع من وجه الماء ، ولم يخطر بباله أن يشذ ولو مرة فيذكر بعض المحاسن — وما أكثرها — للحديث ورجاله ، وفي السنة ألوف الأحاديث التعليمية ، والخلقية ، والتوجيهية مما يعتبر من مفخر الاسلام ومحاسنه ، وكان على المؤلف أن يشير الى هذه الألوف ولو بكلمة قصيرة ، ولكنه لم يفعل ، وذلك لحاجة في نفسه .

عرض الأحاديث التي استشكلها والجواب عنها :

واليك ما عرض له من الأحاديث المشكلة وبيان وجه الحق فيها .

حديث اللوح المحفوظ :

قال : عن ابن عباس قال : « إن الله خلق لوحا محفوظا من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء ، قلمه نور ، وكتابه نور ، عرضه ما بين السماوات والأرض ينظر فيه كل يوم نظرة ويحيى ويميت ، ويمز ويذل ويفعل ما يشاء » .

والجواب :

أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفصيل ذلك حديث مرفوع ، وإنما هي آثار عن بعض الصحابة والتابعين ، والموجب أن نؤمن بوجود اللوح المحفوظ ، وأن الله دون فيه كل ما كان وما يكون ، أما ما وراء ذلك مما ورد في وصفه وكيفيته والقلم الذي كتب به فلا ، والأقرب فيما ورد عن ابن عباس وغيره في هذا أنه من الإسرائيليات التي أخذت عن أهل الكتاب ، ورويت لغرابتها ، ولا سيما وأنه ليس في القرآن ما يصدقها ولا ما يكذبها فبقيت روايتها على أصل الإباحة ، وقد فصلت فيما سبق موقف الإسلام مما ذكر عن بنى إسرائيل فأرجع إليه ، على أنه ليس في الحديث على فرض ثبوته ما يستشكل ، وقدرة الله صالحة لكل شيء .

حديث سجود الشمس :

قال : وروى الشيخان وبعض السنن والمسانيد والتفسير المأثور عن أبي ذر قال : قال رسول الله لأبى ذر حين غربت الشمس أتدري أين تذهب ؟ قلت : الله ورسوله أعلم قال : فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش ... الخ الحديث .

والجواب :

هو ما قدمته في هذا الكتاب (١) من أنه لا اشكال في الحديث ، وأنه من قبيل المجاز والتمثيل ، ومثل هذا المجاز قريب ، ومستساغ ومستفيض في لغة العرب ، وإنما يستشكل مثل هذا من لم يتذوق لغة العرب وما لهم من الافتتان في الأساليب وطرق البيان .

حديث الشياطين المسجونة :

قال : وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص . صاحب

(١) ص ٤٩ وقد سقت هناك الحديث بتمامه .

الزاملتين (١) قال : « إن في البحر شياطين أوثقها سليمان بن داود يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنا » .

وهو موقوف عليه وليس بمرفوع الى النبي فلا يضرنا ، على أن الحديث ليس فيه ما يستشكل لمن يؤمن بعالم الجن ، وليس فيه ما يحيله العقل ، وإن كنت أميل الى أنه يجوز أن يكون مما حملة عن الكتب التي أصابها في موقعة « اليرموك » من كتب أهل الكتاب ، ولا يقولن قائل : إن هذا مما له حكم الرفع ، لأننا نقول : إن أئمة الحديث نصوا على أن كلام الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه له حكم المرفوع إذا لم يكن الصحابي معروفا بالأخذ عن الاسرائيليات كعبد الله بن عمرو بن العاص مثلا ، فهذا ليس له حكم المرفوع قطعا .

حديث العجوة وكونها دواء :

قال : وروى البخاري في باب الدواء بالعجوة للسحر عن عامر بن سعد عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « من اصطبج كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم الى الليل » وفي رواية « سبع تمرات » وكذا لمسلم عن سعد بن أبي وقاص ، وعند النسائي من حديث « العجوة من الجنة وهي شفاء من السم » .

ومعنى اصطبج : تناوله في الصباح على الريق .

وأحب أن أنبه الى أن المؤلف تابع في هذا الأستاذ أحمد أمين في « ضحى الإسلام » وهو تابع المستشرقين في هذا .

واليك الجواب عن هذا :

١ — إن العلماء القدامى أثابهم الله قالوا : المراد نوع من التمر وهو

(١) تثنية زائلة وهي البعير الذي يحمل عليه ، وكان عثر على حمل بعيرين من كتب أهل الكتاب في « اليرموك » فكان يحدث ببعض ما فيها من غير أن يرغمه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن ثم تحاشى بعض الرواة الرواية عنه احتياطا .

تمر المدينة ، وأن العدد قد يراد به الكثير ولا سيما أن لفظ السبعة يستعمل في هذا ، كما قالوا : إن بعض الفواكه والثمار والنباتات قد يكون لها من الخصائص والآثار في تربة ما لا يكون لها في تربة أخرى وهذا الذي سبقوا إليه هو ما أيده العلم اليوم ، فما المانع عقلا أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص في إزالة السموم ، وتقوية النفس والجسم ضد أثر السم والسحر ، وليس لقائل أن يقول : فلنجرب بأن نعطي تمرا لإنسان ثم نعطيه سما لنرى ماذا تكون النتيجة ، لأن الحديث الشريف لم يحدد أى أنواع السموم هو المراد ، فلنبحث حتى نصل إلى المراد ، كما أحب أن أنبه إلى الطب النبوي من الناحية الروحية والنفسية ، فمن أكل تمرا أو عجوة بهذه النية فسيحل له من قوة الروح والبدن ما يزيل كل أثر لما يحتمل من سحر ، ولا يخفى علينا أثر الإيحاء إلى النفس بالصحة أو المرض ، وإن بعض الأشخاص ينجيهم من بعض أمراضهم قوة أرواحهم و يقينهم ، وبعض الأصحاء قد يجنى عليهم الوهم والخوف ، والحديث من الأمور الغيبية التي يجب أن نذعن لها ما دما نعتقد أن الرسول حق وما جاء به حق ، وما دام ثبت وصح بطرق الإثبات العلمي السليم ، ومن أراد زيادة في هذا فليرجع إلى ما كتبه الامام ابن القيم في « زاد المعاد » والحافظ ابن حجر في فتح الباري (١) .

٢ — إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور الكيميائي محمود سلامة عن فائدة العجوة في مجلة « الدكتور » وأنها عامل قوى في دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره في هذا مؤيدا للحديث فقلت : يا سبحان الله ، لقد قال الرسول الكريم هذا ولم يكن طبيبا ولا متطببا ، وفي وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية إلى ادراك هذا ، ألا فاعتبروا يا أولى الأبصار !! فما رأى المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم في خواص العجوة ؟ !

(١) فتح الباري جزء ١٠ ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، زاد المعاد — باب خواص العجوة

ولو أن بعض الأطباء المسلمين العباقرة اتجه الى الطب النبوى كما ثبت فى الصحاح ، وبحث فيه بايمان وصبر وجلد فأنا كفيل أنه سيخلص للبشرية من ذلك بخير كثير ، وسيظهر لنا الكثير من أسرار الإعجاز فى هذه الأحاديث ، فهل من مستجيب ؟ نعم ان بعض الأطباء المؤمنين اتجه الى هذا ونشروا فيه مقالات ، ولكنى أريد بحثا مستفيضا فى سفر كبير يكون مرجعا فى هذا الموضوع الجليل .

حديث إدبار الشيطان عند سماع الأذان :

قال : وأخرج الشيخان عن أبى هريرة : « اذا نودى للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فاذا قضى التأذين أقبل حتى اذا ثوب — أقيم للصلاة — بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه » وقال العلماء المحققون فى شرح هذا الحديث: لئلا يسمع فيضطر أن يشهد له بذلك يوم القيامة ، يقصد بذلك التهكم بهم . ولا أدرى وجه استشكله لهذا الحديث ؟ وهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو من الغيبيات ، وانما يفكر هذا الحديث وأمثاله من لا يؤمن بعالم الجن ، وحكم من لا يؤمن بهم معروف وهو الكفر بإنكاره ما ثبت بالقرآن ، والحديث سيق مساق التمثيل والمجاز فهو تصوير لشدة نفوره واجفاله كراهة سماع الأذان ، ومثل هذا التمثيل معهود فى كلام العرب ، ولو حمل الحديث على حقيقته فلا استحالة أيضا ، فطبائع الجن وأنهم يأكلون ويشربون لا تأبى ذلك ، وإبليس وأعوانه يروننا ولا نراهم كما قال الله تعالى : « إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم » (١) ، وقد يطلع الله بعض أنبيائه على بعض أحوالهم وتصرفاتهم لحكم بالغة ، وهذا من الأمور الغيبية التى اذا ثبتت عن معصوم وجب التصديق بها ، ولا أدرى كيف غاب عن أبى رية حكم من يتهم بأحاديث رسول الله ؟ !

حديث أبي سفيان رضى الله عنه :

قال : وروى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، أعطني ثلاثا : تزوج ابنتي أم حبيبة ، وابنى معاوية أجله كاتباً ، وأمرنى أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين ... » وقد تصرف المؤلف فى الحديث ولم يورده بلفظه كما فى الصحيح .

وهذا الحديث قد استشكله الأئمة المحدثون من قديم وعدوه من أوهام عكرمة بن عمار لأنه كان يغلط ويهم . لأن الثابت القطعى أن النبى تزوجها سنة ست أو سبع وذلك قطعاً قبل اسلام أبى سفيان سنة ثمان ، ومن العلماء من تكلف الاجابة عن هذا الحديث فقال : ان المقصود أقر ك على زواج ابنتى ، أو المراد تجديد عقد النكاح ، والحق أن هذا تكلف وأن الحديث من قبيل الوهم والغلط . لا من قبيل الوضع لأننا لم نر أحدا من أئمة الجرح والتعديل نسب عكرمة بن عمار إلى الوضع ، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وكفى بهما إمامين (١) ومن قال بأن الحديث وقع فيه الوهم الإمام ابن تيمية فى منهاج السنة ، فأبو رية لم يأت بجديد وكل ما هنالك أنه حاول تجسيم هذا الغلط اليسير لينفض من شأن صحيح الإمام مسلم .

تصديق النبى لأمية بن أبى الصلت فى بعض ما قال :

قال : وفى مسند أحمد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم صدق أمية بن أبى الصلت الشاعر المشهور فى قوله :

والشمس تطلع كل آخر ليلة

حمراء يصبح لونها يتورد

تأبى فما تطلع لنا فى رسلها

الا معذبة والا تجلد.

والجواب :

أنه لا مانع عقلا ولا شرعا في تصديق النبي لأمية أو غيره في بعض ما يقول ما دام حقا ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي قال : « أصدق كلمة قالها شاعر : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » فان كان كذبا أو باطلا نبهه اليه » ولذلك قال في قول هذا الشاعر وهو لبيد : وكل نعيم لا محالة زائل « كذب » ان نعيم الجنة غير زائل « كما قال لما سمع شعر أمية هذا « آمن لسانه وكفر قلبه » .

استشكاله حديث : متى تقوم الساعة :

قال : وروى مسلم عن أنس بن مالك أن رجلا سأل النبي قال : متى تقوم الساعة ؟ قال : فسكت رسول الله هنيئة ثم نظر الى غلام بين يديه من أزد شنوءه فقال : ان عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة » قال أنس : ذاك الغلام من أترابي يومئذ... ثم قال متهمها : فما قول عباد الأسانيد ؟ لعل بعضهم يقول : لعل هذا الغلام لم يدركه الهرم حتى الآن .

والجواب :

ان استشكال هذا الحديث انما يكون ممن قصر نظره « وضاق عقله عن ادراك المراد منه ، وهذا الحديث — وأمثاله — ليس المراد به قيام القيامة ، وانما المراد الساعة الخاصة « وهي انتهاء الجيل وأهل القرن الواحد « والساعة كما تطلق على الساعة العامة للدنيا كلها وهي القيامة تطلق أيضا على الساعة الخاصة « وهذا الثانى هو المراد هنا « ويؤيد ذلك ما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث آخر : « أرايتكم ليلتكم هذه ، فان على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » قال الراوى : فوهل — أى غلط — الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما أراد انخرام الجيل أى انتهاءه ، وفي الحديث الصحيح أيضا أن رجلا سأل النبي : متى الساعة ؟ وكان النبي مشغولا بحديثه ، فلما

فرغ منه قال : « أين السائل عن الساعة » ؟ قال الرجل : أنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » فقال الرجل : وكيف اضاعتها ؟ فقال : « إذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة » فالمراد بالساعة هنا ساعة الأمم وهي ساعة هلاكها حينما لا تأخذ بأسباب القوة والعزة والبقاء ، وقد عرض هذا الحديث لنظرية من أهم نظريات علم الاجتماع .

وهكذا يتبين لنا أن من رماهم بأنهم عباد الأسانيد — يريد أئمة الحديث — هم أرحب عقلا ، وأوسع أفقا منه ومن أمثاله عباد الشياطين ، وأسراء الأهواء ، والدرهم والدينار ، وصنائع أعداء الله ورسوله .

ثم قال : نكتفى بما أوردناه ، وهناك أحاديث أكثر شناعة تركناها خشية الإطالة ، وللإمام الطحاوى كتاب كبير فى أربعة مجلدات فى مشكل الحديث فليرجع اليه من أراد .

أقول : نعم ليرجع من يشاء الى كتاب الطحاوى ليرى كيف يكون مسلك العلماء الراسخين فى فهم الأحاديث التى ظاهرها مشكل ، وكيفية فهمهم لها ، وتوقيعهم للحديث وأهله ، وتأديبهم مع السلف الصالح وليرى أيضا فرق ما بين العلماء وأدعياء العلم ، وطلاب الحقيقة ، وطلاب الجاه الكاذب ، والسراب الخادع .

أحاديث المهدي المنتظر :

قال فى (ص ٢٠٩) : ومن المشكلات تلك الأحاديث التى جاءت فى المهدي وهو عند أهل السنة محمد بن عبد الله ، وفى رواية : أحمد ابن عبد الله ، والشيعية الامامية متفقون على أنه محمد بن الحسن العسكري من الأئمة المعصومين ويلقبونه بالحجة ، والقائم المنتظر .

والجواب :

إن أحاديث المهدي المنتظر اختلفت فيها أنظار العلماء من قديم الزمان ، فمنهم من ضعفها وردّها كابن خلدون فى مقدمته ، ومنهم

من صحيحها كالحافظ السيوطي ، وابن حجر الهيتمي ، بل ذهب بعض أئمة الحديث الى تواترها ومن هؤلاء القاضي المجتهد المحدث الشوكاني ، فان له في ذلك رسالة ، ونحن نعلم أن الشوكاني كان حر الرأي والتفكير ويقول ما يقتنع به عن دليل ولو جر ذلك عليه صفوف البلاء ، وما دامت المسألة محل اختلاف وتتجاذبها الأدلة ، فما كان ينبغي للمؤلف أن يهول من شأنها ، وأن يتخذ منها وسيلة للطعن في السنة ، والإضرار برجالها ، ولو أنه كان من أهل الاجتهاد والعلم بالرجال والنقد لقلنا : رأى له رآه ، أما وهو متابع لغيره ، وامعة في رأيه ، فما كان الأمر يستحق كل هذه الطنطنة وكل هذا التهويل .

ومما ينبغي أن يعلم أن الأحاديث التي تعرضت للمهدى منها الثابت ومنها غير الثابت ، ومنها الضعيف ومنها الموضوع .

أحاديث الخلفاء الإثني عشر :

. في ص (٢١٠) عرض لأحاديث الخلفاء الإثني عشر وذكر في ذلك ما رواه الشيخان وغيرهما من أهل الحديث وقد اعتمد في سرد الأحاديث التي ذكرها على فتح الباري للحافظ ابن حجر ، وذكر فيما ذكر حديث الطبراني عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديثا موقوفا على كعب ، ثم قال : وعلى أن هذه الأحاديث قد جعلت الخلفاء اثني عشر فقد رووا حديثا يعارض هذه الأحاديث جميعا ، وهو حديث سفينة الذي خرجته أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون سنة » ثم يكون ملكا » ثم أراد أن يوهم القارىء أن العلماء الكبار على أن الحديثين متعارضان تعارضا يذهب الثقة بهما وبرواتهما فذكر كلاما للإمام القاضي عياض ، ولالإمام أبي الفرج بن الجوزي .

واللجواب عن ذلك نقول :

(١) ان المؤلف اعتمد فيما نقله على فتح الباري الا أنه — كما هو

شأنه ينقل من غير تحقيق وتروى فقد نقل رواية كعب مع أن الحافظ قال فيها :
انها واهية ، والواهي لا يحتج به قطعا .

(٢) إن المؤلف لما نقل استشكل القاضي عياض للحديثين ذكر
السؤال ولم يذكر الجواب ، وهي خيانة علمية تقذف بصاحبها في عداد
المدلسين ، واليك ما قاله القاضي بتمامه « قال الحافظ في الفتح (١) : « وقد
لخص القاضي عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد — الإثنى عشر —
سؤالان : أحدهما : أنه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفينة يعنى الذى
أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره « الخلافة بعدى ثلاثون
سنة » ثم تكون ملكا « لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة »
وأيام الحسن بن على « والثانى : أنه ولى الخلافة أكثر من هذا العدد »
والى هنا وقف المؤلف ، واليك التتمة « قال : — أى القاضي عياض —
والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة خلافة النبوة « ولم يقيده
في حديث جابر بن سمره — يعنى الذى روى فى الصحيحين — بذلك ،
وعن الثانى : أنه لم يقل لا يلى الا اثنا عشر انما قال : سيكون اثنا عشر »
وقد ولى هذا العدد « ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، وقد مضى منهم الخلفاء
الأربعة « ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة ... » الى آخر ما نقل
الحافظ عن القاضي عياض .

وكذلك صنع أبو رية مع ابن الجوزى فقد نقل بعضه ، وترك جله ،
وقد استغرق نقل كلام ابن الجوزى صحيفة بطولها من فتح البارى (٢)،
وقد أطال الحافظ ابن حجر فى تحقيق الروايات فى هذا الموضوع واستغرق
ذلك بضع صفحات من الفتح بحيث يخرج منه القارئ المتثبت الطالب
للحقيقة بزيادة اليقين بصحة ما روى فى الصحيحين فى هذا الباب والحافظ
الكبير ابن حجر باتفاقنا جميعا من أكابر أئمة هذا العلم « بل هو كما قال
المؤلف : أمير المؤمنين فى الحديث ، فاذا كان ذلك فلم لم ينهج نهجه فى فهم
الأحاديث والمتوفيق بينها ؟ ! »

ولا أدري إذا كان المؤلف خطف ما ذكره خطفا من الفتح من غير تحقيق وتثبت ، أم أنه تعمد ذلك لحاجة في نفسه قد أصبحت معلومة لكل من اطلع على ردنا على صاحب هذا الكتاب الظالم ، فان كانت الأولى فهي جهالة ، وان كانت الثانية فهي خيانة وتغريب وتدليس .

أحاديث الدجال عند أبي رية خرافة :

في ص (٢١٣) عرض لأحاديث الدجال ، وطمع فيها ، واعتبر ظهور الدجال في آخر الزمان خرافة .

والعجب أنه ذكر في هذه الصحيفة بعض الأحاديث الغير الثابتة كحديث كعب الأحبار ، بينما أعرض عن الأحاديث الصحيحة الثابتة المروية من طرق عدة عن كثير من الصحابة في الصحيحين وغيرهما .

ونحن لا ننكر أنه وضعت أحاديث في الدجال ، وصفته ، ومتى يخرج ، ومن أي مكان يخرج ، ولكنه مع هذا قد صحت فيه أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

وقد روى أحاديث الدجال البخاري ومسلم (١) وأفاضا في ذلك ، كما روى أحاديثه غيرهما من أصحاب كتب الأحاديث المعتمدة الموثوق بها ، حتى حدا هذا ببعض العلماء الى القول بتواتر أحاديث الدجال ، ونزول عيسى عليه السلام ، فان كانت أحاديث خروج الدجال متواترة فهي قطعية الثبوت ، ولا مجال لانكارها ، وان كانت صحيحة مشهورة ولم تصل الى حد التواتر فالأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول كأحاديث الصحيحين تفيد القطع في ثبوتها عند كثير من أئمة علم الحديث كابن الصلاح وابن حجر ، وابن تيمية وغيرهم من جماهير العلماء سلفا وخلفا (٢) .

بل ذهب بعض أجلة العلماء الى أن الحديث الصحيح يفيد العلم

(١) صحيح البخاري — كتاب الفتن — باب ذكر الدجال ، صحيح مسلم — كتاب الفتن .

(٢) الباعث الحديث الى علوم الحديث ص ٢٣

اليقيني ، وهو مذهب داود الظاهري والحسين بن علي الكرابيسي ، والحارث ابن أسد المحاسبي ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك وهو الذي اختاره الإمام ابن حزم قال في الاحكام : « ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل جميعا » وقد انقصر الى هذا من المتأخرين العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله فقال : « والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب اليه ابن حزم ، ومن قال بقوله من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء أكان في أحد الصحيحين ، أم في غيرهما ، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل الا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل ... وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهرا لكل من تبحر في علم من العلوم ، وتيقنت نفسه بنظرياته واطمأن قلبه اليها ... (١) » .

فأيا ما كانت أحاديث الدجال فلا يجوز لمسلم أن ينكرها ولا مجال للتشكيك فيها ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يخبر أنه من المحتمل ظهوره في عصره ، ثم اخباره بأن ظهوره في آخر الزمان لا يكنى في المطن في الروايات وتكذيبها لجواز أن يكون أوحى اليه بخبره وشأنه من غير تعيين لزمانه ففهم النبي جواز أن يكون في عصره ، ثم بعد ذلك أعلمه الله سبحانه أن ذلك سيكون في آخر الزمان قبيل الساعة .

واذا كانت أحاديث الدجال لا مطعن فيها من جهة الرواية ، وأنها وردت من طرق عدة تبعد عنها الشك والريبة ، فانها كذلك لامطعن فيها من جهة المعنى والدراية ، فقد بين النبي في حديث آخر أنه سيكون هناك دجالون قريب من ثلاثين . وأن آخرهم الدجال الأكبر ففى صحيح البخارى « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان دعوتهما واحدة ، وحتى يبعث دجالون قريبون من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله ... » والأحمد والطبراني « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا آخرهم الأعور الدجال » وقد جاء الواقع مؤيدا لهذا الحديث كل التأييد فمن هؤلاء

الدجالين من ظهر كمسيلمة والأسود العنسي في القديم ، و غلام أحمد القادياني الذي ظهر ببلاد الهند في العصر الأخير . ومنهم من سيظهر حتى يكون آخرهم الدجال الأكبر وهو الذي سيقبضه عيسى عليه السلام . وما دامت هذه الأمور الغيبية ممكنة وأخبر بها الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم وجب الايمان بها والتصديق ، وليس لنا تحكيم العقل فيها لأنها من الغيوب التي هي فوق ادراك العقول .

أحاديث تحديد عمر الدنيا اسرائيليات باطلة :

في ص (٢١٤) ذكر عمر الدنيا وقال : ان في تفسير الآلوسي أن السيوطي أخرج عدة أحاديث في أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة وذكر أن مدة هذه الأمة تزيد على الألف ولا تبلغ الزيادة خمسمائة سنة .

وتقريراً للحقيقة أقول :

ان الإخبار عن عمر الدنيا وتحديد ذلك بسبعة آلاف سنة وأن النبي بعث في آخر السادسة ورد فيها حديث مرفوع ، وقد حكم عليه جهابذة الحديث وصيارفته كابن الجوزي وغيره بالوضع ، وما دامت كذلك فلا يقام لها وزن ولا نتخذ منه سبيلاً للطعن في الأحاديث وقد جاءت بعض الأخبار موقوفة على الصحابة والتابعين ، وهي على تسليم ثبوتها عن رويت عنهم فهي من الإسرائيليات الباطلة التي حملها هؤلاء عن مسلمة أهل الكتاب بحسن نية ومعاذ الله أن يكون لها حكم الرفع . وتحديد عمر الدنيا بسبعة آلاف سنة من جهالات اليهود الذين افتروا على الله وعلى الخلق وعلى العلم .

وأحب أن أقول للمؤلف ابن الامام السيوطي ، وان كان أداه اجتهاده الى اعتماد بعض تلك الأخبار الاسرائيلية فقد أخطأ الصواب لا محالة وأي انسان غير معصوم من الخطأ ؟ والعصمة انما هي لله ولرسله واذا كان السيوطي اعتمدها فهناك غيره من أئمة المحدثين نقدوها وزيفوها وبينوا بطلانها ، وقد ثبت بالأدلة المقاطعة التي لا يرقى اليها الشك أن عمر الدنيا أضعاف أضعاف ذلك مما يؤكد زيف هذه الروايات وبطلانها .

تحريف في معنى حديث :

قال في ص (٢١٤) : وفي حديث لمسلم أن الساعة تقوم قبل انتهاء القرن الأول الهجري أقول : ولعل مراده بحديث مسلم هو أن النبي قال قبل أن يموت بشهر «أرأيتمكم ليلتكم هذه غان على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة ، وإنما قال النبي لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم القرن .
والحديث ظاهر في أن المراد انقراض أهل ذلك القرن ، وأنه ليس المراد قيام الساعة الكبرى ، وقد غلط المؤلف في فهمه كما غلط أناس من قبل ولو تأمل المؤلف في هذه الرواية لما وقع في هذا الزعم الكاذب .

أحاديث الفتن وأشراط الساعة :

ثم قال : « وقد أعرضنا كذلك عن إيراد أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى التي ذخرت بها كتب السنة المعتمدة بين المسلمين والمقدسة من الشيوخ الحشويين ، وكذلك أهملنا ذكر الأحاديث الواردة في خروج النيل والفرات وسيحون وجيحون من أصل سدرة المنتهى فوق السماء السابعة وهي في البخارى وغيره » .

أقول :

أما أخبار الفتن وأشراط الساعة ونزول عيسى فقد روى في ذلك أحاديث صحاح وحسان. بل منها ما وصل الى حد التواتر كأحاديث نزول عيسى في آخر الزمان كما قال الإمام الشوكاني « ومن الأحاديث المروية في هذا ما هو ضعيف أو موضوع ، وقد نقد المحدثون كل ذلك وميزوا بين الصحيح والمعلول والمقبول والمردود » .

وأما الأحاديث الواردة في النيل والفرات ... فقد بينت فيما سبق

المراد منها وأن لها محملاً صحيحاً مقبولاً ، وأن المراد منها المجاز لا الحقيقة، وهو مجاز مستساغ لغة وشرعاً .

استشهاد أبى رية بكلام السيد محمد رشيد رضا فى تفسيره :

قال فى ص (٢١٥) انتهى العلامة السيد رشيد رضا فى تفسيره بعد أن طعن فى أحاديث أشراط الساعة وأمارتها مثل الفتن والدجال والجساسة وظهور المهدي وغير ذلك الى هذه النتائج القيمة .

١ — أن النبى لم يكن يعلم الغيب وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه فى كتابه وهو قسمان صريح ومستتبط .

٢ — لا شك أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى ... فعلى هذا كان يروى كل أحد ما فهمه وربما وقع فى فهمه الخطأ لأن هذه أمور غيبية وربما فسر بعض ما فهمه بالفاظ يزيد ما الخ ما قال .

الرد على ما ورد فى كلام السيد محمد رشيد وأستاذه الإمام :

١ — أما أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم الغيب وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب ... فهذا مالا نخالف فيه ولا ننكره ولكننا نقول: ان ما أخبر به من أشراط الساعة وأخبار الفتن هو مما أعلمه الله إياه وصدق الله حيث يقول « فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول » .

٢ — ما يتعلق بالرواية بالمعنى فقد حققت القول فيها فيما سبق وبيئت أن احتمال الخطأ أو التغيير فى الأحكام والدلالات هو احتمال عقلى وأن من اطاع على شروط الأئمة فى تجويز الرواية بالمعنى وشدة تحرى الرواة للحق والصواب وتحرزهم من الخطأ يقطع بأن احتمال الغلط أو التغيير بعيد غاية البعد .

٣ — وأما ما وضعه أصحاب العصبية المذهبية والسياسية والمتظاهرين بالصلاح والتقوى فقد نقده العلماء نقداً علمياً نزيهاً وبيئوا

٤ — وأما أن بعض الأحاديث الموضوعة لم تعرف الا باعتراف واضعها فزعم غير صحيح من كل وجه فالاعتراف انما هو أمانة وقرينة ، والمعول عليه عند الأئمة نقد السند والمتن ، ولو لم يعترف هؤلاء لوصل العلماء بملكاتهم التي اكتسبوها من مزاوله النقد وبقواعدهم الدقيقة التي وضعوها الى تمييز الحق من الباطل والخطأ من الصواب ، وليس أدل على ذلك من أنهم لم يعتبروا الإقرار قطعيًا في الدلالة على الوضع لجواز أن يكذب في هذا الإقرار نفسه كما قرروا ذلك في كتبهم .

٥ — وأما ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده من أن بعض الصحابة والتابعين كانوا يرون عن كل مسلم وما كل مسلم مؤمن صادق وما كانوا يفرقون في الأداء بين ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره ، فعلى تسليم ثبوته عنه فهو — على إطلاقه — غير صحيح ، والمؤلف حريص على أن يحمل الكلام مالا يتحمل .

ومما نحب أن نسجله بهذه المناسبة أن الأستاذ الإمام لم يتصلح من السنة وعلومها تضلعا يجعله في عداد أئمتها فمن ثم وقع في بعض الأخطاء حينما يعرض لبعض الأحاديث ، كما أحب أن أذكر المؤلف ومن على شاكلته بأن الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق ، وبكلمة امام دار الهجرة مالك بن أنس « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا المقام » يريد النبي صلى الله عليه وسلم .

وأنا مع اكباري للأستاذ الإمام وتلميذه السيد محمد رشيد رضا الا أني أرى — ويرى كل باحث منصف — أنه ليس كل ما يقولانه حق وحجة فهما بشر وكل بشر عرضة للصواب والخطأ والسيد رشيد مع كونه عالما بالسنة وبالأحاديث الا أن له مواضع زلت قدمه فيها والعصمة لله ولرسوله .

٦ — وأما ما عرض له من أن الصحابة كلهم عدول قاعدة أغلبية فقد قدمت ما فيه الكفاية في هذا فيما سبق وأما أن بعض المنافقين كان يتظاهر بالاسلام وأحكموا النفاق ومروا عليه حتى خفى أمرهم على النبي وأصحابه

استدللا بقوله تعالى « وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم » فليس في الآية استمرار عدم العلم بحالهم بل فيها ما يشعر بأن الله سيفضحهم ويكشف أمرهم لنبيه والمؤمنين المرة بعد المرة فالمراد بالمرتين التكثير كقوله سبحانه « ثم أرجع البصر كرتين » والآية تشجر باطلاع الله سبحانه نبيه على أحوالهم ولا سيما وقد ورد في الرواية ما يؤيد ذلك أخرج ابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط وغيرهما عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة خطيبا فقال : قم يا فلان فاخرج فانك منافق اخرج يا فلان فانك منافق فأخرجهم بأسمائهم ففضحهم ولم يك عمر بن الخطاب شهد تلك الجمعة لحاجة كانت له فلقبهم وهم يخرجون من المسجد فاختلف منهم استحياء أنه لم يشهد الجمعة وظن أن الناس قد انصرفوا ، واختلفوا هم منه وظنوا أنه قد علم بأمرهم فدخل المسجد فاذا الناس لم ينصرفوا فقال له رجل : أبشر يا عمر فقد فضح الله تعالى المنافقين اليوم فهذا العذاب الأول والعذاب الثاني القبر » وفي رواية ابن مردويه عن أبي مسعود الأنصاري أنه صلى الله عليه وسلم أقام في ذلك اليوم وهو على المنبر ستة وثلاثين رجلا .

٧ — وأما قوله فيما نقل عنه « فكل حديث مشكل المتن أو مضطرب الرواية أو مخالف لسنن الله تعالى في الخلق أو لأصول الدين أو نصوصه القطعية أو للحسيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا فمن صدق رواية مما ذكر ولم يجد فيها اشكالا فالأصل فيها الصدق ومن ارتاب في شيء منها أو أورد عليه بعض الرتابين أو المشككين اشكالا في متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية لا حتمال كونها من دسائس الاسرائيليات أو خطأ الرواية بالمعنى أو غير ذلك مما أشرنا إليه .

فهو كلام حق في ذاته وقد قاله المحققون في الأمارات التي تعرف بها الأحاديث الموضوعية ولكن الخطأ إنما يعرض في التطبيق فما يكون مشكلا عنده لا يكون مشكلا عند آخر ، وما يتراءى لبعض الناس أنه مخالف للسنن

الكونية قد لا يكون مخالفا عند التحقيق والتدقيق ، وما يعتبره البعض مخالفا للقطعي أو للحس قد لا يعتبره الآخر كذلك ، فمن ثم دخلت المغالط الكثيرة على المؤلف وغيره ممن عرضوا لنقد الحديث ، وذلك لأنهم جعلوا جل غايتهم التزييف والهدم ، فمن ثم تلمسوا أوهى الأسباب ، وركبوا كل صعب في سبيل اظهار بعض الأحاديث بمظهر المخالف لما ذكر ، أما العلماء المحققون المتثبتون فقد احتاطوا غاية الاحتياط في التطبيق وتأنوا في الحكم بالمخالفة فمن ثم جاءت أحكامهم على الأحاديث ورواتها صائبة .

وفيما قدمته في بيان عناية أئمة الحديث بنقد السند والمتن وتحكيمهم القواعد الصحيحة وعدم مسارعهم لرد ما ظاهره مخالفة العقل أو الحس أو السنن الكونية وغيرها ما فيه الكفاية فكن على ذكر منه .

افتراؤه على الصحابة بعدم عنايتهم بجمع الأحاديث :

في هامش ص (٢١٩) قال تحت عنوان « تدوين القرآن » :

« مما يستلقت النظر البعيد ويسترعى العقل الرشيد أن عمر لما راعه تهاوى الصحابة في حرب اليمامة ، وفزع الى أبى بكر لكى يسارع الى جمع القرآن وكتابته ، لم يقل عنهم انهم حملة الحديث بل قال: انهم حملة القرآن ولم يطلب جمع الحديث وكتابته عندما فزع الى أبى بكر بل جعل همه في جمع القرآن وحده وكتابته ، بل اننا لم نجدهم وهم يجمعون القرآن ويدونونه — وكان ذلك على مشهد من الصحابة جميعا — قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبوه بل انحصرت عنايتهم في جمع القرآن فحسب . وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن » .

أليس ذلك من أقوى الأدلة على سوء نية المؤلف وأن قصده التهوين من شأن السنة حتى في نفوس الرعيل الأول من المسلمين وأنه في سبيل ذلك يحمل الكلام والحوادث ما لا تتحمل ؟ !

ان الحكمة كانت تقتضى فى ذلك الوقت المسارعة الى جمع القرآن فى مصحف واحد خشية أن يضيع شىء منه ، أو من أصله المكتوب بموت جمهور القراء . أما الأحاديث فلم تكن الحاجة ماسة الى جمعها حيثئذ ولا سيما أن الأمة لم تكلف بحفظ ألفاظها والتعبد بها كما كلفت بالقرآن ، وأن المعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وأنهم نهوا عن كتابتها حتى لا تختلط بالقرآن ، فالصحابه لم يفعلوا الا أنهم قدموا الأهم على المهم والأصل على الفرع فلما دعت الحاجة الى جمع الأحاديث والمحافظة عليها من المضايح والتباس الحق بالباطل أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بجمعها بصفة رسمية عامة فكان ذلك بدأ التدوين العام ، أما التدوين الخاص فقد تحقق فعلا من قبل فقد كان يكتب السنة بعض الصحابة والتابعين ، ولعل مما يلزم المؤلف حجرا ، ويجعله يغص بريقه ، ويرد عليه فريته من أن الصحابة لم يهتموا بالأحاديث اهتمامهم بالقرآن ، ولم يدونها كما دونوا القرآن ما رواه البيهقي فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا ثم أصبح وقد عزم الله له فقال انى كنت أردت أن أكتب السنن وانى ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبنا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وانى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبدا » (١) .

فهل بعد هذا النص الصريح يزعم زاعم أن الصحابة لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ ؟ !!!

زعمه أن التدوين يلزم منه التواتر :

مما لا يقضى منه العجب قوله فى ص (٢١٧) : « ولو أن النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته كانوا قد عنوا بتدوين الحديث كما عنوا بتدوين القرآن لجاعت أحاديث الرسول كلها متواترة فى لفظها ومعناها ليس شىء

(١) انظر « اعلام المحدثين » للمؤلف بحث تدوين السنة

فيها اسمه صحيح ، ولا شيء اسمه حسن ، ولا شيء اسمه ضعيف ، مما لم يكن معروفا زمن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وبذلك كان يذهب الخلاف في حقيقته ، وينحط عن كاهل العلماء عبء البحث عن صحته ووضع المؤلفات الكثيرة التي وضعت في علوم الحديث وبيان أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط والجرح والتعديل وغير ذلك ، وكان فقهاء الدين يسيرون على نهج واحد لا اختلاف بينهم فيه ولا تباين ، اذ تكون الأحاديث كلها متواترة فلا يأخذون بما سموه الظن الغالب الذي فتح أبواب الخلاف ومزق المصنفون وجعلها مذاهب وفرقا بله ما نجم من التفريق بين أهل الحديث وأهل الرأي مما لا يزال أمره بينهم الى اليوم وما بعد اليوم قائما ثم كانت الأحاديث تصبح من أهم المصادر لعلماء النحو ورجال اللغة والبلاغة .

الرد عليه في هذه المزاعم :

وهو كلام خطابي لا يلبث أن ينماع أمام البحث العلمي الصحيح ولا ينم عن علم ، واليك الحق في هذا :

١ — ان هذا الكلام ينبىء عن جهل فاحش بالقرآن والتواتر فهو يفهم أن تواتر القرآن جاء من كتابته ، لا بإعلامه آخر الزمان !! ان تواتر القرآن جاء من كونه كان — ولا يزال — يحفظه الألوف المؤلفة من المسلمين في كل عصر ولم يزل ينقله الألوف عن الألوف حتى وصل اليها متواترا ، لا تريد فيه ولا نقص ، ولا تغيير ولا تبديل ، ولو أن المعول عليه في التواتر التدوين والكتابة لتواترت آلاف الكتب التي دونت في القديم والحديث في أنواع العلوم والمعارف مع أن أى كتاب منها لم يحظ بالتواتر بمعناه العلمي الصحيح ، ان المعول عليه في التواتر الأخذ والتلقى شفاها عن جمع كثير يحيل العقل تواطهم على الكذب وهؤلاء عن جمع كثير غيرهم وهكذا حتى نصل الى المصدر الأصلي الذي نقل عنه الكتاب ، ولو فرضنا أن

السنة دونت في عهد النبي ومن جاء بعده من الصحابة من غير أن يحفظها بلفظها هذا الجمع الكثير عن مثله لما ثبت لها التواتر ، وهذا من البدهيات التي نربأ بطالب مبتدئ أن يجهلها ، ومع تأخر تدوين السنة تدويننا عاما عن جمع القرآن في مصحف واحد فقد وردت فيها أحاديث متواترة ولكنها قليلة .

والخلاصة أن التدوين والتواتر غير متلازمين .

٢ — وكذا قوله : وكان فقهاء الدين جهل آخر بمسالك الاختلاف بين الأئمة ، وليس أدل على بطلان زعمه من أن القرآن — وهو المتواتر قطعا — لم يمنع تواتره الفقهاء والعلماء من عهد الصحابة الى يومنا هذا من الاختلاف في فهمه واستنباط الأحكام منه ، فالتواتر لا يمنع من الاختلاف في المدلول ، لأن كثيرا من دلالات القرآن ظنية مع كونه قطعي الثبوت .

وأما أن اتباع الظن الغالب هو الذي فتح أبواب الخلاف وفرق صفوف الأمة وجعلها فرقا فكلام خطابي ، واتباع الظن في الأحكام الفرعية لم يفرق الأمة كما زعم ، وإنما الذي فرق الأمة حقا هم أمثال المؤلف الذين استقرقتهم الأهواء والنزوات ، وباعوا دينهم بدنياهم ، واتخذ منهم أعداء الإسلام وسائل لتقويض دعائم الإسلام وازهاب ريع الأمة الإسلامية ولكن هيهات هيهات فالحق لا بد أن يظهر وينتصر والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، وستستمر الأحاديث النبوية مصدر تشريع وهداية ومبعث اشعاع ونور وستبقى مرجعا مهما لعلماء الفقه والتشريع والآداب والأخلاق وعلماء النحو واللغة والبلاغة .

زعمه أن ابن أبي سرح أول كتاب الوحي :

في ص (٢١٨) قال : وكان أول من كتب للنبي بمكة من قریش عبد الله ابن سعد بن أبي سرح الذي ارتد ثم عاد الى الإسلام يوم الفتح .
ولا أدري على أي مصدر اعتمد عليه في هذا اللهم الا أن تكون كتب

سأدته المنتشرقين ، وقد رجعت الى الاستيعاب والإصابة فما زادنا عن أنه كان ممن يكتب الوحي لرسول الله ثم ارتد ثم عاد مسلما يوم الفتح وحسن إسلامه ، ولا أدري ما السر في أنه جعله أول من كتب مع وجود أبي بكر وعلى وهما أول من أسلم من الرجال والصبيان ومكانهما من النبي معروف ومع وجود عثمان وهو من السابقين الأولين وذو النورين ولكنه الخلط الذي مرن عليه المؤلف وصار له ديدنا .

تخرصات لأبى رية في مسألة تدوين الحديث :

في ص (٢٢٣) تحت عنوان « تدوين السنة » ذكر أن تدوين الحديث — على ما قالوا — كان في آخر عهد التابعين « ثم يأتى في الهامش فيقول : آخر عصر التابعين هو حدود الخمسين ومائة ثم ساق في صلب الكتاب كلام الهروى نقلا عن القسطلانى من أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن حزم بتدوين الحديث على رأس المائة الأولى قال : ويبدو أنه لما عاجلت المنية عمر بن عبد العزيز انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وبخاصة لما عزله يزيد بن عبد الملك عندما تولى بعد عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ وكذلك انصرف كل من كانوا يكتبون مع أبي بكر وفترت حركة التدوين الى أن تولى هشام بن عبد الملك سنة ١٠٥ هـ فجاء في هذا الأمر وحث ابن شهاب الزهري بل قالوا : انه أكرهه على تدوين الحديث لأنهم كانوا يكرهون كتابته ... الخ .

رد هذه التخرصات وبيان منشئها :

أقول أن الذى يبدو لى ولكل منصف أنه يحاول ما وسعه الجهد أن يبين أن التدوين العام تأخر عن رأس المائة كي يصل الى غرضه من الطعن فى الأحاديث بسبب تأخر التدوين ولا أدري كيف يتفق ما ذكره فى الهامش وما نقله عن العلماء من أن التدوين كان فى عهد عمر بن عبد العزيز على رأس المائة الأولى فقد تولى سنة ٩٩ هـ ومات سنة ١٠١ هـ .

ثم من أين بدأ لأبى رية (١) أن عمر بن عبد العزيز لما عاجلته المنية انصرف ابن حزم عن كتابة الحديث وكذا انصرف كل من كانوا يكتبون معه ؟ ولم لا يكون الأمر على خلاف هذا وأنهم سارعوا الى جمع الأحاديث وتدوينها — وهذا هو الواقع — ولا سيما وهم يعلمون أن السنة هي الأصل الثانى من أصول التشريع وأنهم حينما يقومون بجمعها وتدوينها وتنقيتها مما علق بها إنما يقومون بواجب دينى كريم فهذا هو الظن الذى يليق بهؤلاء السادة الذين هم من خير القرون بشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام .

ومما ينبغى أن يعلم أن التدوين وان بدأ بصفة عامة على رأس المائة الأولى إلا أنه بدأ بصفة خاصة من عهد الرسول وفي حياته فقد كان بعض الصحابة والتابعين يقيدون الأحاديث والسنن وفي الروايات الصحيحة الموثوق بها ما يدل على ما أقول .

كتابة بعض الصحابة والتابعين للأحاديث:

ففى صحيح البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب » .
وروى البخارى ومسلم أن أباً شاة اليمنى التمس من النبى صلى الله

(١) وقد تبين لى أن المؤلف ذيل لأحمد امين وأن الذى حمل أحمد امين على هذا هو تشكيك بعض المستشرقين فى خبر الأمر بجمع الحديث واليك ما قاله أحمد امين (ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٠٦) بعد أن ذكر أمر عمر ابن عبد العزيز لأبى بكر بن حزم بجمع الأحاديث قال : « ولكن هل نفذ هذا الأمر كل ما تعلمه أنه لم تصل إلينا هذه المجموعة ولم يشر إليها جامعو الحديث بعد ومن أجل هذا شك بعض الباحثين المستشرقين فى هذا الخبر اذ لو جمع من هذا القبيل لكان من أهم المراجع لجامعى الحديث ولكن لا داعى الى هذا الشك » فالخبر يروى لنا أن عمر أمر ولم يرو لنا أن الجمع تم فلعل موت عمر سريعاً عدل بأبى بكر أن ينفذ ما أمر به « أقول : ولعله نفذ ما أمر به — وهو الأقرب — ولكنه اندثر فيها اندثر من آثار السلف الصالح وما كل ما ألف وصل إلينا فان كتب الطبقة التى تلت هذه الطبقة لم يصل إلينا منها شيء إلا موطأ الإمام الجليل مالك وهكذا يتبين لنا أن المؤلف يريد أن يظهر بمظهر الباحث المستقل فى البحث وهو أمة أمة !!

عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبي شاة » وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله انى أسمع منك الشئ فأكتبه ؟ قال نعم قلت فى الغضب والرضا ؟ قال نعم » فانى لا أقول فيهما الا حقا » وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن بيمينك » وأوماً بيده الى الخط ، وفى صحيح البخارى أن عليا كرم الله وجهه كانت عنده صحيفة فيها بعض السنن (العقل — أى الديات — وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر) كما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمر بن حزم وغيره الى غير ذلك من النصوص الدالة على وجود التدوين للأحاديث فى العهد النبوى .

وأما حديث النهى عن الكتابة فقد كان ذلك فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم بغير القرآن ، أو اختلاط القرآن بغيره ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى بالاذن فى الكتابة .

فلما جاور الرسول الرفيق الأعلى كثر من يكتب من الصحابة ومن التابعين ، عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فاذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس ، وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد بن معاوية وكان يقول : لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى .

ومما ينبغى أن يعلم أيضا أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز كتب الى جميع أهل الآفاق بكتابة الأحاديث ، فقد أخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أهل الآفاق : انظروا الى حديث رسول الله فاجمعوه ، وممن كتب اليه أيضا الامام محمد بن

مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ بل قال السيوطي : انه أول من جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز وقد قام هؤلاء جميعا بما أمرهم به الخليفة العادل خير قيام .

استنتاجات لأبي رية بغير مقدمات :

في ص (٢٢٧) والذي يخلص من ذلك أن أول تدوين الحديث قد نشأ في أواخر عهد بني أمية ، وكان على طريقة غير مرتبة من صحف متفرقة تلف وتدرج بغير أن تنقسم على أبواب وفصول ، ولعل هذا التدوين كان يجري على نمط ما كان يدرس في مجالس العلم في زمنهم ، اذ كانت غير مخصصة لعلم من العلوم ، وانما كان المجلس الواحد يشتمل على علوم متعددة قال عطاء : ما رأيت مجلسا أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقها ولا أعظم هبة ، أصحاب القرآن يسألونه وأصحاب العربية يسألونه وأصحاب الشعر يسألونه فكلهم يصدر من واد فسيح ... الخ .

الرد على ذلك :

أما ما ذكره عطاء عن مجلس ابن عباس فانما هو في مجالس العلم لا في مجالس التحديث ، اذ لها منهج آخر وهو ذكر الأحاديث بأسانيدھا وشرح ما يحتاج الى شرح منها فما استظهره المؤلف في غير محله ، واليك ما قاله الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمة الفتح (١) .

« اعلم — علمني الله واياك — أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر اصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة ، لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب

الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة الى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ... » .

افتراض لم يقم عليه أثارة من دليل :

في ص (٢٣١) تحت عنوان « الأطوار التي تقلب فيها التدوين » قال : فكان في أول أمره جمعا من رواية العلماء بما وعت الذاكرة من أحاديث رسول الله ، وكان ذلك في صحف لا يضمها مصنف جامع محبوب ، وكانت هذه الصحف تضم مع الحديث فقها ونحوها ولغة وشعرا وما الى ذلك مما تقتضى به طفولة التدوين .

أقول :

ولا أدري علام اعتمد المؤلف فيما قال ، وإذا جاز أن تشمل تلك الصحف فقها ولغة ونحوها فكيف جاز أن تشمل شعرا وإن ما نقله عن الأستاذ أحمد أمين لا يدل على ذلك واليك ما نقله : « ان العلم في العهد الأموي كان رواية العلماء من حفظهم أو من صحف جمعت حيثما اتفق فالصحيفة قد يكون فيها حديث ومسألة فقهية ومسألة نحوية ومسألة لغوية ومجالس العلماء كذلك » وظاهر أن الأستاذ أحمد أمين إنما يتكلم عن تدوين العلم بصفة عامة لا عن تدوين الحديث بخاصة فقد ساق هذا في معرض المقارنة بين العلم في العصر الأموي والعباسي ولذلك لما عرض لتدوين الحديث في فجر الإسلام (١) وضحاها لم يذكر شيئا من هذا وإنما ذكر ما ذكره العلماء الأثبات من قبل وقد نقلنا لك عن كتب كلام الحافظ في الفتح في صفة التدوين في أول الأمر وليس فيه شيء مما زعم المؤلف .

استنتاج آخر وبيان خطئه :

في ص (٢٣٣) قال بعد أن ذكر الأطوار التي مر بها تدوين الحديث :

« وبهذا يخلص لك أن التدوين الصحيح لم يكن الا بعد منتصف القرن الثالث الى القرن الرابع »

وفي الحق انى وقفت طويلا عند هذه العبارة كى أفهم المراد منها ، فان أراد التدوين فى الأحاديث الصحاح فكلامه غير صحيح فقد حمل لواء التأليف فى الصحيح الإمامان الجليلان البخارى ومسلم وكلاهما عاش فى النصف الأول من القرن الثالث، وان أراد أن التدوين العام لم يبدأ الا بعد منتصف القرن الثالث فهو أشد خطأ اذ التأليف بدأ فى أوائل القرن الثانى ونما وزاد فى آخر هذا القرن ثم بلغ الازدهار فى القرن الثالث من أوله لا من منتصفه ، ثم ماذا يقول أبو رية فى موطأ الإمام مالك وقد ألف فى القرن الثانى قطعاً فقد توفى الإمام عام ١٧٩ هـ بل ماذا يقول فى مسند الإمام المجليل أحمد بن حنبل وهو قطعاً ألف قبل منتصف القرن الثالث اذ كانت وفاة الامام عام ٢٤١ هـ .

الصحابة بشر ولكنهم فى القمة دينا وخلقا :

فى ص (٢٣٣) قال تحت عنوان « أثر تأخير التدوين » : « وما كان الصحابة رضوان الله عليهم بدعا من الناس ولا هم بالمعصومين » .

ونحن وان كنا نعتبر الصحابة بشرا كالبشر ولكننا نرى — بفضل تربية الرسول لهم — أنهم طراز خاص سام من البشر فى دينهم وفى خلقهم وفى اكتمال شخصيتهم وأنهم بهذا الإعداد النبوى استأهلوا حمل الرسالة المحمدية وتبليغها الى الناس كافة .

ونحن حينما نصف صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هم أهل له وأجدر به فانما نريد صحابته المخلصين الذين أخلصوا لدينهم وثبتوا على ايمانهم ولم يغمطوا فى دين ولا خلق ، أما المنافقون والمرتدون فلا يدخلون فى حسابنا ولا ننحلهم هذه الصفات وأيضا فاننا حينما نسمو بصحابة رسول الله عن الكذب والاختلاق على الرسول فاننا

لا ندعى لهم العصمة ، وفيما ذكرته في الفصل الذي عقدته لعدالة الصحابة ما يغنى عن الإعادة فكن على ذكر منه .

ما حدث من الخلفاء في قبول الرويات تحوط وتنثبت لا تكتيب :

وأما ما ذكره في ص (٢٣٤) من أن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر وعلى كانوا لا يصدقون من يؤدي لهم من الصحابة — حتى من كبارهم — حديثا الا اذا جاء بشهيد يشهد معه أنه قد سمعه من النبی أو يحلف أنه تلقاه عنه فقد قدمت الحق فيه .

وما حدث من هؤلاء السادة الخلفاء الراشدين انما كان من قبيل الورع والمبالغة في التحري والتنثبت ليضعوا الأساس لكل من جاء بعدهم في التنثبت في الرواية كما أكدنا ذلك آنفا .

زعم أبى رية أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ في الدين :

في ص (٢٣٦) قال بعد ما عرض للخلافات السياسية والمذهبية : « من أجل ذلك كان الوصول الى معرفة الأحاديث الصحيحة شاقا ، والبحث عن معرفة حقيقة الرواة أشق » واذا علم ذلك بدا — ولا ريب — أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ اذ كان سببا في اتساع آفاق الرواية واتصال الصحيح بالموضوع وتعدد التمييز بينهما على مر الدهور » .

وهو تهويل وشئشنة نعرفها من أخزم فقد علمنا أن العلماء قد شمروا عن ساعد الجد وأوفوا على الغاية في البحث عن حال الرواة ونقد الرويات وتحملوا في سبيل ذلك ما تحملوا من الارتحال وقطع الفياق والقفار حتى تم لهم ما أرادوا من التمييز بين الصحيح والمعلول » وكذا ما زعمه من أن تأخير التدوين كان له ضرر بالغ تهويل بلا مبرر .

ايجازه المخل بمبحث العدالة والضبط لحاجة في نفسه :

في ص (٢٣٩) عرض لمبحثي العدالة والضبط وأوجز في الكلام عليهما ايجازا مخلا بل حاول أن يبين أن من الصعب الوقوف على رسم

للعادلة فضلا عن حد وذلك لحاجة في نفسه لا تخفى عليك ولو أنه نقل ما قاله العلماء في مبحث العدالة والضبط وشروطهما لعاد عليه بالنقض والإبطال لجل ما ذكره .

واليك ما ذكره العلماء في هذا كي تزداد علما بأصالة منهج المحدثين في النقد وإن قواعدهم فيه أدق القواعد وأرقاها .

أما العدالة فقد عرفوها بأنها ملكة — أى حالة راسخة في النفس — تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة .

والتقوى هى امتثال الأمور واجتناب المنهيات من كفر أو فسق أو بدعة .

والمروءة آداب نفسانية تحمل المتحلى بها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات .

وقالوا : إن ما يخل بالمروءة قسمان :

١ — الصغائر المدالة على الخسة كسرقة رغيث أو شيء حقير مثلا .

٢ — المباحات التى تورث الاحتقار وتذهب الكرامة كالبول في الطريق وفرط المزاح الخارج عن حد الاعتدال .

والمراد بالعدالة : العدالة التامة لا القاصرة فانها لا يعتد بها عند المحدثين .

والعدالة بهذا الحد الذى ذكرته لا تتحقق الا بالإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، ومن ثم قال علماء الحديث إن عدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة . وإن كان عبدا أو امرأة أو أعمى أو محدودا في قذف ثم تاب أو انفرد برواية الحديث ، وذلك بخلاف عدل الشهادة فلا يقبل فيها من حد في قذف ، أو كان أعمى أو امرأة أو رقيقا ، وذلك لأن الشهادة من قبيل الولاية ولا كذلك الرواية ، وهكذا يتبين لنا أن الكافر والصبي والمجنون والفاسق (فاعل الكبيرة أو المصر على الصغيرة) وفاقد المروءة بمعزل عن عدل الرواية ، وأنه لتظهر لنا دقة علمائنا الفائقة — جازاهم

الله عنا خيراً — حينما لم يكتفوا بالإسلام والعقل عن البلوغ والسلامة من الفسق وما يخل بالمروءة ، وذلك لأن الإسلام والعقل يمنعان من الكذب بحسب الظاهر لوجود ما يعارضهما وهو الهوى والشهوة فلا بد اذا من رجحان جانب العقل والإسلام على دواعي الهوى والشهوة ، وذلك لا يكون الا بالسلامة من أسباب الفسق وما يخل بالمروءة (١) .

وأما الضبط فقد عرفوه بأنه التيقظ وعدم الغفلة وذلك بأن يكثر صواب الراوى على خطئه مع قلة الخطأ في نفسه وينقسم الضبط الى قسمين :

١ — ضبط صدر وهو أن يحفظ ما يسمعه في صدره من وقت تحمله الى حين أدائه مع المحافظة على اللفظ ان كان حافظاً له ومع علمه بما يحيل المعنى أو يخل به ان روى بالمعنى .

٢ — ضبط كتاب وهو أن يصون الكتاب الذي تحمله من وقت التحمل الى وقت الأداء بحيث يكون آمناً عليه من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان .

ومن ثم يظهر لنا أن المحدثين لا يعتبرون الراوى ضابطاً اذا تساوى خطؤه وصوابه أو غلب خطؤه على صوابه ، وهو المسمى عندهم بالمغفل أو فاحش الغلط أو كثير الخطأ وكذا لا يعتبرون من كثر صوابه على خطئه ولكن كثر الخطأ في نفسه وهو المسمى (سبيء الحفظ) (٢) .

واذا ثبتت عدالة الراوى وضبطه ثبت أنه ثقة تجب الطمأنينة اليه ويترجح ترجحاً قوياً جانب الصواب على جانب الخطأ في مروياته وليس بعد ترجح جانب الإصابة وتحقق الطمأنينة اليه الا قبول مروياته والثقة بها ، وهكذا يتبين لنا أنه بعد تحقق هذه الشروط يصير احتمال الكذب أو الغلط احتمالاً بعيداً جداً ان لم يكن غير ممكن ولا يخالفنا شك أنه من أهل الصدق والأمانة .

(١) الاسلوب الحديث في علوم الحديث ج ٢ ص ٧
(٢) نخبة الفكر وشرحها للحافظ ابن حجر مبحث الضبط

وبالعادلة والضبط يحوز الراوى درجة القبول ويتهيأ مرويه للنظر فيه هل توفرت فيه شروط القبول ؟ ويتأهل إسناده للبحث عنه من جهة الاتصال والانقطاع .

فاذا سلم المتن من الشذوذ والعلة بحيث لا يخالف الثقة من هو أوثق منه وبحيث يسلم المروى من قادح خفى تظهر السلامة منه ينظر في الإسناد فان تحقق اتصال الإسناد وسلامته من الخلل وانتفى عنه التعليق والإرسال والإنقطاع والإعصال والتدليس والإضطراب ومخالفة الأرجح عددا أو صفة كان المتن أهلا للقبول وترجحت نسبته الى من عزى اليه .
ومن ثم يظهر لنا جليا أن الشروط التي وضعها المحدثون للراوى والمروى والرواية توجب الطمأنينة وترجح جانب الصدق على جانب الكذب ، وجانب المصواب على جانب الغلط أو الخطأ ، وتؤكد ثبوت المروى عن روى عنه وهو أمر لا تكاد تجده في أمة من الأمم ولا في فن من الفنون (١) .

محاولة أبى رية التشكيك في الروايات الأحادية بل والمتواترة :

في ص (٢٤٠ — ٢٤٣) عرض لتقسيم الخبر الى متواتر وآحاد وأكثر من النقل في هذا وصار يبدىء ويعيد في تعريفهما وما السدى يفيدانه ؟ وهل يجب العمل بهما ؟ وغرضه من ذلك التشكيك في رواية الآحاد وأنها لا تفيد الا الظن ، والظن لا يغنى عن الحق شيئا ، بل حاول التشكيك في الخبر المتواتر وافادته للعلم واليقين حيث قال في ص ٢٤٠ (هامش) : « ولم يسلم المتواتر من شبه على افادته علم اليقين ، فمن هذه الشبه أنه يجوز أن تخبر جماعة لا يمكن نواطؤهم على الكذب بأمر حياة فلان وتخبر جماعة أخرى مثلهم بنقيض خبرهم » والى هنا والكلام

محتمل ولكن انظر كيف انتهى التهور بالمؤلف الى حد الكفر قال : « وقد أنكر المسلمون أعظم الأمور المتواترة فالنصارى واليهود هما أمتان عظيمتان يخبرون بصلب المسيح والإنجيل يصرح بذلك فاذا أنكروا هذا الخبر وقد وصل الى أعلى درجات التواتر فأى خبر بعده يمكن الإعتماد عليه والركون اليه ... » .

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه تواتر صلب المسيح عليه السلام

لقد سقط أبو رية سقطات لا لعل له منها ، ومن قال يا علامة آخر الزمان ان صلب المسيح عليه السلام من الأمور المتواترة ، ان أسانيد المخبرين بحدوث الصلب منقطعة غير متصلة كما أن شرط التواتر وهو اخبار العدد الكثير فى جميع الطبقات غير محقق فدعوى التواتر غير مسلمة .

ثم ما رأى المؤلف فى أن كتب اليهود — كما ذكر المحققون من المؤرخين — لم تشر الى صلب المسيح بكلمة ولا له ذكر فى تاريخهم الدينى والذين قالوا منهم بالصلب انما قالوه متابعة للنصارى .

قال الأستاذ الشيخ عبد الوهاب الفجار رحمه الله فى كتابه « قصص الأنبياء » .

« لم يوجد عند اليهود اثارة من علم تدل على أن رجلا جاء باسم المسيح فى زمن كذا وصلب وقتل ولا يوجد فى تاريخهم الدينى شئ من ذلك أصلا ... » الى أن قال : فاذا تكلم اليهود عن المسيح وقتله فليس ذلك لأنه مثبت فى تواريخهم المأثورة عن الآباء والمشايع ولكن لأنهم يسمعون ما يقوله المسيحيون من أن المسيح جاء وقتله اليهود والا فكتبهم خالية من ذلك « فهل بمثل هذا يثبت التواتر حتى زعمت أن اليهود — وهم أمة عظيمة فى زعمك — يقولون ذلك !!! » .

وأما الأناجيل فلم تختلف فى مسألة من المسائل كاختلافها فى تفصيل

مسألة صلب المسيح وقتله مما يدل على اختلاقها وعدم ثبوتها ، ثم ان مسألة صلب المسيح ليست باجماعية عند المسيحيين ، فمن طوائفهم من ينفي الصلب والقتل ، ومنهم « الساطرينوسيون » و « البارسكاليونيون » و « البولسيون » .

وهناك شهادات من علماء النصرانية تفيد المطلع بصيرة في هذا ، قال الهر ارنست دى يونس الألماني في كتابه « الإسلام أى النصرانية الحقّة » في ص ١٤٢ ما معناه : « ان جميع ما يختص بمسائل الصلب والفداء هو من مبتكرات ومخترعات بولس ومن شابهه من الذين لم يروا المسيح لا من أصول النصرانية » وقال « ملهمر » في الجزء الأول من كتابه المسمى « تاريخ الديانة النصرانية » : « ان تنفيذ الحكم كان في وقت الغلس واسدال ثوب الظلام فيستنتج من ذلك امكان استبدال المسيح بأحد المجرمين الذين كانوا في سجون القدس منتظرين تنفيذ حكم القتل عليهم كما اعتقد بعض الطوائف وصدقهم القرآن (١) » .

فما رأيك في هذا أيها المتملق المسيحيين بهذا الكفر الصراح ؟ ! !

ثم ما الذى يريده المؤلف بالتشكيك في بعض المقررات العلمية بالقاء التشبه وعدم ذكر الجواب أو الإشارة اليه كما فعل في مبحث إفادة المتواتر العلم ؟ ! ! ! .

ان المؤلف لم يزد عن كونه مرددا لكلام المبشرين والقساوسة « والمسلمون — يا أبا رية — لم ينكروا أعظم الأمور المتواترة — بزعمك الكاذب — وهو الصلب ، وانما الله سبحانه وتعالى هو الذى أنكره ونفاه نفيا قاطعا لا يحتمل الشك ، قال عز شأنه « فيما نقضهم — أى اليهود — ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا ، وبكفرهم وقولهم على مريم بهتاننا عظيما ، وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله

وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم الا اتباع الظن وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله اليه وكان الله عزيزا حكيما (١) » .

وبعد ثبوت إعجاز القرآن وأنه من عند الله فلا سبيل لمنكر ولا لمشكك أن ينكر أو يشكك فيما ورد عن طريق النص المحكم الذي لا يحتمل التأويل .

وأما من لا يؤمن بالقرآن فانا نقول له : انه من غير المعقول أن يكون محمد صلى الله عليه وسلم هو الذي ابتدع مسألة نفى صلب المسيح وقتله من عند نفسه ، ذلك أن نبينا محمدا لم تكن له غاية ولا مصلحة يريد بها من نفى صلب المسيح وقتله ، بل إثباته لذلك أدخل في الباب الى ذكره كثيرا في القرآن من أن اليهود كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق ، فحادثة صلب المسيح أدل على ما يريد إثباته في غير ما آية من عصيانهم وافسادهم في الأرض وتقتيلهم الأنبياء ، فلو كان قتل المسيح حقيقة لكانت جديرة بأن يستغلها النبي في التنديد باليهود وبيان سوء طباعهم وشكاسة أخلاقهم ، ولكن سيدنا محمدا ما كان لينفى شيئا أو يثبت من عند نفسه وكما يشتهي ولكنه الوحي » وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » .

تشكيكه في القواعد المقررة وتحريفه للآيات :

في ص (٢٤٣) علق على ما نقله عن الجمهور من أن الأمة مأمورة بالأخذ بكل خبر يغلب على الظن صدقه بقوله في الهامش : ترى هل هذه القاعدة التي قرروها قد أمر بها الله ورسوله ؟ ، وترى هل هي تخرجنا من حكم اتباع الظن الذي جاء في آيات كثيرة من القرآن مثل « وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى من الحق شيئا » « وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من

الحق شيئاً » ومثل قوله تعالى في قول النصارى بصلب المسيح « وما لهم به من علم إلا اتباع الظن » .

وهذا من عدم فهمه لكلام العلماء والمراد من الآيات ، أما أن الأمة مأمورة بالأخذ بالخبر الذى يغلب على الظن صدقه فهذا أمر مأخوذ من القرآن والسنة المتواترة وأجمع عليه العلماء ودل عليه العقل والنقل ، والأخذ بالظن الغالب انما هو فى الأحكام الفرعية . أما العقائد فلا تؤخذ الا مما يفيد العلم واليقين ولا يكفى فيها الظن وعلى هذا تقتزل الآيات التى ذكرها فالظن لا يغنى من الحق شيئاً فى باب العقائد كالتوحيد وأصول الدين ثم كيف يتفق استشهاده بآية نفى صلب المسيح وأنه من الظنون وما ذكره آنفاً من أن مسألة صلب المسيح متواترة ؟ ! ! .

الحق أنى فى حيرة من أمر هذا المؤلف المضطرب المتناقض مع نفسه !!! .

فى ص (٢٤٦) قال : « أما المتكلمون فقد عرف من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا اليه ولو كان من الأمور الظنية ، فاذا ورد عليهم حديث صحيح عند المحدثين أولوه وإن وجدوا تأويله قريب المأخذ أو ردوه مكتفين بقولهم هذا من أخبار الآحاد وهى لا تفيد الا الظن » وهو كلام متهافت يبطل آخره أوله ولا أدرى كيف يتفق قوله انهم يردون كل حديث ... وقوله : فاذا أورد عليهم ... وكثير من المتكلمين يأخذون بالأحاديث الصحيحة الأحادية ، ومن أراد أن يتأكد من هذا فليرجع الى باب السمعيات وأحوال الآخرة فى كتب التوحيد والكلام وسيرى أنهم أخذوا بكثير من الأحاديث الصحيحة فى هذا ، ثم إن المتكلمين ليسوا سواء ، فمنهم المثبت المتأنى فى بحثه ، ومنهم المتسارع فى رد الأحاديث المتجهم عليها .

وأما حديث « تحاجت الجنة والنار » فقد عرضنا له فيما سبق ، وأما ما عرض له فى الحاشية من أن المتكلمين يسمون المحدثين بالحشوية

ويعصفونهم بأنهم أجهل الناس فهو سفاه لا يستحق الرد ولعله يشفى به نفسه من دائها العصال . ولن يعدم الباحث أن يجد بين المتكلمين من هو سفيه متحامل على المحدثين كما لا يعدم أن يجد بين الطوائف المنتسبة للعلم - زورا - سفهاء ذوى أسفة حداد لا يراعون ، ولا يراعون للعلماء الا ولا ذمة .

رميه للفقهاء بالتعصب لمذاهبهم وبيان الحق في هذا :

في ص (٢٤٧) وما بعدها عرض للفقهاء وأنهم يؤولون كل حديث يخالف ما ذهب اليه علماء مذهبهم - ولو كان من المتأخرين - أو يعارضون الحديث بحديث آخر ولو كان غير معروف عند أئمة الحديث . . . الخ ما نقله على كتاب « توجيه النظر » .

ومن الحق أن نقول :

ان هذا الكلام فيه جانب حق وجانب باطل . أما جانب الحق فهو أن بعض متأخري الفقهاء قد يحملهم التعصب لمذهبهم على هذا أو شيء منه ونحن لا نفكر أن في أي طائفة مهما كانت الحسن والردى والجامد والمرن .

أما جانب الباطل فهو التعميم وإيهام القارى أن الفقهاء كلهم على هذا والحق أن في الفقهاء كثيرين لم يخضعوا الا للدليل وانى لأجد في بعض كتب المذاهب ترجيحاً لغير مذهبهم اذا كان دليله قويا ثم انه مما ينبغي أن يعلم أن الفقهاء المتقدمين كأصحاب المذاهب وقلامذتهم لم يكونوا متعصبين ولا متعنّتين وانما يتبعون الدليل ، وليس أدل على هذا من أنهم كانوا يأخذ بعضهم عن بعض ، وأنه صح عن كل واحد من الأئمة الأربعة - كما ذكره الشاطبى في موافقاته - أنه كان يقول : « اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى عرض الحائط » وكثيرا ما نجد في مذهبي الصاحبين - أبى يوسف ومحمد - ما يخالف قول أستاذهما .

وإمامهما أبى حنيفة رحمه الله . وقد رجع أبو يوسف في مسائل عن مذهب إمامه لما ناظره الإمام الشافعى وظهر له أن الحق معه . وكذلك فعل الامام محمد لما تتلمذ على الامام مالك في الحجاز واطلع على أحاديث وروايات لم يطلع عليها في العراق وهذا غاية التسامح ورحابة الصدر في الاجتهاد والبحث .

والشأن في المؤلف الذى ينشد الحق أن يلتزم جادة الانصاف لا أن يجعل من نفسه منتصرا لطائفة ومعاديا للأخرى وأن يصدر أحكامه من غير مجازفة واسراف والا فليدع التأليف لأمله .

طعنه في حديث : « ألا أننى أوتيت الكتاب ومثله معه » :

في ص (٢٥١) ذكر طعن رجال الأثر في حديث عرض السنة على القرآن — وهو موضوع كما نبهنا اليه — ثم قال ورووا حديثا هذا نصه : « ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه . . . » وهذا من أعجب العجيب لأنه اذا كان النبى أوتى مثل الكتاب أى مثل القرآن ليكون تماما على القرآن لبيان دينه وشريعته فلم لم يعن صلوات الله عليه بتدوينه وكتابته قبل أن ينتقل الى الرفيق الأعلى كما عنى بتدوين القرآن ؟ ولم ينه عن كتابته بقوله : « لا تكتبوا عنى غير القرآن » وهل يصح أن يدع الرسول نصف ما أوحى اليه يعدو بين الأذهان بغير قيد : يمسكه هذا وينساه ذاك وهل يكون الرسول — بعمله هذا — قد بلغ الرسالة على وجهها وأدى الأمانة الى أهلها ؟

الرد عليه في هذا الطعن :

أقول : ان محاولته اثبات أن حديث « ألا وإنى . . . » موضوع لهي من أعجب العجب ، والحديث ثابت رواه أبو داود في سننه عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا وإنى قد أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما

وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد الا أن يستغنى عنها صاحبها(١)» فالحديث ثابت من جهة النقل والرواية ، ومعناه ثابت من جهة العقل والدراية ، والكتاب الكريم يؤيده ، قال تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » أما قوله : فلم لم يعن الخ فمنطق عجيب حقا ۝ فقد بينت آنفا السر فى نهى النبى عن كتابة الأحاديث فى عهده وهو خشية التباس بعضه بالقرآن ، ولما كانوا عليه من الأمية وعدم تيسر الكتابة والقرآن معجز فالمحافظة على لفظه واجب ولا كذلك السنة فالمعول عليه فيها المعنى لا اللفظ وهل يلزم من عدم الأمر بتدوين الأحاديث أن لا تكون معتنى بها وأن لا تكون هى الأصل الثانى للتشريع ۝

والرسول حينما نهاهم عن كتابة السنة لم يضيع نصف ما أوحاه الله اليه — كما زعم المؤلف — لأنه يعلم أن أصحابه الحاملين لسنته ذوو حوافظ قوية وأذهان سيالة وقلوب واعية فاهمة وهذه — لعمر الحق — بعض خصائص العرب ولا يمارى فى هذا الا جاهل أو متحامل وليس من شك فى أنه بعمله هذا قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وكيف لا ؟ ومعظم ما جاءت به السنة اما شرح لما فى القرآن أو توضيح لمشكله أو تقييد لمطلقه أو تخصيص لعامة ونحو ذلك ، وما دام الأصل الأصيل وهو القرآن الكريم قد اجتمع له الوجودان — التقييد فى الأذهان والصدور والتقييد فى الكتابة والسطور — فلا خوف بعد ذلك على السنة لأنها قام على حفظها والحفاظ عليها أفهام واعية وأذهان حافظة وكثيرا ما كان يحثهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه على حفظها والمحافظة عليها من حين سماعها الى حين أدائها بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرءا سمع منى مقالة فحفظها فأداها كما سمعها قرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية « قرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

وقد شاء الله رحمة بعباده وتخفيفا عليهم أن يكون الوحي بعضه مثلوا محفوظا يتبعد بتلاوته وهو القرآن وبعضه غير مثلوا ولا يتبعد بإفظه وهي السنة وقد بلغ النبي هذا ذاك وأمر المسلمين بحفظ الأول البتة ورغبهم في حفظ الثاني وتأديته كما سمع فان تعذر اللفظ فبالمعنى وقد وفيت الأمة بما عهد اليها واستحفظت عليه وأدته وبلغته غاية البلاغ .

تحريفه لكلام الأئمة بقصد التقليل من شأن الأحاديث :

من ديدن أبى رية تحميل الكلام مالم يحتمل ، وتحريفه لمعاني الكلام كي يخلص الى ما يوافق هواه فمن ذلك ما ذكره في ص (٢٥٢) حديث نقل كلام الإمام مالك في عدم أخذه ببعض الأحاديث واستشكاله لها لمخالفتها للقرآن أو لقواعد الشريعة ولا حامل له على هذا الا التشكيك في الأحاديث وإيهام من لا يعلم أن الأئمة الكبار يردونها ولا يأخذون بها وحاشا الإمام مالك أن يرد حديثا صح عنه الا بوجهة صحيحة أو يهون من شأن الأحاديث كما قصد المؤلف ، وبعض الأئمة قد لا يعمل بالحديث لأنه لم يبلغه أو بلغه ولكن لم يصح عنه أو صح عنه ولكنه يرى فيه أنه منسوخ أو مقيد أو مخصص بدليل آخر أو لمعارضته لغيره من الأدلة مع رجحانها في نظره فترك العمل به أو مخ عدم الرجحان فيتوقف فيه ، وأيا كان الأمر فلا يصلح ما ذكره أن يتخذ منه سببا للتشكيك في الأحاديث والتقليل من شأنها .

وفي ص ٢٥٣ ذكر مناظرة كانت بين الأوزاعي وأبى حنيفة في رفع الأيدي عند الركوع والرفع منه وأن الأوزاعي استدل بحديث على الرفع وأبا حنيفة استدل بحديث آخر على عدمه وقد فنشت كثيرا عن مناسبة هذه القصة للموضوع الذى كان يتكلم فيه فلم تظهر لى المناسبة ، ولو أن أبا حنيفة رد حديث الأوزاعي المرفوع بكلام صحابى أو تابعى أو بالرأى لقم له ما يريد أن يثبتته من رد الأحاديث المرفوعة بالنقل عن غير النبي أو بالعقل ، أما والإمام أبو حنيفة قد عارض حديث الأوزاعي بحديث

مرفوع آخر فقد ثبت أنه ليس في القصة ما يشهد له قطعا ، وغاية ما تدل عليه هذه القصة أن كلا منهما استدل بحديث يرى أنه الصالح للاحتجاج لرجحانه في نظره من ناحية سنده أو متنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح وهو ما ذكرته آنفا ، واختلاف الأنظار المستند إلى الاجتهاد من طبيعة التفكير الحر النزيه وما أكثر هذا الاختلاف في تاريخ التفكير الإسلامي وهو حسنة من محاسن حرية الرأي في الإسلام .

وفي ص (٢٥٤) ذكر نقولا يريد من ذكرها إيهام القارئ أن الإمام أبا حنيفة كان يرد بعض الأحاديث ، وأنه كان منقوما عليه بسبب ذلك ، ولم تضره هذه النقمة فما زال هو الإمام الأعظم عند المسلمين .

وأحب أن أقول للمؤلف ومن على شاكلته :

(١) انه ينبغي للباحث أن لا يكون كحاطب ليل ينقل كل ما تقع يده عليه ، ولو كان فيه مصرعه ، وينبغي أن يكون كالصيرفي الناقد البصير ، والإمام أبو حنيفة كثر شائئوه وحاسدوه لفضله وفقهه ومنزلته ، وهؤلاء افتروا عليه ما شاء لهم هواهم أن يفتروا ، ونسبوا إلى كبار الأئمة في الطعن فيه ما هم براء منه وما هو برئ منه ، وقد أشار الإمام ابن عبد البر في الإنتقاء إلى شيء من هذا فقال (ص ١٤٩) : « ونذكر في هذا الكتاب من ذمه والثناء عليه ما يقف به الناظر فيه على حاله ، عصمنا الله وكفانا شر الحاسدين ، آمين يارب العالمين » وكان هذا من ابن عبد البر بمثابة الاعتذار عما أورده عن بعضهم في ذمه وتنبيه القارئ أن لا يغتر بهذه الأقوال لأن الظاهر أنها مختلفة مكذوبة .

(٢) ما ذكره عن الإمام أبي حنيفة من رده لبعض الأحاديث الآحادية وعدم اهتمامه بها قد قدمت تحقيق القول فيه ، وأن الإمام كغيره من الأئمة يأخذ بما ثبت وصح عنده وللائمة في هذا معايير وموازين دقيقة قد لا تصل إليها بعض الأفهام القاصرة .

ثم ان ما ذكره معارض بما روى عن الامام أبي حنيفة من وقوفه

عند ما دلت عليه الأحاديث إذا صحت عنده ، ذكر ابن عبد البر في الانتقاء (١) أنه قيل لأبي حنيفة : المحرم لا يجد الإزار يلبس السراويل ؟ قال لا ولكن يلبس الإزار قيل له : ليس له إزار قال يبيع السراويل ويشترى بها إزارا ، قيل له : فان النبي صلى الله عليه وسلم خطب وقال : « المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد الإزار » فقال أبو حنيفة : لم يصح في هذا عندي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فأفتى به ، وينتهي كل امرئ الى ما سمع ، وقد صح عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس المحرم السراويل » فننتهي الى ما سمعنا ، قيل له : أتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، به أكرمنا الله ، وبه استغنينا ، فهذا هو الذي يليق بحال هذا الإمام الكبير لا ما ذكروه من ترهات وأباطيل .

وكثيرا ما كان الإمام يرى رأيا ثم يثبت عنده حديث ويقتنع به فيرجع عن رأيه الأول ، ذكر ابن عبد البر في الانتقاء بسنده عن زهير ابن معاوية : قال سألت أبا حنيفة عن أمان العبد فقال : ان كان لا يقاتل فأمانه باطل فقلت له : انه حدثني عاصم الأحول عن الفضيل بن يزيد الرقاشي قال : كنا نحاصر العدو فرمى اليه بسهم فيه أمان فقالوا : قد أمنتونا ، فقلنا : انما هو عبد ، فقالوا : والله ما نعرف منكم العبد من الحر ، فكتبنا بذلك الى عمر ، فكتب عمر : أن أجيروا أمان العبد ، فسكت أبو حنيفة ، ثم غبت عن الكوفة عشر سنين ثم قدمتها فأتييت أبا حنيفة فسألته عن أمان العبد ، فأجابني بحديث عاصم ورجع عن قوله فعلمت أنه متبع لما سمع وما من شيء يرمى به الامام الا وتجد في الصحيح من الرواية ما يردده ويدفعه .

ولنأخذ في ذكر ما سرده المؤلف ومناقشته :

قال : قال حافظ المغرب في الانتقاء : « ان كثيرا من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة لردده كثيرا من أخبار الآحاد العدول لأنه

كان يذهب في ذلك الى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً »

ولا أدري كيف يؤخذ على هذا ؟ وعلماء أصول الرواية جعلوا من أصولهم أن الحديث قد يكون صحيح السند ، ولكنه غير صحيح في ذاته لمخالفة روايته من هم أوثق منهم وهو ما يعرف بالشاذ ، ولعل ذلك ان صح يكون من بعض المحدثين المقتزمين الذين يحجرون واسعا •

قال : وقال الثوري : « كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذاباً عن حرم الله أن تستحل يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي يحملها الثقات وبالأخير من فعل رسول الله وبما أدرك عليه علماء الكوفة » وتتمة كلام الثوري — وقد أغفلها المؤلف — « ثم شنع عليه قوم يغفر الله لنا ولهم » • وليس في هذا ما يعود على الإمام بالنقص ولا ما يعود على الأحاديث بالتقصيص ، وقد بين الثوري أن ما روى في ذمه لا يعدو أن يكون تشنيعاً وتجنياً عليه •

قال : وقال وكيع بن الجراح : « وجدت أبا حنيفة خالف مائتي حديث عن رسول الله وكان الأوزاعي يقول : انا لا ننقم على أبي حنيفة أنه رأى • كلنا رأى ؟ ! ولكننا ننقم عليه أنه يجيئه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخالفه الى غيره » •

أقول :

أما كلمة الأوزاعي فمعارضة بما قدمته من لعن الإمام من خالف حديث رسل الله صلى الله عليه وسلم • وبما ثبت من رجوعه عن رأيه اذ ثبت حديث يخالف ما رأى ، أما المخالفة فمعناها اختلاف الأنظار في صلاحية الحديث للاحتجاج أو لاعتبارات أخرى كما قدمت آنفاً ، ومهما يكن من شيء فليس فيما حشده من نقول بتراء محرفة ما يشهد لما قصد من الطعن في الأحاديث الآحادية وأنها لا تفيد الا الظن ، ولا لما أراد أن يصل

اليه من أنه لا على أحد أن يأخذ منها ما يشاء ويدع ما يشاء — بالهوى
والتشهى طبعاً — !!!

أفاضته في بيان موقف علماء النحو واللغة من الأحاديث وعدم احتجاجهم بها :

في ص (٢٥٤) قال : « مر بك أن علماء الأمة قد انقسموا في تلقى
الحديث الى ثلاثة أقسام المتكلمون والأصوليون — والفقهاء — والمحدثون
ولكى نستوفي هذا البحث نذكر كذلك موقف علماء النحو واللغة فانهم
لم يجعلوا الحديث من شواهدهم في اثبات اللغة وقواعد النحو الخ «...»
رد المؤلف عليه وبيان آراء المحتجين بالأحاديث من النحاة واللغويين:
والرد يتطلب الكلام في مقامين :

(١) لقد عرض أبو رية لكلام المتكلمين والفقهاء ولكنه لم يتعرض
لكلام المحدثين ولا أدري اذا كان نسي ذلك أم تناساه لحاجة في نفسه !
ولو أنه ذكر موقف المحدثين من الحديث بأمانة وانصاف لانتقض عليه
معظم ما قاله ، ولعل فيما ذكرته في ثنايا ردودي ما يكشف عن موقف
المحدثين من الحديث ، ومجهودهم المشكور الذى بذلوه في جمع الأحاديث
والعناية بها ، والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، حتى كانت هذه الثروة
الطائلة المشرفة من كتب الحديث ، وأصوله ، ونقد الرجال ، وكتب الشروح
التي لم تدع حديثاً الا عرضت له بالشرح والتحليل فجزاهاهم الله عن
الاسلام وأهله خيراً .

(٢) أنه أفاض في بيان وجهة نظر الذين لا يحتجون بالأحاديث على
اثبات القواعد النحوية واللغوية ، وغرضه من هذا بيان ضرر الرواية
بالمعنى وأنها التي حدث بعلماء اللغة والنحو الى عدم الاستشهاد
بالأحاديث .

وكانت الأمانة العلمية تحتم عليه أن يعرض لبيان وجهة نظر القائمين
بالاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية والصرفية ولا سيما ومنهم

امام جليل هو ابن مالك صاحب الألفية المشهورة ثم بعد ذلك يرجح ما يراه ، ولكنه التزم رأيا وتعصب له وأكثر من النقول عن أصحابه ، وليس هذا من شيمة الباحث المنصف الفزيه .

القائلون بالاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية :

وأحب أن يعلم القارئ أن المسألة لم يقطع فيها برأى واحد ، ولئن كان هناك من منع الاحتجاج بالفاظ الأحاديث في تحقيق الالفاظ وتقرير القواعد فهناك غيرهم أئمة كبار يرون الاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية واللغوية ، وممن عرف بهذا المذهب العلامة ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ والعلامة ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ والذي قال فيه حكيم العرب ابن خلدون قولته المشهورة « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيويه » وممن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في شرحه للتسهيل ، والعلامة ابن الطيب في شرحه لكتاب « الإقتراح » وشرحه « لكفاية المتحفظ » وعد من أصحاب هذا المذهب الجوهري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جنى والسهيلى حتى قال : « لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرحه للتسهيل وأبو الحسن الصانع في شرحه الجمل » .

واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على المغنى : « أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى ، وكثيرا ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط الالفاظ والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة ، والقائلون منهم بجواز الرواية

بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الإحتمال المخالف للظاهر ، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما دون في الكتب ، أما ما دون فلا كما قال ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البديل ، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه صحيحة » ومثل ذلك ذكره في شرح التسهيل .

ومن ثم يتبين لنا دقة نظر المحتجين بالأحاديث على القواعد وأنهم كثرة لا قلة كما سمعت ، وليس بعد ما ذكره البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون كلام لقائل أو حجة لمحتج . ولعلك — أيها القارئ — قد آمنت بمعنى أن المؤلف لم يكن أميناً في البحث ، وأنه أوهم القارئ أنه ليس هناك من يحتج بالأحاديث غير ابن خروف وابن مالك ولبس عليه ودلس ، وما أنت قد ظهرت لك الحقيقة سافرة ، وزال الشك . وبرح الخفاء ، فكن على ذكر مما قدمته لك في مبحث الرواية بالمعنى تزدد يقيناً بأن الرواية بالمعنى كانت رخصة عند الضرورة ، وأن الأصل في الرواية إنما هو باللفظ ، وأنها لم تكن لها أضرار دينية ولغوية كما زعم المؤلف وهول فيه .

نقله عن الإمام محمد عبده انكار حديث سحر النبي صلى الله

عليه وسلم :

في ص (٢٥٩) عرض لرأى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في أنه لا يأخذ بحديث الآحاد مهما بلغت درجته من الصحة في نظر المحدثين إذا خالف العقل أو القرآن أو العلم ، وأنه أنكر لذلك حديث سحر لبيد بن الأعصم للنبي صلى الله عليه وسلم واعتمد في هذا على :

(١) أن الحديث آحادى فلا يؤخذ به في العقائد وعصمة النبي من

تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه الا باليقين
ولا يكتفى بالظن •

(٢) وأن الحديث يخالف القرآن الكريم في نفي السحر عن النبي
صلى الله عليه وسلم حيث نسب القول باثبات السحر له الى المشركين
ووبخهم على زعمهم هذا قال تعالى : « وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا
مسخورا انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوها فلا يستطيعون سبيلا » (١)
وقال : « نحن أعلم بما يستمعون به اذ يستمعون اليك واذ هم نجوى
اذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا » انظر كيف ضربوا لك
الأمثال فضلوها » (٢) الآية •

(٣) أنه لو جاز على النبي أن يتخيل أنه يفعل الشيء وما فعله لجاز
عليه أن يظن أنه بلغ شيئا وهو لم يبلغه أو أن شيئا ينزل عليه ولم ينزل
عليه واستحالة ذلك أمر ظاهر لا يحتاج الى بيان •

واليك تحرير الكلام في هذا المقام :

(١) ان الحق لا يعرف بالرجال وانما يعرف الرجال بالحق والأستاذ
الإمام محمد عبده ليس أباً عذرتها في هذا وانما هو متابع لمن سبقه من
شيوخ الاعتزال وأمثالهم ، واذا كان المؤلف لا يعرف الحق الا بالرجال
فلنجاره في هذا ولنبين له أن الأخذ بالحديث الصحيح وعدم رده وتأويله
بما يوافق العقل والنقل المتواتر مذهب جماهير العلماء سلفا وخلفا ، ورد
الأحاديث لأدنى شبهة وتوهم مخالفتها للعقل أو القرآن أو العلم ليس من
التحقيق العلمي في شيء ، والأحاديث الصحيحة الموثوق بها وان كانت
لا تفيد يقينا في العقائد الثانوية ولكنها تفيد غلبة ظن فيها ونحن لا نخالف
في أن العقائد الأساسية أو الأولية كاثبات الصانع والتوحيد لا يكتفى فيها
الا بما يفيد القطع واليقين •

ولئن كان الإمام محمد عبده قد أنكر حديث السحر فقد أثبتته

واعترف بصحته رواية ودراية أثمة أرسخ قدما في العلم ، والجمع بين المعقول والمنقول منه كالأئمة المازري والقاضي عياض ، وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والحافظ ابن حجر والألوسي المفسر وغيرهم كثير ، والذين صححوا حديث السحر قالوا : ان ما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم نوع من الأمراض والعوارض البشرية التي تجوز على الأنبياء ، وأن الأمر لم يخرج عن كونه مرضا جسمانيا وقد روى الحديث من طرق بلفظ « حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله » ولكن قد ورد في بعض الروايات في الصحيح وهي رواية سفيان بن عيينة ما يعين المراد من هذا التخيل ، وأنه لم يكن في أمر عقلى ففى هذه الرواية عن عائشة قالت : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر حتى كان يرى أنه يأتى النساء ولا يأتين » قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ولذلك قال القاضي عياض : « يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطاء فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود » (١) •

وهذا الذى دلت عليه رواية سفيان بن عيينة وشرحه القاضي عياض هو الذى ينبغى أن يصار إليه في فهم هذا الحديث وعلى هذا فلا يكون هناك اخلال بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم وينهار ما استشكله المنكرون للحديث •

(٢) وأما أن الحديث يخالف القرآن فغير مسلم لأن المشركين لم يريدوا بقولهم : « ان تتبعون الا رجلا مسحورا » أنه عليه الصلاة والسلام سحر حتى أدركه بعض التغيير أياما ثم شفاه الله وانما أرادوا أنه يصدر عن خيال وجنون في كل ما يقول ويفعل وأن ما جاء به ليس من الوحي فغرضهم انكار رسالته ورميه بالجنون وهذا أمر واضح جلى لكل من تتبع النصوص القرآنية التي تعرضت لهذا ، فالغرضان مختلفان والموضوعان متباينان •

(٣) وأما قولهم : اذا جاز أن يتخيل ما ليس بواقع واقعا في غير أمور الدين لجاز ذلك في أمور الدين فهذا مردود بما قدمناه في بيان المراد من الحديث وأن السحر أثر في جسمه لا في عقله ولو سلمنا لهم ما تدل عليه الرواية بحسب ظاهرها لما تم لهم ما قالوا ، لأن قياس أمور الوحي والرسالة على أمور الدنيا قياس مع الفارق فانه بالنسبة لأمر الدين معصوم من الخطأ والتغيير والتبديل ولا عصمة له في أمور الدنيا ، فللرسول اعتباران : اعتبار كونه بشرا ، واعتبار كونه رسولا ، فبالاعتبار الأول يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر ومنه أن يسحر ، وبالاعتبار الثاني لا يجوز عليه ما يخل بالرسالة لقيام الدليل على العصمة منه ، ثم ما رأى المنكرين للحديث فيما ثبت في القرآن الكريم منسوباً الى موسى عليه السلام من أنه تخيل في حبال السحرة وعصيتهم أنها حيات تسعى ، فهل ينكرون القرآن المتواتر ؟ واذا كان لا مناص لهم من التسليم بما جاء به القرآن فلم اعتبروا التخيل في حديث السحر منافياً للعصمة ولم يعتبروه في قصة موسى عليه الصلاة والسلام منافياً للعصمة ! ▪

لقد شاء الله سبحانه أن يبتلى أنبياءه بثبوت أنواع الابتلاء ليعلم الناس أنهم بشر مثلهم فلا يرفعوهم الى مقام الألوهية ، وليزداد ثواب الأنبياء وتعظم منازلهم عند الله بما يقاسون في سبيل تبليغ الدين والرسالات ▪

ولا أحب أن أطيل بذكر بعض أقوال أئمة العلم الجامعين بين المعقول والمنقول ▪ ولكني سأجتزئ بنقلين :

(١) قال الإمام المازري أنكروا بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها قالوا : وكل ما أدى الى ذلك باطل وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع اذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم وأنه يوحى اليه ولم يوح اليه بشيء ، قال : وهذا كله مردود لأن الدليل قد قام على

صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شهادات بتصديقه، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعترى البشر كالأمرض فغير بعيد أن يخيّل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين، قال: وقد قال بعض الناس: إن المراد بالحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يخيّل إليه أنه وطئ زوجاته ولم يكن وطئهن وهذا كثيرا ما يقع تخيله للإنسان وهو في المنام فلا يبعد أن يخيّل إليه في الميظنة (١) .

(٢) قال الإمام ابن القيم بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على سحر النبي صلى الله عليه وسلم: وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث متلقى بالقبول بينهم، لا يختلفون في صحته، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم وأنكروه أشد الإنكار وقابلوه بالكذب، وصنف بعضهم فيه مصنفا منفردا حمل فيه على هشام — يعنى ابن عروة بن الزبير — وكان غاية ما أحسن القول فيه أن قال: غلط واشتبه عليه الأمر ولم يكن من هذا شيء قال: لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يسحر فإنه تصديق لقول الكفار «ان تتبعون إلا رجلا مسحورا»... قالوا: فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يسحروا فإن ذلك ينافي حماية الله لهم وعصمتهم من الشياطين .

وهذا الذى قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم فإن هشاما من أوثق الناس وأعلمهم ولم يقدر فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه فما للمتكلمين وما لهذا الشأن ؟ .

وقد رواه غير هشام عن عائشة وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة والقصة

مشهورة عن أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء ، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله وأيامه من المتكلمين ، إلى أن قال : والسحر الذى أصابه كان مرضا من الأمراض عارضا شفاه الله منه ولا نقص فى ذلك ولا عيب بوجه فإن المرض يجوز على الأنبياء وكذلك الإغماء فقد أغمر عليه صلى الله عليه وسلم فى مرضه ووقع حين انفكت قدمه وجحش شقه . وهذا من البلاء الذى يزيده به الله رفعة فى درجاته ونيل كرامته ، وأشد الناس بلاء الأنبياء فابتلوا من أمهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس فليس ببذع أن يبتلى النبی صلى الله عليه وسلم من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلى بالذى رماء فشجه وابتلى بالذى ألقى على ظهره السلا (١) وهو ساجد فلا نقص عليهم ولا عار فى ذلك . بل هذا من كمالهم وعلو درجاتهم عند الله .

ثم أخذ فى الإجابة عما أورده المنكرون للحديث من شبه بما لا يخرج عما ذكرناه (٢) .

مثال — من مثل — يدل على ضحولة أبى رية فى البحث :

فى ص (٢٦١) قال : وقد رد الأستاذ الإمام كذلك أحاديث كثيرة فى أمور اعتقادية وغير اعتقادية كحديث الغرائيق وحديث زينب بنت جحش وغيرها مما لا نستطيع إيراد أقواله فيها هنا .

وهذا الكلام يدل على ضحولة المؤلف فى البحث . وضيق عطنه فى العلم ، وحديث الغرائيق حديث باطل موضوع كما نص على ذلك الثقات من أهل الحديث ، فهو مردود قبل أن يولد الإمام بعدة قرون ، وكل ما صنعه الشيخ محمد عبده أنه نقل ما سبقه القاضى عياض وغيره من أئمة العلم الذين زيفوها ووضح ذلك وجلاله بأسلوبه فى الخطاب . وأضاف الى الرد ما من شأن المتأخر أن يزيده على كلام المتقدم ، وكذلك حديث قصة زينب بنت جحش موضوع عند أهل العلم بالحديث وقد بسط الكلام

(١) ما يخرج من بطن الناقة ونحوها مع ما تلده « المشيمة » .

(٢) التفسير القيم لابن القيم ص ٥٦٤ — ٥٧٢

عليها الحافظ ابن حجر في الفتح وبين أنها لا أصل لها ، فالأستاذ الإمام لم يزد أكثر من أنه جلى كلام الأقدمين وهكذا يتبين لنا أن المؤلف طعن في غير مطمئن وجافاه الصواب .

الحق عند أبى رية يعرف بالرجال :

في ص (٢٦١ = ٢٦٢) نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا ، وفيه هنات ومؤخذات وفيما قدمنا من الردود ما يجد فيه القارئ الفطن ما يرد هذه الهنات ، ولسنا ممن يعرفون الحق بالرجال وإنما يعرفون الرجال بالحق ولاسيما وقد درسنا الحديث كما درسوا ، ولنا عقول كما لهم عقول ، ومنهجنا في البحث أننا لا نأخذ بكلام فلان إلا ببينة ، ولا نرد كلام فلان إلا ببينة .

نفية للأحاديث المتواترة واقتراؤه على الحافظ ابن حجر :

في ص (٢٦٣) قال تحت عنوان « ليس في الحديث متواتر » : إن المتواتر قليل . . . ونفى بعضهم المتواتر اللفظي في السنة الا حديث « من كذب على . . . » وحديث الحوض وبضعة أحاديث أخرى . . . ثم يأتى في الهامش فيقول : نقلنا في ص ٤١ من هذا الكتاب أن ابن حجر نفى أنه رأى أن حديث « من كذب . . . » متواتر ، ويعلق أيضا على حديث الحوض بذكر متته ثم يقول متهمكما : هذا مثل من المتواتر عندهم .

واليك الحق في هذا :

(١) ان المتواتر قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فالأول قليل ، والثاني كثير .

(٢) ما نسبته الى الحافظ من أن الحديث غير متواتر كذب على الحافظ وقد ذكرت فيما سبق أن الحافظ نقل هذا عن بعض العلماء ثم رده وذكر جملة أحاديث أخرى ولكن المؤلف دلّس على الحافظ وخان الأمانة وما أكثر هذه الخيانات في كتاب المؤلف .

(٣) ساق المؤلف لفظا لحديث الحوض لم أقف عليه واليك نص

الحديث كما رواه البخارى (١) في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حوضى مسيرة شهر ماءؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء من شرب منه لا يظمأ أبدا » ورواه مسلم بنحو هذا اللفظ (٢) وقد روى الحديث من عدة طرق عن كثير من الصحابة ، وأحاديث الحوض متواترة كما نص على ذلك القاضى عياض والقرطبى والحافظ ابن حجر وغيرهم ، قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣) « قال القرطبى فى المفهم تبعا للقاضى عياض فى غالبه : مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه فى الأحاديث الصحيحة الشهيرة التى يحصل بمجموعها العلم القطعى اذ روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة نيف على الثلاثين منهم فى الصحيحين ما ينيف على العشرين ، وفى غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت روايته ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومن بعدهم أضعاف أضعافهم وهلم جرا » وأجمع على اثباته السلف وأهل السنة من الخلف ، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة وأحالوه على ظاهره وغلوا فى تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ولا حاجة تدعو الى تأويله ، فخرق من حرفه اجماع السلف ، وفارق مذهب أئمة الخلف ، قلت : — أى الحافظ — أنكره الخوارج وبعض المعتزلة » .

وقد تتبع الحافظ طرق حديث الحوض ومن رواه من الصحابة فوصل بهم الى ما يزيد عن خمسين من الصحابة قال الحافظ : « ولكثير من هؤلاء الصحابة فى ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبى هريرة ، وأنس ، وابن

(١) كتاب الرقاق — باب الحوض .

(٢) مسلم بشرح النووي ج ١٥ ص ٥٣ — ٦٥

(٣) ج ١١ ص ٣٩٣

عباس وأبى سعيد ، وعبد الله بن عمرو ، وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض وفي صفته بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها ، وكذلك في الأحاديث التي أوردتها المصنف — يعنى البخارى — في هذا الباب وجملة طرقه تسعة عشر حديثا ، وبلغنى أن بعض المتأخرين أوصلها الى رواية ثمانين صحابيا « والمتواتر باجماع أهل العلم يفيد القطع واليقين في نسبه الى قائله » فما رأى أبى رية ومن على شاكلته من المنكرين لأحاديث الحوض في حكم من أنكر المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم ! وحكم من تهكم بحديث التنبى الثابت بالتواتر ؟ ليرى منزلته من الإيمان أو الكفر .

عناية أبى رية بذكر المآخذ وإخفاء المحاسن :

في ص (٢٦٩) وما بعدها عرض لكتب الحديث المشهورة ، وذكر ترجمة موجزة لكل صاحب كتاب منها ، وبيان منزلة هذا الكتاب بين كتب الحديث وقد لاحظت أنه يعنى بذكر المعاييب أو المآخذ أكثر مما يعنى بذكر المحاسن والخصائص ، وفي سبيل ذلك صار يتصيد الروايات من هنا وهناك من غير تمحيص وتحقيق ما دامت هذه النصوص تسعفه فيما قصد اليه من تأليف كتابه هذا وهو الغرض من شأن الحديث والمحدثين والإزراء بهم وجعلهم زوامل أسفار لا يعقلون ولا يعون ما يحملون ويروون « والشأن في الباحث المحقق الذى ينشد الحق ويقصد اليه أن يستقرىء الروايات ويمحصها ويوازن بينها ويرجح ما يستحق الرجحان من جهة السند أو المتن أو النقل أو العقل أما أن يفتح عينيه على المساوىء ويغمضها عن المحاسن فذلك شأن الباحث المتحامل ، ومثل هذا قلما يصل الى حق .

وستجد فيما أنقله لك عن كتابه مصداق هذا ، وليس الخبر كالعيان .

ففى ص (٢٧٣) قال تحت عنوان « نقد ابن معين للمالك » قال ابن معين : ان مالكا لم يكن صاحب حديث بل كان صاحب رأى وقال الليث

ابن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول وقد اعترف مالك بهذا .

وليس أدل على ما ذكرته آنفا من نقله مثل هذا ، ولم نجد إماما يكاد يجمع العلماء على جلالته مثل ما عرفنا ذلك للمالك ، ولكن المؤلف يغفل كل ما قاله الأئمة في انصاف مالك والثناء عليه ، ولا يجد في جعبته الا هذين النقلين ، وقد رجعت الى كتاب « الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء » للإمام ابن عبد البر حافظ المغرب فوجدته قد خصص منه بضع عشرة صحيفة (١) في ثناء الأئمة على مالك من أمثال سفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج والشافعي وأحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومحمد بن الحسن .

وما ذكره عن يحيى بن معين معارض بما رواه الثقات الأثبات كابن عبد البر من ثناء يحيى بن معين على مالك ، روى ابن عبد البر بسنده عن ابن معين أنه كان يقول : مالك أثبت في نافع من أيوب وعبد الله بن عمر وقال ابن أبي مريم قلت ليحيى : الليث أرفع عندك أم مالك قال : مالك ، وقال يحيى بن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه فهذا هو ما يليق أن ينسب الى ابن معين ، وهب أن ما ذكره المؤلف مروى عن ابن معين أفما كان الأليق بالمؤلف كباحث أن يذكر الروايتين ويوازن بينهما أو على الأقل يقف موقف المحايد حتى يكون القارئ على بينة من الأمر ، ثم كيف نصدق أن يقول ابن معين في مالك : أنه ليس صاحب حديث وهذا كتابه الموطأ بين أيدينا وأحاديثه الموصولة المرفوعة عند كثير من أهل الحديث في درجة أحاديث الصحيحين ، وهذا لإمام الشافعي يقول فيه : اذا جاءك الحديث عن مالك فثد به يديك وفي لفظ آخر اذا جاءك الخبر فمالك النجم (٢) .

وأما قول الليث بن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول فليس فيها طعن على مالك والمخالفة انما تكون مجالا

للطعن ان كانت عن عناد ومكابرة أما ان كانت عن اجتهاد وحجة فلا ، وليس
بلازم كما ذكرت أن تبلغ كل الأحاديث أى إمام من الأئمة وليس بلازم
اذا بلغته أن يعمل بها لجواز أن تكون منسوخة أو مخصصة أو مقيدة أو
مرجوحة الى غير ذلك من الوجوه .

افتراؤه على الإمامين : البخارى وابن حجر :

في ص (٢٧٤) تحت عنوان « كان البخارى يروى بالمعنى » ثم ذكر
ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد عن البخارى أنه قال : رب حديث سمعته
بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر قيل له :
يا أبا عبد الله بكماله فسكت .

وقال ابن حجر : من نوادر ما وقع في البخارى أنه يخرج الحديث
تاما بإسناد واحد بلفظين كما في حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم .
والبخارى ممن يرى جواز الرواية بالمعنى ولكن ليس فيه دلالة قط
على الرواية بالمعنى وكل ما فيه أنه كان يسمع الشيء ولا يكتبه حتى اذا
وجد له مناسبة أو ترجمة لائقة كتبه ، وسكوته لا يدل على أنه رواه بالمعنى
وغاية ما يدل عليه جواز الاختصار في الحديث بذكر بعضه كما هو شأنه
في كتابه يقطع الحديث الواحد في عدة أبواب مقتصرًا في كل باب بما
لا يليق به وأما ما نقله عن الحافظ فهو أبعد ما يكون عن الرواية بالمعنى
ولم يسقه الحافظ لهذا وإنما ساقه في معرض الكلام عن حديث سحر النبي
وأن البخارى رواه مرة عن شيخه إبراهيم بن موسى بلفظ : حتى اذا كان
ذات يوم أو ذات ليلة بالشك ، وفي موضع آخر عن هذا الشيخ نفسه بلفظ
حتى كان ذات يوم من غير شك ، وقد ظن الحافظ أولاً أن الشك من البخارى
ثم ظهر له أن الشك من شيخه عيسى بن يونس ، واليك كلام الحافظ
ابن حجر قال بعد أن ذكر الروایتين وتحقيق أن الشك ليس من البخارى
« فيحمل الجزم الماضى على أن إبراهيم بن موسى شيخ البخارى حدثه
به تارة بالجزم وتارة بالشك ويؤيده ما سآذكره من اختلاف عنه »

وهذا من نوادر ما وقع في البخارى أن يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين « (١) » .

وهكذا يتبين لنا أن المؤلف إفتري على البخارى وعلى الحافظ وأنه يخطف الكلام خطفا من غير تثبت وتحرر .

في ص (٢٧٤) ذكر عنوان « موت البخارى قبل أن يبيض كتابه » ثم ذكر في ذلك كلاما نقله الحافظ ابن حجر في مقدمة المفتح وليس في الكلام ما يشهد لما عنون له وغرضه من هذا العنوان إيهام من لا يعرف أن الإمام البخارى ترك كتابة مسودة ومن شأن المسودات أنها لم تنقح، ومن شأن عدم التنقيح أن يأتى الكتاب على غير ما يرام وكل ذلك ليخلص الى ما يريد من التشكيك في منزلة كتب الحديث المعتمدة .

والحق أن البخارى لم يمت الا بعد أن نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب والنقل الذى ذكره الحافظ انما هو في شأن التراجم التى بيضاها البخارى أى ذكرها ولم يذكر فيها حديثا أو الأحاديث التى ذكرها ولم يذكر لها بابا ، والنقل الذى ذكره يدل على أن صحيح البخارى كان مدونا في أصل محررقال أبو اسحاق المستملى : « انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريبرى فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك الى بعض » .

وليس أدل على أن البخارى لم يمت الا بعد أن حرر كتابه وعرضه على أئمة الحديث مما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي قال : لما ألف البخارى كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى ابن المدينى وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث قال العقيلي : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة « وروى عن الفريبرى أنه قال : قال البخارى : « ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا

الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين » وذلك كى يجتمع له الاطمئنان
القلبي والاستلھام الروحى الى الاجتهاد العلمى والبحث العقلى ، وليس
أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربة للأحاديث حتى جاء كتابه فى غاية
الصحة من قوله : « جمعت كتابى هذا من ستمائة ألف حديث » وقد
استفاض واشتهر أن البخارى لم يمت الا بعد أن حدث بصحيحه الكثيرين
من تلاميذه وأنهم تسابقوا فى كتابة أصله الذى بالغ فى التحرى فى جمع
أحاديثه حتى وصل اليها كما تركه .

نكره لاختلاف أئمة الجرح والتعديل :

فى ص (٢٧٦) ذكر كلاما عن الأستاذ أحمد أمين وخلاصته إختلاف
علماء الجرح والتعديل إختلافا بينا فى قواعد الجرح والتعديل وأسبابهما
وأن بعضهم تشدد فلم يرو أحاديث من اتصل بالولاء وأن بعضهم تزلزلت
فرد أحاديث الرجل لمزحة مزحها وأنهم اختلفوا تبعاً لذلك فى الحكم
على الأشخاص اختلفا كثيرا ومثل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس فقد
ملأ الدنيا حديثا وتفسيرا ومع هذا رماه بعضهم بالكذب وبأنه يرى رأى
الخوراج وبأنه يقبل جوائز الأمراء ورووا عن كذبه شيئا كثيرا
الى أن قال : فالبخارى ترجح عنده صدقه فهو يروى له فى صحيحه كثيرا
ومسلم ترجح عنده كذبه فلم يرو له الا حديثا واحدا فى الحج ولم يعتمد
عليه وحده ، وإنما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبیر فى الموضوع نفسه .

وهذا الكلام فيه حق وفيه باطل « أما أنهم اختلفوا فى أسباب الجرح
والتعديل فهذا مما لا ننكره ولكن لا ينبغى أن نتخذ من هذا إختلاف
وسيلة لتعذر الحكم على الرجال » وهم وان اختلفوا فى بعض الأسباب
فقد اتفقوا فى كثير منها لماذا ينقم على المتشددین فى الجرح والمتزلزلين
فيه ؟ وهما لا يؤديان الا الى التحوط البالغ فى الرواية وهو أمر لا يضر
ولو أنهم تساهلوا لكان أول من يأخذ على المحدثين ذلك ومن أراد أن يعرف

الحق في هذا فليرجع الى مقدمة فتح الباري (١) لابن حجر وقد عرض الحافظ ابن حجر في المقدمة لما قيل في عكرمة — له أو عليه — بما لا مزيد عليه مبينا أن من رماه بالكذب انما أراد الخطأ ، والكذب يطلق في لغة أهل الحجاز ويراد به الخطأ ، وليس أدل على ذلك من أنه لو كان المراد بالكذب حقيقة لما خرج له مسلم هذا الحديث الواحد اذ الكذاب تحرم الرواية عنه وهذا موضوع اتفاق بين المحدثين ، وبعد أن ذكر الحافظ شبه الطاعنين في عكرمة والاجابة عنها خلص من ذلك الى أنه ثقة وكفى توثيق البخارى له ومن أراد الاستزادة فليرجع الى مقدمة الفتح (٢) ليرى كيف يكون البحث المتئد البصير في نقد الرجال .

تحميله لكلام السيد محمد رشيد رضا مالم يتحمل :

في ص ٢٧٧ — ٢٧٩ نقل كلاما للسيد محمد رشيد رضا رحمه الله ، وفي هذا الكلام الحق والباطل ، والجيد والردىء ولسنا نعبء أشخاصا وانما نخضع للحق أينما كان ، وانى لأذكر المؤلف بكلمة لإمام الجليل مالك ابن أنس : « كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب هذا القبر » يريد النبي صلى الله عليه وسلم .

وكلام السيد رشيد رضا على ما فيه لا يشهد لما قصد اليه المؤلف من الطعن في الأحاديث وغمزه ولمزه للأحاديث صحيح البخارى ، فقد منع وجود أحاديث موضوعة فيه بالمعنى الذى عرف به العلماء الموضوع والميك عبارته : « دعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخارى المسندة بالمعنى الذى عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة لا يسهل على أحد إثباتها ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع » .

أقول : وهذه الأحاديث القليلة عند امعان النظر والتحقيق وبذل

(١) المقدمة ج ٢ ص ١١١ وما بعدها

(٢) ج ٢ ص ١٤٨ — ١٥٢

الجهد في الوقوف على أسرارها قد لا يصدق عليها ذلك وما مثل به السيد رشيد في أثناء كلامه كحديث السحر والذباب قد قدمت بيان الحق فيهما .

تهكم أبى رية بفكر حديث اتفق عليه البخارى ومسلم :

في ص ٢٨٤ ذكر مثالا لما اتفق البخارى ومسلم على روايته وهو الحديث الذى قاله النبى صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد العصر الا فى بنى قريظة » وفى رواية « الظهر » .

وقد قدمت بيان الحق فيه وأن المؤلف حرف كلام الحافظ ابن حجر ولم يفهمه على وجهه .

تهوين أبى رية من شأن الصحيحين بله غيرهما :

في ص (٢٩٠ — ٢٩١) قال : « وقد مر بك أنهم أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخارى ومسلم ، وكذلك نجد فى شرح ابن حجر للبخارى والنووى لمسلم إستشكالات كثيرة ، وألف عليها مستخرجات متعددة ، فاذا كان البخارى ومسلم — وهما الصحيحان كما يسمونهما — يحملان كل هذه العلل والانتقادات ، وقيل فيهما كل هذا الكلام — دع ما وراء ذلك من تسرب بعض الاسرائيليات اليهما وخطأ النقل بالمعنى وغير ذلك فى روايتهما — فترى ماذا يكون الأمر فى غير البخارى ومسلم من كتب الأحاديث ولا نقول المسانيد لأنها فى نفسها لا ثقة بها ولا اعتماد عليها لأن ما فيها كغثاء السيل » .

الرد عليه فى هذه المزاعم :

وهكذا نجد المؤلف يلجأ الى التهويل والتزييف كى يوهم القارىء أن الصحيحين فضلا عن غيرهما من كتب السنن والسانيد فيها ضعيف كثير وموضوعات وهذه شنشنة نعرفها من أخزم ، ونحن لا نفكر أن الدارقطنى وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث ، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة ، كلا بل انتقدتهما لأنهما نزلا فيها

عن الدرجة العالية في الصحة التي التزمها في كتابيهما ، وقد أجاب عن هذه الأحاديث المنتقدة على البخاري الإمام الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ، والإمام النووي في شرحه على مسلم وأغلب هذه الأحاديث المنتقدة الجواب عنها سهل ، وبعضها في الجواب عنه تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث في الصحيحين ، فهل من العدل والإنصاف أن يهول المؤلف هذا التهويل من أجل بضعة أحاديث في الجواب عنها شيء من التكلف؟! 11

واليك ما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (١) بعد أن ذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عنها حديثاً حديثاً قال : « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ المنقاد العارفون بطل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها وعدة ذلك اثنتان وثلاثون حديثاً ، فأفراده — أي البخاري — منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قاذحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدرح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منها في الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملًا في أول الفصل ، وأوضحته مبينًا مآثر كل حديث منها ، فإذا تأمل المصنف ما جررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — صحيح البخاري — في نفسه ، وجل تصنيفه في عينه ، وتابع الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم ، وليس سوا : من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية » فله الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان » وقال الإمام النووي في مقدمة شرح مسلم (٢) « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزمها وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في موضعه إن شاء الله تعالى » .

فهل ندع هذين إلامامين الكبيرين ونأخذ بتهويلات وتحريفات
أبى رية !!؟ *

طعنه في مسند إلامام أحمد وغيره من كتب المسانيد :

في ص ٢٩١ قال في تعليل عدم ذكره مسند إلامام أحمد بين كتب
الحديث : واننا لم نعرض لهذا الكتاب ولا لغيره من كتب المسانيد
بالتفصيل وهى كثيرة ، الا لأن العلماء قد تكلموا فيها وقضوا بأنه لا يسوغ
إلاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند
أحمد الذى هو أشهرها « لنبين للمسلمين حقيقته ، ونكشف عن درجته »
ثم أراد أن يدل على دعواه فنقل كلام العلامة الشيخ طاهر الجزائري
في كتابه « توجيه النظر » حيث قال : « وأما كتب المسانيد فهى دون كتب
السنن فى الرتبة ، وكتب المسانيد ما أفرد فيه حديث كل صحابى على حدة
من غير نظر للأبواب ، وقد جرت عادة مصنفها أن يجمعوا فى مسند كل
صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحا كان أو غيره ولذلك لا يسوغ
إلاحتجاج بما يورد فيها مطلقا » وهذا الذى قاله الشيخ طاهر هو الذى
سبقه اليه إلامام ابن الصلاح وغيره وقد نقل المؤلف كلام ابن الصلاح
أيضا .

ونحن لا ننكر أن كتب المسانيد دون كتب الصحاح والسنن ، ولكن
الذى ننكره أشد إنكار أن الأئمة لا يحتجون بما فيها ولا يعولون عليه،
وفرق كبير بين قولهم لا يحتج بما يورد فيها مطلقا وبين مقالة المؤلف :
انه لا يسوغ إلاحتجاج بها ولا التعويل عليها ، وهذا الفرق يذركه
المبتدئ من الطلاب . ولكن المؤلف يفهم بعقل منكوس وقلب مغيط محقق،
ومراد الأئمة بقولهم مطلقا أنه لا يحتج بكل حديث فيها ، وذلك لأنها
تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف ، وانما يحتج بالصحيح والحسن
دون الضعيف بأنواعه ، فمن ثم أوجب العلماء البحث عن درجة أحاديث
المانيد والتحقق من صلاحيتها للاحتجاج ، والشئ الذى لا ينبغى أن

يشك فيه أن معظم أحاديث مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها فهي إما صحيحة أو حسنة ، وفيه أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما من كتب السنن المعروفة ، ونحن لا نفكر أن في المسند أحاديث ضعيفة بل وموضوعة على ندرة ولكن معظمها مما زاده ابنه عبد الله في المسند وأبو بكر القطيعي ، ويقل من خطرهما أنها في الفضائل لا في الأحكام ، وإذا أردت اليقين فارجع « إلى طلائع المسند » بتحقيق الأستاذ الشيخ أحمد شاكِر — رحمه الله وأثابه — وسنتحقق مما أقول .

والعجب من المؤلف أنه شرع بعد ذلك ينقل كلام الأئمة في مسند الإمام أحمد ، وقد ابتدأ بكلام الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية ، وكل ما نقله عن هذا الإمام يرد عليه دعواه وخلاصة كلام ابن تيمية أنه ليس كل ما في المسند صحيح يحتج به ، بل فيه الصحيح وغير الصحيح ، وأن الإمام وغيره لا يعتمد الرواية عن عرف بالكذب وإن كان في بعض الرواة من هم معروفون بالضعف . . . » ومعاذ الله أن يريد ابن تيمية أن كل ما في المسند ضعيف لا يصح الاحتجاج به ، ولا التعويل عليه كما فهم المؤلف ، وقد استدل في كتبه بالأحاديث المتكاثرة التي رواها الإمام في مسنده ، وغير معقول من مثله أن يحتج بما لا يرى أنه صحيح أو حسن .

ومما لا يقضى منه العجب أن المؤلف قد أقاض في ذكر ما أخذه العلماء على المسند من أحاديث ضعيفة ولم يشر إلى كلمة واحدة مما ذكره الأئمة الثقات في بيان منزلة المسند واعتباره من دواوين الحديث المعتمدة ، وهذا يدل على خبث الدخلة وسوء القصد .

ولست الآن بصدد تحقيق القول في المسند ولكي سأجتزئ ببعض مما ذكره العلماء في منزلته ، روى عن عبد الله بن الإمام أحمد قال : قلت لأبي : لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند ؟ فقال : « عملت هذا الكتاب إماما إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجعوا اليه » وقد روى أنه قال لابنه عبد الله لما ألفه « إحتفظ بهذا المسند فإنه يكون للناس إماما » ومما لا يختلف فيه اثنان أن الإمام أبعد الناس عن المجازفة في القول واطراء كتابه بغير حق ، ولو أراد الدنيا بجاهها وسلطانها لحازها بكلمة تخرج من شفتيه في « فتنة خلق القرآن » ولكنه وقف هذا الموقف المشرف الخالد في تاريخ الانسانية .

وقال الإمام الحافظ الكبير أبو موسى المديني : « وهذا الكتاب — أى المسند — أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث ، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا » وروى أنه سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين على ابن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ، فقال أحفظها وما أحفظها فقليل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الا قليل ، وقال الحافظ الكبير ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة برجال الأربعة : « ليس في المسند حديث لا أصل له الا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف ، أنه يدخل الجنة زحفا ، قال : ويعتذر عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا أو ضرب عليه وكتب من تحت الضرب . فهل يتفق كل هذا ، وما ذكره المؤلف في خاتمة كلامه عن المسند ص (٢٩٨) حيث قال : « هذا ما رأينا نقله مما قاله الإمامة الكبار (١) في مسند أحمد وهو كاف في التعريف به وبيان قيمته في نفسه ، لافيما هو مشهور عنه وأنه من المصادر التي لا يعول عليها أو يحتج بها شأنه شأن سائر المسانيد » .

طعنه في المحدثين بأنهم لا يعنون بغلط المتن :

في ص ٣٠٠ ذكر أن المحدثين لا يعنون بغلط المتن ونقل كلاما

(١) مما ينبغي ان يعلم أن ما قلوه لا يشهد لهذا الاستنتاج الفاسد بحال من الأحوال ، وأرجع الى ما نقله لترى كيف يكون إلمتراء وتحريف الكلم عن مواضعه .

للشيخ طاهر الجزائري والسيد محمد رشيد رضا ولنا ممن يتعبد
بالأشخاص ، ولكننا ممن يخضعون للحق وحده » .

رد المؤلف على أبى رية فى زعمه :

هذه الدعوى قد سبق اليها المستشرقون ، ورددها من لف لفهم من
الباحثين المحدثين وهى دعوى مردودة فالعلماء المحدثون قد عنوا بنقد
المتون كما عنوا بنقد السند ، ومن أقسام الحديث عندهم الموضوع والمترك
والمنكر والشاذ والمقلوب والمضطرب والمعلل ، ومعظم هذه الأنواع يرجع
الى المتن كما يرجع الى السند ، وقد نقل المؤلف نفسه أن المحدثين يقسمون
المضطرب الى مضطرب الإسناد ومضطرب المتن وكذلك فعلوا فى الموضوع
والمعلل وغيرهما من الأنواع .

نعم ان المحدثين لم يبالغوا فى نقد المتن كما بالغوا فى نقد الأسانيد
وذلك لنظر دقيق وسر قد يخفى على بعض الباحثين ، وقد فصلت ذلك
غاية التفصيل فيما سبق .

وضربت الأمثلة لعنايتهم بنقد المتن وبيئت وجهة نظرهم فى أنهم
لم يبالغوا فى نقد المتن كما بالغوا فى نقد الأسانيد .

وقد عرضت فيما سبق أيضا لحديث سجود الشمس الذى أكثر
السيد محمد رشيد رضا من استشكله وإلاستشهاد به ، وبيئت أنه
صحيح رواية وصحيح معنى ، وأنه جاء على أسلوب فى غاية الروعة والبيان
فلا داعى للاعادة .

وأما تعليل عدم عنايتهم بنقد المتن كالأسانيد بقصور المحدثين فى
باب الدراية ، وأن ذلك ليس من صناعتهم وأنه من صناعة علماء الأصول
والفقه — كما نقل المؤلف ذلك عن السيد محمد رشيد رضا — (١) فكلام
مردود فكثير من أئمة الحديث قديما وحديثا جمعوا بين الرواية والدراية ،

وكثير منهم كان يحذق الأصولين — أصول الدين وأصول الفقه — وإذا كان بعض علماء الفقه والأصول تهجموا على بعض الأحاديث وردوها فليس ذلك لأنهم أعلم بالمتون ولكن ذلك يرجع إلى قصورهم في باب العلم بالرواية وشروطها وعدم تمرسهم فيها كما تمرس علماء الحديث ، وإذا كان بعض الرواة كانت مهمتهم الجمع والحفظ دون البصر بالمروى والفقه فيه فهو لاء قلة لا يقام لهم وزن ، والمحدثون المحققون أنفسهم قد نددوا بهم ، وجعلوا فقه الحديث وفهمه من آداب طالب الحديث قال ابن الصلاح في مقدمته : (ص ٢١٢) « لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل ، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون » فهل هناك أصرح من هذا في لزوم عناية أهل الحديث بمعنى الحديث وفقهه ومما قيل في هذا :

يا طالب العلم الذى ذهب بمدته الرواية
كن فى الرواية ذا العناية بالرواية والدراية
وارو القليل وراعه فالعلم ليس له نهاية

بل قالوا : يلزم العلم بعلوم العربية أيضا قال ابن الصلاح (١) : «حق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما ، رويانا عن شعبة قال : من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال ، وعن حماد بن سلمة قال : مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها » .

محاوالتة الفص من شأن صحيح البخارى :

فى ص (٣٠٨) ذكر حديث البخارى عن شيخه خالد بن مخاد القطوانى الكوفى وهو حديث « من عادى لى ولما » ثم قال فى الهامش « لما

أورد الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من الميزان هذا الحديث قال : هذا حديث غريب جدا ولولا هيئة الجامع لعددته من منكرات ابن مخلد » .

أقول :

كان على المؤلف أن يعي مقدار هذه الكلمة من إمام كبير كالذهبي يعتبر من أئمة الحديث ومن أهل الاستقراء التام في نقد الرجال وأن لا يسلك في مؤلفه هذا المسلك الشائن من التهجم على صحيح البخاري وغيره من الصحاح والسنن والمسانيد .

غمزه العلماء في قولهم : إن الصحابة عدول واستخفافه بهم :

في ص (٣١٠) نقل كلام الأئمة في عدالة الصحابة وأن الجمهور على أنهم عدول وأن بساطتهم قد طوى — كما قال إمام الذهبى وغيره — وقد حاول غمز الجمهور في رأيهم وأنهم ليسوا على حق .
وفيما قدمته في بحث عدالة الصحابة ما يكفى ويشفى .

خيانة أبى رية للأمانة العلمية واقتراؤه على ابن قتيبة :

في هامش ص (٣١٢) قال : وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث : قالوا ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدرح يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأشباههما ويحتجون بحديث أبى هريرة فيما لا يوافقه عليه أحد من الصحابة وقد أكذبه عمر وعثمان وعائشة .

أقول :

وهو تدليس وخيانة للأمانة العلمية وإيهام للقارىء أنه رأى إمام ابن قتيبة وليس الأمر كما حاول أن يلبس ويدلس وإنما هو حكاية ابن قتيبة لكلام الطاعنين في الأحاديث وروايتها من أمثال النظام وأضرابه ،

وقد رد ابن قتيبة — جازاه الله خيرا — على الطاعنين وانتصر للحديث وأهله ودافع عنهم دفاع العالم المصلح المثبت ، وقد أكثر المؤلف من هذا التليبس في كتابه وقد نبهت عليه في غير موضع .

تشكيكه في عدالة الصحابة :

في ص (٣١٢ — ٣٣٨) أخذ يبدىء ويعيد في معنى الصحبة . وعدالة الصحابة ، وأخذ يوهن رأى الجمهور ، وصار يتصيد كلاما من هنا وهناك ، ويحمله على غير محامله ، فصار ينقل عن الشيخ المقبلى وغيره .

وفيما قدمته في عدالة الصحابة ما يبين الحق من الباطل في هذا ، وقد بينت غير مرة أن المنافقين الذين كشف الله ورسوله سترهم ، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم . والمرتدين الذين ارتدوا في حياة النبى وبعد وفاته ، ولم يتوبوا ويرجعوا الى الاسلام وماتوا على ردتهم هم بمعزل من شرف هذه الصحبة . وبالتالي بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول جمهور العلماء والأئمة ، انهم عدول . وفي تعريف العلماء للصحبة ما ينفى عنها هؤلاء وأولئك ، وكذلك بينت غير مرة أن العدالة شيء ، والعصمة شيء آخر والذين قالوا ان الصحابة عدول لم يقولو قط انهم معصومون من المعاصى ولا من الخطأ والسهو والنسيان ، وانما أرادوا أنهم لا يعتمدون كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى الذين حدوا في حد أو اقترفوا إثما ثم تابوا أو لابسوا الفتن والحروب ما كانوا ليعتمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومما ينبغى أن يعلم أن الذين قارفوا اثما ثم حدوا هم قلة نادرة جدا لا ينبغى أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المؤلفة من الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراف المستقيمين ، وجانبوا المآثم والمعاصى ما كبر منها وما صغر . وما ظهر وما بطن ، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا .

وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون في عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم لا تعرف له رواية وبعضهم لم يعرف له الا الحديث والحديثان

والثلاثة « ومروياتهم معروفة وثابتة من رواية غيرهم » فلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه « مما يجعل الباحث المتثبت مطمئناً إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء في عدالة الصحابة ، وليس أدل على هذا من أن بسر بن أرطاة — وهو مختلف في صحبته — الذي عرض له الشيخ القبلي والسيد محمد رشيد رضا في كلاميهما ليس له إلا حديث في سنن أبي داود في عدم قطع الأيدي في السفر « وحديث آخر في الدعاء « ففي صحيح ابن حبان أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة » (١) ونحن الذين نقول بعدالته إنما أردنا في الرواية « وأما ملابسته للحروب والفتن ، وانحيازه لمعاوية فهو من الأمور الاجتهادية، وهي لا تخل بهذه العدالة « والله يغفر لنا ولهم ، ويرحم الله القائل « ان هذه دماء طهر الله منها سيوفنا ، فلنظهر منها السنننا » .

فلا تلق — يا أخى القارىء — بالا لتحويل المهولين، وارجاف المرجفين من المؤلفين « فانهم — علم الله — ما أرادوا الا تقويض بنيان السنة والتشكيك فيها ، وذلك بالتشكيك في حملتها الأول ، ومبلغها عن الرسول وهم الصحابة .

سبق بعض المحدثين النقاد لابن خلدون في تزيف بعض المرويات

في ص (٣٣١) عرض في الخاتمة لكلام الإمام ابن خلدون في نقد المرويات وتمحيصها وبيان صحيحها من زائفها وهو كلام حسن وقويم ولا يجادل فيه أحد .

ولكن أقول للمؤلف :

ان ما قاله ابن خلدون قد سبق إليه بعض أئمة الحديث وطبقوه

(١) الاستيعاب ج ١ ص ٥٥ على هامش الإصابة والإصابة ج ١ ص ١٤٧

بالفعل (١) ، كما أحب أن أقول له : انه كان أشد الناس مخالفة لهذه القواعد ، وانه في سبيل الوصول الى ما يهوى ويشتئى من رأى كان يقع فيما هو معلوم بطلانه ببدائه العقول ، وليس أدل على هذا من أنه صدق الرواية القائلة : ان أبا هريرة كان يأكل على مائدة معاوية ، ويصلي وراء على فأى عقل يصدق هذا ؟ ومعاوية كان بالشام وعلى بالكوفة ؟ وغير هذه كثير في كتاب المؤلف .

رد ما قيل من أن الإمام أبا حنيفة قليل الرواية :

وقال في ص (٣٣٤) نقلا عن ابن خلدون قال : « ان الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال » فأبو حنيفة رضى الله عنه يقال بلغت روايته الى ١٧ حديثا أو نحوها » .

وهذا القول وان كان ذكره ابن خلدون حاكيا عن غيره الا أنه غير صحيح وما كان ينبغي لابن خلدون أن يسكت عنه اذ في السكوت نوع من الاعتراف به والتصديق ، وهو الذى تكلم في غير موضع من مقدمته على القواعد التى يجب أن تتبع في نقد الرويات وتمحيصها وهل يعقل من إمام كبير كأبى حنيفة قال فيه الشافعى : « الناس في الفقه عيال على أبى حنيفة » أن تبلغ مرياته ١٧ حديثا فحسب ؟ ولقد وقع ابن خلدون في ذكره لهذا القول وسكوته عنه فيما وقع فيه غيره من الذين ندد بهم في قبول المغالط في الروايات ولم يأخذ نفسه بما وضع من قواعد ، والحق أن الإمام له سبعة عشر مسندا ، وقد طبعت كلها في الهند ، وها هي ذي بين أيدينا ، وهي أقوى حجة على تزيف هذا القول ، وهل هذا القائل سمع أن له سبعة عشر مسندا (٢) أى كتابا ففهم منه أن المراد حديثا .

(١) انظر رسالة « اصول التفسير » لابن تيمية (م ٧٢٨) وتفسير ابن كثير في كثير من مواضعه (م ٧٧٤) تجدهما نبيها على كثير من المغالط التى تقع في النقل والرويات والتصميم على الاسرائيليات .

(٢) يطلق المسند — في الاصلاح — ويراد به الكتاب المؤلف على حسب الصخابة ، ويطلق ويراد به الحديث الذى له اسناد .

ومهما قيل في تحليل قلة الرواية عن الإمام أبي حنيفة فلن نصدق ولا العقلاء يصدقون أن مروياته كانت سبعة عشر حديثا .

أبوية طول كتابه في غير طائل :

في ص (٣٤٧) قال : لما أنشأت أضع أصول هذا الكتاب لم أكن أظن أنه سيبلغ هذا المدى من الطول فاضطرت من أجل ذلك الى أن احتجن عنه كثيرا مما عثر البحث عنه ، وأن أمسك القلم عن أن يجرى الى أكثر من هذا المدى .

أقول :

وكيف لا يبلغ هذا المدى من الطول وأغلبه نقول وقد يصل النقل الى بضع ورقات ، وليس أدل على هذا من هذه الخاتمة التي أكثر فيها من النقول من غير أن يكون هناك داع اليها مقبول . وأيضا فأغلب ما في الكتاب معاد مكرور ، وفي مقام بيديء ويعيد فيما قال . ولو أحصيت ما نقله عن الأستاذ الإمام محمد عبده ، والسيد محمد رشيد رضا — غفر الله لهما — لبلغ ثلث الكتاب أو يزيد ، ولو أنصف لجعل عنوان الكتاب « نقول ونقول » .

ولسنا نعيب عليه أن ينقل ، ولكننا نعيب عليه الإكثار من النقل من غير حاجة اليه ، وأنه يضع النقل في غير مواقعه ، ويحرف الكلم عن مواضعه ثم يأتي بعد ذلك فيزعم أنه من بنات أفكاره ونتاج بحثه ويستحسن بما ليس فيه حتى أصبح كلابس ثوبى زور (١) ولو تعرض من كثير مما لبس وتسربل لكان خيرا له وأجمل .

نهاية المطاف :

وقد كانت نهاية المطاف للمؤلف أن ختم الكتاب بجملة من الآيات القرآنية . وغرضه من سوقها أن لا حاجة لنا الى شيء بعد كتاب الله،

(١) زور ما نقله وزور ادعائه لنفسه .

وتعمد ترك بعض الآيات القرآنية التي تبين منزلته السنة من القرآن ، وتخص على اتباع السنة وأن لا غنى للأمة عنها كما لا غنى لها عن القرآن الذي هو أصل الدين وذلك مثل قوله سبحانه « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » « من يطع الرسول فقد أطاع الله » « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » •

ثم صار يتصيد بعض أحاديث وأقوال للأئمة يوهم ظاهرها أن لا حاجة لنا الى السنن والأحاديث بعد كتاب الله ، بل بلغ أمره أن قال : ان سنة الرسول هي المتواترة ، وهي السنن العلمية ، أما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فإصطلاح حادث •

وهو جهل فاضح لا يجهله الطالب المبتدئ ولو قصرنا السنة على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه في الأحكام والأخلاق والمواعظ وإطلاق الأحاديث وإرادة السنن ، وإطلاق السنن وإرادة الأحاديث ليس اصطلاحا حادثا كما زعم وإنما هو أمر معروف في الصدر الأول ، فهذا هو عمر بن عبد العزيز يكتب الى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « انظر ما كان من حديث رسول الله فاجمعه •• » فهل كان خامس الراشدين عمر يريد بالأحاديث ما عدا السنن العملية ؟ وماذا يقول المؤلف فيما رواه البيهقي في المدخل عن عروة أن عمر رضى الله تعالى عنه أراد أن يكتب السنن فاستشار أصحاب رسول الله فأشاروا عليه أن يكتبها ••• الحديث ، فهل كان الفاروق عمر يريد بالسنن السنن العملية فحسب ؟ الحق أن لا ، لأن السنن العملية — كما قلت — ثابتة بالتواتر الفعلى فهي اذا ليست في حاجة الى الكتابة والتقيد •

وإنما أراد الفاروق بالسنن ما يعم القولية والعملية ، وقد أكثر المؤلف في خاتمة كتابه من ذكر استنتاجات جعلها بمنزلة القواعد الكلية

أو الأصول المتفق عليها وهي نتائج فاسدة نتيجة لما قدم من مقدمات فاسدة وهل ينتج الفاسد إلا الفاسد ! وقد لا تعثر فيما ذكره على قاعدة مسلمة أو أصل متفق عليه وإنما هي أمور خالها فزعها قواعد وأصولا .

وكنا نحب من المؤلف أن يتعقل في خاتمته ويثوب الى رشده ولكنه أبى إلا أن تكون خاتمة سيئة تكشف لنا عن خبث طويته وإصراره على باطله وماذا نمك له ولغيره ، وفنتة الحياة وزخارفها وغلبة الأهواء والشهوات وبريق الدينار والدرهم فتأبى إلا أن تجعل من بعض الأناسي أبواقا تردد الهجر من القول ، ولعبة في يد المستعمرين وأعداء الإسلام من المبشرين والمستشرقين وأذئابهم ، وصدق الله حيث يقول « أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله » « ومن يضل الله فماله من هاد » .

وبعد :

فهنا يا أخى القارىء سألقى القلم فقد وفيت بما وعدت من اظهار حقيقة هذا الكتاب ، ولعلك استبان لك — كما استبان لى — هذا الكتاب على حقيقته وأن مؤلفه لم يقصد من ورائه إلا الطعن في السنة والأحاديث والتقليل من شأنها ، والغرض من قيمة كتب الأحاديث ودواوينه المشهورة ، وأنه اذا كان فيه حق قليل ففيه باطل وغث كثير .

ولعلك تحققت — أيضا — أن المؤلف تابع لغيره وبوق يردد ما قلله المستشرقون والمبشرون وأنه عار عن التحقيق وصفة البحث العلمى الصحيح وإنما هي دعاوى واتهامات ليس لها ما يسند لها ولا ما يدل عليها فلا تلق بالآلما فيه من أباطيل ، وعليك بما كتبه الإمامة المحققون من رجال الحديث ففيه الغناء والشفاء .

والحمد لله في النهاية كما حمدناه في البداية . والشكر له على ما أنعم ووفق . وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وما

توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب ، صلى الله على سيدنا محمد
النبي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب الذى نرجو من الله ثوابه
فى صبيحة يوم الخميس قبيل الفجر ٢٥ من شوال سنة ١٣٧٩ هـ الموافق
٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ م .

وكان الفراغ من تبييضه فى يوم الجمعة المبارك التاسع من رمضان
سنة ١٣٨٠ هـ الموافق اليوم الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٦١ م .

أبو محمد

محمد محمد أبو شهبة

عفا الله عنه وغفر له

مراجع الكتاب الأصلية

- ١ — القرآن الكريم
- ٢ — تفسير الزمخشري
- ٣ — تفسير القرطبي طبع دار الكتب
- ٤ — تفسير الرازي طبع بولاق
- ٥ — تفسير ابن كثير طبع المثار
- ٦ — تفسير الألوسي طبع منير
- ٧ — صحيح البخاري
- ٨ — صحيح مسلم
- ٩ — كتب السنن الأربعة
- ١٠ — موطأ الإمام مالك
- ١١ — مسند الإمام أحمد
- ١٢ — مستدرک الحاكم طبع الهند
- ١٣ — جامع الأصول لابن الأثير طبع أنصار السنة
- ١٤ — مقدمة فتح الباري طبع منير
- ١٥ — فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر طبع عبد الرحمن محمد
- ١٦ — شرح صحيح مسلم للإمام النووي طبع محمود توفيق
- ١٧ — مقدمة ابن الصلاح بشرحها للعراقي طبع حلب
- ١٨ — تدريب الراوي للحافظ السيوطي
- ١٩ — الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير
- ٢٠ — نخبة الفكر للحافظ ابن حجر طبع السعادة
- ٢١ — منهاج السنة للإمام ابن تيمية
- ٢٢ — زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم طبع الحلبي
- ٢٣ — البداية والنهاية للحافظ ابن كثير طبع السعادة
- ٢٤ — الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للإمام ابن عبد البر

- ٢٥ — الاستيعاب في أسماء الأصحاب للإمام ابن عبد البر على هامش الإصابة
٢٦ — الإصابة في تمييز الصحابة للإمام الحافظ ابن حجر طبع السعادة ..
٢٧ — الآداب الشرعية للعلامة ابن مفلح طبع المنار
٢٨ — تاويل مختلف الحديث للعلامة ابن قتيبة
٢٩ — الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطي
٣٠ — الموضوعات الكبرى للعلامة الشيخ على القاري الحنفى طبع استامبول
٣١ — مقدمة ابن خلدون طبع الأزهرية
٣٢ — الأسلوب الحديث في علوم الحديث للمغفور له الشيخ أمين الشيخ
طبع مكتبة شبرا
٣٣ — الموجز في علوم الحديث للعلامة الشيخ محمد على أحمدين
٣٤ — فجر الإسلام للاستاذ أحمد أمين طبع دار التأليف والترجمة
٣٥ — ضحى الإسلام للاستاذ أحمد أمين طبع دار التأليف والترجمة
٣٦ — مشكلات الأحاديث للإستاذ عبد الله القصيمي النجدي
٣٧ — الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل
والمجازفة للعلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني طبع السلفية
٣٨ — دائرة المعارف الإسلامية « مادة حديث »
٣٩ — مجلة الدكتور
٤٠ — مجلة الأزهر

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الكتاب
١١	منزلة السنة من الدين
١١	منزلة السنة من الدين
١٨	عناية الصحابة بالأحاديث والسنن
٢٠	النهي عن كتابة الأحاديث في العصر النبوي
٢٢	كتابة الأحاديث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
٢٤	نشاط حركة التدوين
٢٥	الرحلة في طلب العلم
٢٧	الأنوار التي مر بها تدوين الحديث
٢٨	عناية المحدثين بالنقد والدراسة
٣٠	شروط الرواية المقبولة في الإسلام
٣٣	عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون
٣٤	عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها
٣٩	نقد أجمالى لكتاب أبى رية
	النقد التفصيلى
٤٥	زعمه أن العلماء لم يعنوا بالأحاديث
٤٧	عناية المحدثين بنقد السند والمتن
٤٩	السر في اتقاد المحدثين في نقد المتن
٥٢	زعمه أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى
٥٤	زعمه أن السبب في تواتر القرآن كتابته
٥٥	اضطرابه في بيان منزلة السنة من الدين
٥٦	تجننى المؤلف على سيدنا عمر

الموضوع	الصفحة
طعنه في حديث « من كذب على متعمدا »	٥٨
حديث التشهد لا اضطراب فيه — والرد عليه	٦٦
أحاديث الإيمان والإسلام لا اضطراب فيها	٦٨
حديث أنكحتكم بما معك من القرآن لا تحريف فيه	٦٩
حديث الصلاة في بنى قريظة	٧١
تهنكم أبى رية بالمحدثين وتجهيله لهم	٧٢
تصوُّط المحدثين البالغ في الرواية بالمعنى	٧٣
اعتماد أبى رية على كلام المستشرقين	٧٤
طعنه في معاوية رضى الله عنه	٧٥
طعنه في حديث حسن	٧٨
خلط أبى رية بين الوضع والإدراج	٨٠
طعن أبى رية في كعب الأحبار	٨١
طعنه في وهب بن منبه	٨٢
نقد المحدثين للإسرائيليات	٨٣
منهج أبى رية في البحث غير علمي	٨٤
طعن أبى رية في حديث صحيح يشهد له القرآن الكريم	٨٥
طعن أبى رية في حديث الاستئناء بالعباس رضى الله عنه	٨٧
طعن أبى رية في حديث الأسراء والمعراج	٨٨
زعمه أن حديث « لا تشد الرحال ... » من الإسرائيليات	٩٠
الرد على هذه المزاعم	٩١
زعم أبى رية أن في الإسلام مسيحيات وطعنه في تميم الدارى	٩٦
أحاديث الدجال ونزول المسيح في آخر الزمان صحيحه	٩٨
طعنه في حديث في الصحيحين والرد عليه	١٠٠
الزمخشري لا يعول على كلامه في الطعن في الأحاديث	١٠٢
تكذيبه لأحاديث شق الصدر	١٠٤
أحاديث شق الصدر صحيحة ثابتة	١٠٤

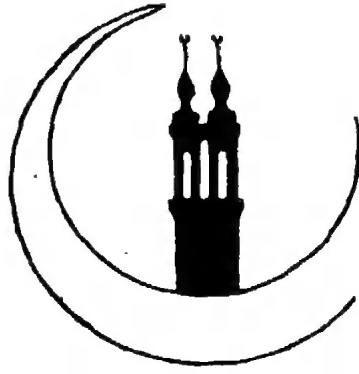
الموضوع	الصفحة
أبو هريرة —	١٠٦٠
منزلة الصحابة في الإسلام	١٠٦٠
عدالة الصحابة	١٠٧
الصحابي المظلوم	١٠٧
عدم رعاية أبي رية للأمانة العلمية	١١١
إعتماده في الأحاديث على كتب الأدب والتواريخ	١١٤
مخالفة أبي رية لبدائه العقول	١١٥
إسفاف أبي رية في نقد الصحابي أبي هريرة	١١٧
طعنه في كثرة أحاديث أبي هريرة	١٢٠
افتراءات على العلماء كي يثبت تجريح أبي هريرة	١٣٨
أبو هريرة حافظ وفقيه	١٤٠
إعتماد أبي رية في طعونه على أقوال المستشرقين	١٤٢
زعم أبي رية أن كعب الأحبار لقن أبا هريرة الأخبار الملفقة المكفوية	١٤٣
الجواب على هذا الزعم	١٤٣
إستدلال أبي رية بحديث موضوع في الطعن في أبي هريرة والرد	١٤٦
إستدلال أبي رية بحديث في رفعه نكارة وهم والرد عليه	١٤٨
إفتراؤه على مالك في إنكاره بعض الأحاديث الصحيحة	١٥١
طعنه في حديث صفة النبي صلى الله عليه وسلم	١٥٢
مثابغة أبي رية للمستشرقين في كل ما زعم	١٦٠
زعمه أن في القرآن الكريم شعرا	١٦٨
زعمه أن أبا هريرة لم يحفظ القرآن	١٧٠
طعنه في حديث الوعاعين وزعمه أنه معارض لأحاديث أخرى	١٧٢
زعمه أن أبا هريرة لم يذكر في طبقات الصحابة وليست له فضيلة	١٧٦
خيانة أبي رية للأمانة العلمية	١٨٢
تشكيكه في عدالة الصحابة	١٨٥
تناقض أبي رية في أقواله	١٨٥

الصفحة	الموضوع
١٩١	حديث الذباب وبيان أنه معجزة نبوية
١٩٤	كلمة الطب في حديث الذباب
١٩٨	طعن في حديث يعتبر من محاسن الإسلام
٢٠٢	المؤلف إمامة فيما يقول
٢٠٢	جهل أبي رية باللغة
٢٠٣	إتهامه للصديق رضى الله عنه
٢٠٥	ذكره بعض الأحاديث المشككة
٢١٦	أحاديث الدجال عند أبي رية خرافة
٢١٩	أحاديث الفتن وأشراف الساعة
٢٢٣	افتراء أبي رية على الصحابة
٢٣٦	محاولة أبي رية التشكيك في الروايات الأحادية
٢٤١	رميه للفقهاء بالتعصب لمذاهبهم
٢٥٦	نفيه للأحاديث المتواترة وافتراؤه على ابن حجر
٢٥٨	عفاة أبي رية بذكر المآخذ وإخفاء المحاسن
٢٦٠	افتراؤه على الإمامين : البخارى وابن حجر
٢٦٤	تهوين أبي رية من شأن الصحيحين
٢٦٦	طعن في مسند الإمام أحمد وغيره
٢٧١	خيانة أبي رية للأمانة العلمية وافتراؤه على ابن قتيبة
٢٧٥	نهاية المطاف
٢٧٩	المراجع

دفاع عن السنة

الطبعة الثانية

رقم الايداع ٥٤١٥ / ٨٥



الأزهر

مطبعة المصحف الشريف